

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
اللغة والنحو والصرف

(بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب)
لمحمد بن أحمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود اليميني (١٠٦٢هـ)

الجزء الأول من أول الكتاب حتى نهاية باب المفعول معه

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

:

..

الفصل الدراسي الأول
١٤٢٨-١٤٢٩ هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة:

بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، لمحمد بن أحمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود المتوفى سنة (١٠٦٢هـ)، من أول الكتاب حتى نهاية باب المفعول معه تحقيق ودراسة. اسم الباحث: طلال خلف محفوظ الحساني.

الدرجة: الماجستير.

خطة البحث: وتتمثل فيما يلي:

المقدمة: وتشمل على أهمية التحقيق والبحث في التراث العربي الإسلامي، وسبب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة بحثه، وخطة البحث قسماً:
القسم الأول: الدراسة، وتحوي أربعة فصول:
الفصل الأول: وفيه مبحثان، الأول الكافية ومؤلفها، والثاني البغية ومؤلفها.
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للشواهد في الشرح.
الفصل الثالث: وفيه مبحثان: الأول: آراء النحاة في الشرح، والثاني: اختياراته وترجيحاته.
الفصل الرابع: موازنة بين شرح اليميني وشرح الرضي، وشملت ثلاثة مباحث.
القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على منهج التحقيق، ووصف نسخة الكتاب، ونماذج من المخطوط، والنص المحقق، ثم الفهارس الفنية.

هدف الدراسة:

- ١- البحث في التراث العربي الإسلامي، والكشف عن مكوناته، والتعمق في أغواره.
- ٢- دراسة وتحقيق بعض أبواب كتاب بغية الطالب وزلفة الراغب لابن أمير المؤمنين اليميني.
- ٣- دراسة الاختيارات والترجيحات النحوية للمؤلف، وبيان مذهب النحوي.
- ٤- بيان منهجه وأسلوبه وقيمة الكتاب العلمية وبعض المآخذ عليه.

موضوع الرسالة:

تحقيق ودراسة بعض أبواب كتاب بغية الطالب على كافية ابن الحاجب لمحمد اليميني في النحو.

أبواب الرسالة:

تعريف الكلمة، والكلام وما يتألف منه، باب ما لا ينصرف، باب المرفوعات، باب المنصوبات حتى نهاية باب المفعول معه.

أهم النتائج:

- ١- نسبة أغلب الأبيات الشعرية إلى قائلها.
- ٢- تصحيح نسبة بعض الآراء النحوية إلى أصحابها وكذلك الأبيات الشعرية.
- ٣- معرفة المنابع الأصلية لآراء المؤلف واختياراته وبيان مذهب النحوي.
- ٤- إثراء مادة الجدل النحوي، وتقديم إضافة جديدة إلى المكتبة العربية.

الطالب/ طلال خلف الحساني

Abstract

Title: The demander aspiration and the seeker approach to know the meanings of Fafiat Bin Al Hajeb, by Mohammed Bin Ahmed Bin Al Hassan Bin Baood dead in (١٠٦٢ H), from the book beginning to the end of concomitant object chapter, achieving and study.

Graduator: Talal Khalaf Mohfouz Al Hassani

Degree: Master.

The plan: The study included the following:

Introduction: includes the achievement importance in Arabic Islamic heritage, reason of choice, it's importance, the plan which contains two sections, first section: the study in four chapters.

Chapter one: Includes two themes, first, the approach and it's author, second, the aspiration and it's author.

Chapter two: Analytical study for discussion.

Chapter three: includes two themes: first contactors opinions in explanation, second: his choices and selections.

Chapter four: Analogue between the discussion by Yamani and Al Radi, in three themes.

Second Section: Achievement, includes the methodology, description of the book's copy, models of scripts, the achieved text and the technical indexes.

Objective:

١. Searching Islamic Arabic heritage, recovering it's components and depth.
٢. To study and achieves some chapters of this book.
٣. To study the choices and syntactic selections for the author and explanation of his syntactic creed.
٤. Explanation of Methodology, the book value and some limitations.

The theme: Achievement and studying some chapters of the above mentioned book.

The study parts: word definition, parts of speech, what can't be derivate, nominatives, accusative and the concomitant object.

Results:

١. The connection of poetic lines to it's poets.
٢. Correction of syntactic opinions to their owners.
٣. Recognition of original sources of the author and his syntactic choices.
٤. Enrichment of syntactic argument and new addition for each Arabic library.

Graduation: Talal Khalaf Al Hassani

Supervisor: PH. Dr. Mohasen Salem Alomiri

القسم الأول (الدراسة)

وتشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : الكافية ومؤلفها والبغية ومؤلفها .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية للشواهد في الشرح .

الفصل الثالث : آراء النحاة في الشرح واختياراته وترجيحاته .

الفصل الرابع : موازنة بين شرح اليمني وشرح الرضي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي القرشي، أفصح العرب وأكرمهم وأفضل الأنبياء وأرحمهم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علوم اللغة العربية من أجل العلوم قدراً، وأرفعها شأنًا وذكرًا، نزل بها القرآن الكريم، فاكتمت منه قداستها ورفعتها، تكفل الله بحفظها؛ إذ تكفل الله بحفظ كتابه العزيز، فقال عز من قائل ﴿ وفي حفظ الله للقرآن حفظ للغته، وسائر العلوم الإسلامية لا غنى لها عن اللغة العربية، لذا فقد تبارى أسلافنا في إثراء هذه اللغة، فحفظوا لنا تراثاً ضخماً في شتى ميادين المعرفة، خاصة في لطائف هذه اللغة وأسرارها، إلا أن كثيراً من هذه الثروة ما يزال مطوياً في ظلمات خزائن المكتبات، ينتظر يداً حانية مخلصه تخرجه إلى النور.

يقول الدكتور/ محمود الطناحي - رحمه الله - : " إن ما ضاع من هذا التراث بسبب غفلة الناس وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروب والأيام، ولا يزال الكثير منه حبيساً في خزائن المكتبات، ينتظر اليد الحانية التي تفك أسرته، وتزيل عنه غبار الزمن" (١)
فكان حتماً ولزماً على أبناء هذه الأمة الإسلامية أن تتجه طائفة منهم شطر التراث العربي يحيون مواته، ويستخرجون كنوزه.

(١) في كتابه مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص ٢٢.

لذا فقد كان بحثي هو دراسة وتحقيق لإحدى ذخائر النحو ، وكنز من كنوزه الدفينة ، وهو كتاب " بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني ابن الحاجب " وهو كتاب سهل المتناول كثير الفائدة ، حشد فيه مؤلفه كثيراً من الآراء النحوية والنكات البلاغية التي أضفت على الكتاب طابعاً خاصاً.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب من أهمها:

- ١- أنه شرح لكتاب من أهم كتب النحو ، فالكافية من المتون التي أفاد منها عدد كثير من طلاب العلم، ولا يزالون ينهلون منها ، والعمل على شرح من شروحيها المتميزة - مثل هذا الشرح - مما يفهم في إعلاء مكانة هذا المتن.
- ٢- كثرة ما جاء في هذا الكتاب من الشواهد القرآنية والشعرية والحكم والأمثال ، وما فيه من التعليقات النحوية الدقيقة، والنقول الكثيرة عن النحاة السابقين، فهو كتاب حافل بالمناقشات العلمية الجادة.
- ٣- الرغبة في المساهمة في إحياء كتب التراث التي لا يزال عدد منها يقبع في خزائن المكتبات ودور الكتب ينتظر من ينفذ عنها غبار السنين؛ ليخرجه إلى النور فينتفع طلاب العلم والمعرفة بما فيها من كنوز معرفية.
- ٤- حاجة الدراسات النحوية في اليمن إلى مزيد من البحث والدرس، فلا يزال تاريخ الدراسات النحوية في هذا القطر محاطاً بالغموض، مما جعلني أرغب في التعريف ببعض الجهود اليمنية في النحو العربي.
- ٥- تنوع مادة الكتاب العلمية، بالعلوم العربية المختلفة، من مثل النحو والصرف واللغة والبلاغة .

لهذه الأسباب التي ذكرت وقع اختياري على هذا الشرح بعد أن عرضه عليّ شيخنا الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري، ثم عقدت العزم وشمرت عن ساعد الجدّ وأكبت على العمل مستعيناً بالله.

وقد كلفني هذا الاختيار مصاعب جمة، وعقبات جساماً فنسخة الكتاب يتيمة ، وفيها بعض الطمس وفيها حواشٍ جانبية كثيرة وزيادات وتصحيحات بالإضافة إلى عدم وجود مؤلفات أخرى بين يدي للشارح.

وقد سعيت جاهداً في سبيل العثور على نسخة أخرى تعزز هذه النسخة، فطفقت أبحث في فهارس المخطوطات وقوائم المكتبات وكتبت إلى بعض الزملاء ممن يعملون في مجال تحقيق التراث فلم أحظ بإجابة.

كما راسلت مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية وجلت في عدد من الدول ذات المكتبات الكبيرة كمصر والشام، وسألت ذوي الخبرة في هذا الشأن فلم أظفر بشيء ذي بال.

فبدأت باسم الله ثقةً به وأملاً فيه وتوكلاً عليه وحمداً له ، وشرعت في عملي ولم أدخر جهداً أو أحتزن وسعاً في سبيل النهوض بالنص وخدمته والقيام عليه.

وإني أذكر هذه العقبات ليس تمنناً أو استكثاراً، ولا ضناً مني بوقت أو جهد ، فالعلم خليق بأن تشد إليه الرحال ، وتنفق من أجله الأموال، وتنهى في سبيله الآجال، وإنما أذكر ذلك اعتذاراً عما يكون قد شاب عملي من خطأ أو زلل أو سهو، سائلاً المولى عز وجل أن يتجاوز عني ويغفر زلاتي وأن يهيئ لي من أمري رشداً.

وقد اعتمدت في إكمال الساقط من هذه النسخة المكية وتصحيح الخطأ على كتب اعتمدها الشارح نفسه، كالإيضاح في شرح المفصل، وشرح المقدمة الكافية لابن

الحاجب، وشرح الرضي على الكافية، وشرح التسهيل لابن مالك، والمساعد لابن عقيل، والفوائد الضيائية للجامي، والعباب للنيسابوري وغيرها.

أما خطة البحث فقد قسمتها قسمين ، قسم للدراسة وقسم للتحقيق، وجعلت قسم الدراسة في أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن ابن الحاجب اسمه ونسبه ومولده وأخلاقه وثقافته وشيوخه وتلاميذه ووفاته، ثم عن الكافية أهميتها وشروحها.

المبحث الثاني: عرفت فيه بشارح الكافية محمد بن أحمد بن الحسن بن داود اليميني، اسمه ونسبه ومولده ونشأته ومذهبه وأخلاقه ومكانته وتصانيفه ووفاته.

ثم تحدثت عن البغية ونسبتها إلى المؤلف وقيمتها وعن مصادر الكتاب وشواهد.

الفصل الثاني: درست الشواهد الواردة في الشرح دراسة تحليلية.

الفصل الثالث: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراء النحاة في الشرح ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الغاية من إيراد آراء النحاة.

المطلب الثاني: تصنيفه لآراء النحاة.

المطلب الثالث: المصادر التي أخذ منها آراء النحاة.

المطلب الرابع: النحاة الذين ظهر أثرهم في الشرح.

المبحث الثاني: ترجيحاته واختياراته وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجيحه بحسب السماع .

المطلب الثاني: ترجيحه بحسب القياس .

المطلب الثالث : أمثلة على ترجيحاته واختياراته.

الفصل الرابع: عقدت فيه موازنة بين شرح اليميني وشرح الرضي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: من حيث الأسلوب.

المبحث الثاني: من حيث الشواهد.

المبحث الثالث: ما شارك فيه اليميني الرضي وما تميز عنه.

أما القسم الثاني من البحث فهو قسم التحقيق، ويشتمل على وصف لنسخة الكتاب، والمنهج الذي سرت عليه في التحقيق، فنأج من المخطوط ، متلوًا بالفهارس الفنية، وثبت للمصادر والمراجع.

... وفي الختام وبعد أن اكتمل البحث واستوى على سوقه، أجد لزاماً عليّ أن أنسب الفضل لأهله، إذ يطيب لي أن أقف وقفة إجلال وتقدير مسطراً أجمل آيات الشكر والعرفان ، والدعاء بالتوفيق الدائم لشيخني وأستاذي الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري، الذي تبني هذا البحث وأنفق في سبيله الأوقات الثمينة، وتفضل مشكوراً بتوفير نسخة المخطوط لي، وأمدني بالمصادر النادرة والرسائل العلمية، مما هو دين أعجز عن الوفاء به أسأل الله العليّ القدير أن يتكفل عني بالوفاء، وأن يجعل ذلك في موازين حسناته.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور / علي توفيق الحمد، الذي كابد معي البحث عن موضوع للدراسة فقد كان مرشداً وموجهاً ، وخير مساعدي في اختيار الموضوع ووضع الخطة المناسبة له، وقد لقيت منه كل تقدير.

وإلى المسؤولين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ومركز جمعة الماجد للثقافة

بدبي، وبعض المكتبات العامة، حيث أمدوني بمعلومات لم تكن تتوفر لولا أن سخرهم الله لمساعدتي فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أشكر هذا الصرح العظيم جامعة أم القرى ممثلةً في مديرها، وكلية اللغة العربية، ممثلةً في قسم الدراسات العليا العربية على تشجيعهم وتقديمهم كل عون ومساعدة لطلاب الدراسات العليا، فقد احتضنهم وهياً لهم المناخ الملائم ليواصلوا دراساتهم العليا، وبتزودوا من العلوم والمعارف.

والشكر موصول إلى من تفضل بقبول مناقشة هذا البحث وتكبد معاناة قراءته، ليفيدني ويضع يدي على هناته وسقطاته.

وإلى كل من مدّني يد العون في إخراج هذا البحث من قريب أو بعيد أتقدم بوافر الشكر وخالص الدعاء، وأسأل الله لهم المثوبة والأجر، وأن يجعل ذلك في موازين أعمالهم. كما أبتهل إلى المولى جلت قدرته أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله إسهاماً نافعاً في خدمة اللغة الشريفة وهذا التراث المجيد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

طلال خلف الحساني

مكة المكرمة

الفصل الأول : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الكافية مؤلفها وأهميتها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ترجمة ابن الحاجب.

المطلب الثاني : الكافية وأهميتها.

المبحث الأول: الكافية مؤلفها وأهميتها

المطلب الأول: ترجمة ابن الحاجب:

ابن الحاجب إمام حجة، وعالم جليل، بلغت شهرته الآفاق، وذاع صيته فهو غني عن التعريف، وقد تناوله كثير من الباحثين بالبحث والدراسة، ونظراً لذلك فإنني سأوجز في حديثي عنه وعن كافيته.

أولاً: اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الدوني الإسناي المصري المعروف بابن الحاجب^(١).

ولد في مدينة (أسنا)^(١) من صعيد مصر سنة ٥٧٠هـ ثم انتقل إلى القاهرة مع والده، حيث ألحقه بمعاهد العلم بها، فحفظ القرآن، واشتغل بالفقه، ثم بالعربية. وخلال إقامته بالقاهرة كانت له رحلات إلى دمشق كان آخرها سنة سبع عشرة وستمائة، فأقام بها مدرساً للماكية، وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية،^(٢) أمر بالخروج من دمشق حين مال إلى الشيخ عز الدين بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل بن أبي الجيش صاحب دمشق سوء سيرته، وتقاعسه عن قتال الصليبيين،

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨٩/٥، ومرآة الجنان لليافعي ١١٤/٤، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/٣٦٥، والبداية والنهاية لابن كثير ١٣/١٧٦، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢/١٢٧، وشذرات الذهب لابن العماد ٥/٢٣٤، وروضات الجنات للخوانساري ٥/١٨٤، وبغية الوعاة ٢/١٣٤ ومفتاح السعادة ١/١٣٨.

(٢) (إسنا) بالكسر والفتح: مدينة مصرية قديمة بالصعيد الأعلى، تقع على الشاطئ الغربي للنيل، معجم البلدان ١٨٩/١.

(٣) انظر ذيل الروضتين ص ١٨٢.

وصلحه معهم ^(١) سنة (٦٣٨) هـ فذهب إلى القاهرة واستقر فيها، وجلس للتدريس بالمدرسة الفاضيلة ^(٢) موضع الشاطبي فلازمه الطلاب، وعكف على الدرس والتأليف، ثم انتقل إلى الإسكندرية في آخر أيامه.

ثانياً: أخلاقه وثقافته:

كان الإمام ابن الحاجب ذا خلق رفيع، وشخصية فذة بين علماء عصره، ثقة حجة متواضعاً، عفيفاً كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى، وكان من أذكي الأمة قريحة ^(٣).

يعد رحمه الله من أبرز فقهاء مصر والشام تفقهاً على مذهب الإمام مالك. رضي الله عنه، وصفه السبكي في طبقاته بقوله: "... شيخ المالكية في زمانه" ^(٤)، كان معنياً بالقراءات، فقد تلقاها عن شيوخ القراء في عصره كالشاطبي، وأبي الجود اللخمي، والغزنوي، وغيرهم.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه ^(٥):

تلمذ ابن الحاجب لعدد كبير من علماء عصره وشيوخه المبرزين في علوم الدين والعربية نذكر أبرزهم:

١ - القاسم بن فيره الشاطبي، أبو محمد بن أبي القاسم الشاطبي الضرير المقرئ.

(١) البداية والنهاية ١٣/١٧٦، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢/١٢٨.

(٢) نسبة إلى مؤسسها القاضي الفاضل عبدالرحيم. انظر روضات الجنات ٥/١٨٥.

(٣) ذيل الروضتين ص ١٨٢.

(٤) طبقات الشافعية ٣/٣٦٥.

(٥) ابن الحاجب النحوي ص ٤١.

٢- أبو الجود اللخمي، غياث الدين بن بارس المنذري المقرئ النحوي.

٣- أبو الفضل الغزنوي محمد بن يوسف علي، نزيل القاهرة.

٤- أبو الحسن الأبياري، علي بن إسماعيل بن علي أحد العلماء المبرزين الأعلام.

٥- البوصيري أبو القاسم هبة الدين علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب.

٦- القاسم بن عساكر بن الحافظ بن أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي.

أما تلاميذه فقد تتلمذ على يديه خلق كثير من أبناء عصره، أشهرهم:

(١) الرضي أبو بكر بن عمر بن علي النحوي الشافعي.

(٢) زين الدين المعروف بابن الرعاد محمد بن رضوان بن إبراهيم العذري المحلي.

(٣) جمال الدين بن مالك محمد بن عبدالله أبو عبدالله الطائي الجبالي الشافعي النحوي.

(٤) أحمد بن محسن الشيخ نجم الدين المعروف بابن مّلي.

(٥) كمال الدين الزملكاني عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري.

رابعاً: آثاره ومؤلفاته (١):

يعد ابن الحاجب من أئمة علماء النصف الأول من القرن السابع الهجري تأليفاً وتصنيفاً قال

ابن خلكان عن هذه التصانيف: " .. وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة .. " (١)

وقد بلغ بعض هذه التصانيف مبلغاً عظيماً من الشهرة والذيع والانتشار بفضل ما توافر له

من إقبال الشراح والدارسين.

وقد ألف ابن الحاجب في الفقه والأصول والعربية والقراءات.

ففي الفقه ألف كتاب (جامع الأمهات) وهو مختصر في الفقه المالكي.

(١) انظر د. جمال مخيمر في تحقيق شرح المقدمة الكافية ١/ ٣٨.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٩، ٢٥٠.

وفي علم الأصول ألف كتابي (المتهى ومختصر المتهى).

وفي العربية له مؤلفات كثيرة منها:

(الكافية، والوافية، والشافية، وشروحها، وشرح المفصل، والآمالى، والمسائل الدمشقية،

وغيرها).

خامساً: وفاته:

لم يطل بقاء ابن الحاجب في الإسكندرية فقد مات فيها يوم الخميس في السادس والعشرين من

شوال سنة (٦٤٦) هـ ودفن خارج البحر قريباً من مثنوى الشيخ ابن أبى شامة^(١).

(١) انظر وفيات الأعيان ٣/٢٥٠، وشذرات الذهب ٥/٢٣٥.

المطلب الثاني: الكافية وشروحها:

الكافية مقدمة في النحو مختصرة، ولكنها أحاطت بمسائل النحو بطريقة منظمة وسليمة، ولقد اهتم بها العلماء والدارسون اهتماماً كبيراً، تمثل في العدد الكبير من الشروح والحواشي والمنظومات التي دارت حولها.

وقد بلغت شروحها مائة واثنين وخمسين (١٥٢) شرحاً ما بين عربي، وتركي، وفارسي، حسبما أحصاها الدكتور طارق نجم عبدالله في تحقيقه الكافية^(١) بالإضافة إلى المختصرات والمنظومات والإعراب.

ولعله من المفيد هنا أن أشير إلى بعض شروح الكافية التي طبعت أو حُققت أو بصدد ذلك:

١- شرح مصنفها (ابن الحاجب) وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء تحت اسم (شرح المقدمة

الكافية في علم الإعراب) تحقيق الدكتور - جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ١٤١٨هـ.

٢- التحفة (نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب) أملاه جمال الدين محمد بن مالك (ت

٦٧٢هـ) جمعه بدر الدين أبو عبدالله بن جماعة (ت ٧٢٣هـ) حققه أحمد علي قائد

المصباحي ونال به درجة الماجستير من جامعة أم القرى ١٤١٠هـ.

٣- شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦) وهو أشهر هذه الشروح

وأحسنها جمعاً وشمولاً. وقد طبع عدة طبعات منها مصورة دار الكتب العلمية عن

الأصل المطبوع بتركيا مع حاشية الشريف الجرجاني، وطبعة جامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية بتحقيق ودراسة د. حسن الحفظي، ود. يحي بشير المصري في أربعة

(١) انظر مقدمة كتاب الكافية في النحو للدكتور طارق نجم (ص ٤٨: ٢٩).

أجزاء سنة ١٤١٧هـ. وطبعة جامعة قاريونس بليبيا ت: يوسف حسن عمر، وطبعة عالم الكتب بتحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم في أربعة أجزاء.

٤- شرح عز الدين عبدالعزيز بن زيد بن جمعة الموصلية المعروف بالقواس. ت: د. علي الشوملي جامعة العلوم، الأردن.

٥- شرح فلك العلا التبريزي الأردبيلي ويسمى (الهادية إلى حل الكافية) حققه زكي فهيم الألوسي ونال به درجة الماجستير من جامعة الأزهر^(١).

٦- ثلاثة شروح لركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشة العلوي الاستراباذي (ت ٧١٥هـ):

أ- الشرح الكبير ويسمى (البيسط) حققه الدكتور عبدالمنعم محمد سعيد ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر^(٢).

ب- الشرح المتوسط ويسمى (الوافية) حققه د. خالد فائق محمود ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر^(٣)، ومحمد علي هادي الحسيني ونال درجة الماجستير من جامعة بغداد^(٤).

ت- الشرح الصغير ويسمى (الأصغر).

(١) مقدمة شرح المقدمة الكافية د. جمال نخيمر ١/ ٤٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مقدمة الكافية د. طارق نجم (ص ٣٤).

- ٨- شرح نجم الدين محمد بن مكّي بن ياسين القمولي (ت٧٢٧هـ) حققت الجزء الأول منه د. فتحية عطار، والجزء الثاني د. عفاف بنتن ونالتا به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى ١٤١٠هـ.
- ٩- شرح تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي (ت٧٣٧هـ) ويسمى (التحفة الشافية في شرح الكافية) قام بتحقيقه أ. إمام حسن الجبوري لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر^(١).
- ١٠- شرح تاج الدين عبدالله بن أبي الحسن الأردبيلي (ت٧٤٦هـ) يقوم بتحقيقه كل من أ. محمد عبدالنبي، وأ. توفيق إسماعيل لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر^(٢).
- ١١- شرح شمس الدين بن عبدالرحمن الأصفهاني (ت٧٤٩) حققه خديجة محمد حسين وعبدالهادي الغامدي، وفهد الحازمي بإشراف أ.د. محسن بن سالم العميري بجامعة أم القرى.
- ١٢- شرح الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩) ويسمى (الأزهار الصافية) حقق الجزء الأول منه د. عبدالحميد مصطفى والجزء الثاني أ. محمد علي سالم ونالاه به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر^(٣).
- ١٣- الأسرار الصافية والخلاصات الصافية في كشف المقدمة الكافية شرح إسماعيل بن إبراهيم بن عطيه النجراني (ت٧٩٤هـ) حقق الجزء الأول منه عبدالمجيد إبراهيم

(١) انظر مقدمة شرح المقدمة الكافية د. جمال نخيمر ١/٤٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقدمة شرح المقدمة الكافية د. جمال نخيمر ١/٤٨.

آل شيخ والجزء الثاني عبدالهادي الغامدي ونالا به درجة الماجستير من جامعة أم
القرى ١٤١٦هـ.

١٤- شرح محمد بن أبي بكر محمد بن محمد الخبيصي (ت ٨٠١هـ) ويسمى (الموشح)
حققه د. أحمد المهدي ونال درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر^(١)

١٥- شرح أبي الحسن علي بن محمد القرشي (ت ٨٣٧هـ) ويسمى (البرود الضافية
والعقود الصافية الكافلة للكافية) حققه أحمد محمد القرشي ونال به درجة الماجستير
من جامعة أم القرى ١٤١١هـ.

١٦- (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد أبي
القاسم ت (٨٤٩هـ) تحقيق د. محمد جمعة حسن نبعة طبع بدار الكتب الوطنية في
جزئين باليمن سنة ١٤٢٤هـ.

١٧- شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي (ت ٨٥٠هـ) وهو حاشية للوافية الشرح
المتوسط حققته سعيدة عباس شهاب ونالت به درجة الماجستير من جامعة أم القرى
سنة ١٤٠٨هـ.

١٨- شرح نور الدين عبدالرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) وهو مطبوع بتحقيق د. أسامة طه
الرفاعي.

١٩- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد تأليف العلامة
السيد محمد بن عز الدين المفتي الكبير تحقيق عبدالله حمود الشام، مكتبة التراث
الإسلامي، الجمهورية اليمنية (١٤٢٦هـ)

٢٠- شرح محمد بن أحمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود ت ١٠٦٢هـ، يسمى بغية
الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة كافية ابن الحاجب، وهو موضوع البحث.

(١) انظر مقدمة شرح المقدمة الكافية د. جمال نخيمر ١/٤٧.

المبحث الثاني : البغية ومؤلفها .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : البغية تعريف وتوثيق .

المطلب الثاني : ترجمة المؤلف .

المطلب الأول: البغية تعريف وتوثيق:

أولاً: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

يمكننا أن نستدل على أن كتاب البغية من مؤلفات السيد محمد بن أحمد بما يلي:

١- صفحة العنوان في المخطوط جاءت تحمل اسم الكتاب وهو (بغية الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة معاني كافية ابن الحاجب) واسم مؤلفه محمد بن أحمد بن أمير المؤمنين.

٢- اتفاق جميع من ترجم للمؤلف على أن له شرحاً على الكافية، وإن اختلفوا في مسمى هذا الشرح، فقد ذكر صاحب ملحق البدر الطالع في ترجمته للمؤلف أن له شرحاً على كافية ابن الحاجب يسمى "تحفة الطالب وزلفة الراغب" (١)، وكذلك ذكر في مصادر الفكر العربي في اليمن بهذا الاسم. (٢)

٣- أن هذا الكتاب لم ينسب إلى أحد غير السيد محمد بن أحمد.

ثانياً: تحقيق اسم الكتاب:

ورد على صفحة عنوان المخطوط اسم الكتاب كما تقدم (بغية الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة معاني كافية بن الحاجب).

وذكر الكتاب في ملحق البدر الطالع باسم: "تحفة الطالب وزلفة الراغب".
والذي أرجحه أن يكون اسم الكتاب (بغية الطالب وزلفة الراغب) لأمور ثلاثة:

(١) انظر ملحق البدر الطالع ٢/١٩٣.

(٢) انظر مصادر الفكر العربي في اليمن ص ٨٥.

١- ورود اسم الكتاب على غلاف المخطوط بمسمى "بغية الطالب وزلفة الراغب" وهي نسخة قديمة يمكن أن نجزم أنها كتبت في عصر المؤلف وارتضى الاسم وذلك لقدم خطها وعتاقة ورقها.

٢- وجود تملكات قديمة على ورقة العنوان تشير إلى أن الكتاب تملك في حياة المؤلف سنة (١٠٥٥)، ولا شك أن معاصرة النسخة للمؤلف مع الأمر الثالث الذي يأتي ذكره تشير إشارة وإن كانت غير جازمة إلى أن المؤلف قد اطلع على هذا النسخة.

٣- وجود التغييرات والتصحيحات والشطب داخل صلب الكتاب والتي لا يمكن أن يقال إنَّها من عمل الناسخ، وكأنها من تراجعات المصنف نفسه.

ثالثاً: منهج المؤلف في شرحه:

- في العادة غالب شراح المتون العلمية نحوية كانت أو غيرها يتبعون المتن الذي عمدوا إلى شرحه في ترتيبه وتقسيمه؛ لأن القصد بيان المتن للمتعلم، وإذا رتبته على غير ترتيبه الأصلي لم يحصل البيان والتقريب المراد، وعلى ذلك السنن جرى السيد محمد بن أحمد في شرحه، فإنه تبع ابن الحاجب في متن الكافية في ترتيب وتقسيم الموضوعات.

- سلك السيد محمد بن أحمد في شرحه طريقة المزج أي مزج الشرح بالمتن بحيث يصعب تمييز المتن من الشرح دون العلامات التي وضعت للتمييز بينهما.

- غالباً بعد تفكيكه لكلام ابن الحاجب وتقريره إياه يعطف عليه بذكر التفريعات المتعلقة بالمسألة المذكورة في المتن، ويذكر الخلاف النحوي حولها، ويناقش ذلك كله ويورد الشواهد المناسبة وهذا عام في غالب الكتاب.

- حرص السيد محمد بن أحمد علي إيراد الشاهد لكل مسألة من المسائل التي تناولها بالشرح والتوضيح، وهذا في غالب الشرح.

- في أثناء الشرح التفصيلي لتعريفات ابن الحاجب كان يخرج ما يحترز منه بأجزاء التعريف ويحاول دفع ما يرد من اعتراضات على التعريف.
- حرص السيد محمد بن أحمد على شرح بعض الألفاظ الغريبة الواردة في بعض الشواهد
- كان يشرح وهو واضح بين عينيه شروحاً معينة كشرح الرضي على الكافية وشرح الجامي فكان يتنبه إلى المواطن التي لم يبينوها فيبينها والمواطن التي اختصروا فيها فيطيل بحسب الحاجة، وإلى المواطن التي أسهبوا فيها فيختصرها بلا إخلال.
- ذكر بعض الأبواب التي أغفلها ابن الحاجب كما في باب الاختصاص^(١)، وباب الإغراء^(٢).
- أسلوبه في غالب الأحيان وسط بين الاختصار والإسهاب. وقد انتهج في أسلوبه كذلك تسهيل العبارة وتذليلها للقارئ حتى إنه ليُعدُّ من أسهل شروح الكافية وأوضحها بياناً وأكثرها استشهاداً.

(١) انظر النص المحقق ص ٢٠٦.

(٢) انظر النص المحقق ص ٢٢٤.

رابعاً: مصادرہ:

جاء شرح السيد اليميني حاوياً كثيراً من المصادر والمراجع التي استقى منها مادة شرحه يظهر ذلك في كثرة آراء العلماء التي أوردتها في الشرح، وقد صرح بأسماء بعض هذه المراجع بينما ترك بعضها لم يصرح به، ومن هذه المصادر، الكتاب لسبويه فقد ورد ذكره كثيراً في شرحه، ومعاني القرآن للفراء والأخفش، وكتب أبي علي الفارسي وابن جني ومفصل الزمخشري والجمل للزجاجي، وبعض كتب التفسير كالكشاف والجواهر الحسان للثعالبي، إلا أنه قد اعتمد اعتماداً بارزاً على المصادر التالية:

- شرح الرضي الاستراباذي على الكافية، والذي جعل السيد محمد بن أحمد يعتمد عليه هو كونه إمام شروح الكافية بلا منازع، وكل من أتى بعده من الشراح استفاد منه ورجع إليه ونهل منه، وكان السيد محمد بن أحمد يعتمد عليه غالباً في نقل آراء النحاة وتحرير الخلاف بينهم وذكر بعض الشواهد.

- شرح العلامة نور الدين عبدالرحمن الجامي المسمى بالفوائد الضيائية، فإن هذا الشرح اعتمد عليه السيد محمد بن أحمد غالباً في تفكيك كلام ابن الحاجب، وغير هذا الجانب من جوانب الشرح.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل وهذا الكتاب اعتمد عليه في نقل التفريعات في بعض الأحيان ونقل بعض الشواهد وشرح بعض الألفاظ الغريبة في بعض الشواهد.

- وكذلك اعتمد على شرح التسهيل لابن مالك والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ومصباح الراغب في شرح كافية بن الحاجب لبلدیه اليميني أيضاً السيد العلامة محمد بن عز الدين المفتي ت ٩٧٣هـ ، وشرح الكافية لركن الدين الاستراباذي، وكتاب العباب في شرح اللباب لعبدالله بن محمد النيسابوري المعروف بالنقرة كار.

ولابد من التنبيه إلى أنه لم يصرح بأسماء هذه المراجع عند استفادته منها في شرحه إلا ما كان من ذكر الرضي وابن مالك وابن عقيل والجامي والعباب في بعض الأحيان.

خامساً: قيمة الكتاب العلمية:

تميز شرح السيد اليميني للكافية بمميزات عديدة أظهرت لنا قيمته ومكانته بين الشروح منها:

(١) اعتماده على مدرسة ابن مالك والرضي بحيث ظهر أثر المدرستين في الشرح وفي أسلوب عرض الخلاف وفي طريقة الترجيح بين الآراء.

(٢) أنه زخر بذكر كثير من الشواهد بحيث لم أقف على شرح من شروح الكافية أكثر منه ذكراً للشواهد.

(٣) كونه سلك طريقاً وسطاً بين الاختصار المخل والإكثار الممل فلا هو يطيل كإطالة الرضي ولا هو يختصر كاختصار الجامي وابن الحاجب وابن جماعة مثلاً بل كانت طريقته وسطاً بين ذلك فكانت طريقته أنفع للطالب.

(٤) إيراده للملح الأدبية وهذا أسلوب بديع في تلقين علم النحو وقواعده الجافة فإن الملح تذهب الملل وذلك مثل ما أورده في وصف السواك قال: وقد أملح بعض أهل الإسكندرية في تضمين صدر هذا البيت بقوله:

جلا مسواك تغرك خير تغر

فجلّ بذاك واكتسب المزايا

وأنشد صحبه تيهها وفخرأ

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا^(١)

(٥) اهتمامه بالتعليقات النحوية وخاصة التعليمية منها ، فقد جاء الشرح زاخراً بها، ولا غرو في ذلك فإن مصنف الكافية قد عرف بولوعه الشديد بالعلة والتعليل نتيجة لتأثره بالفقه والأصول اللذين اشتغل بهما، فضلاً عن ما ورثه النحو العربي خلال القرون من تعليل الفقهاء والمتكلمين وعلوم المنطق والفلسفة، يقول الدكتور طارق الجنابي: " إن ابن الحاجب كان مولعاً بالعلل

القياسية والجدلية إلى حد الإغراق"^(١). ويقول الدكتور موسى بناي: " إن السمة البارزة عند ابن الحاجب في تناوله المسائل النحوية، هي تعليل هذه المسائل بعد أن يجدها بحدود جامعة مانعة... "^(٢) لهذا فقد اعتنى شارحنا بالعلل والتعليل حتى جاء الكتاب مليئاً بها، ومن أمثلة هذه التعليقات النحوية ما يلي:

١ - علل اختصاص الاسم بالتنوين فقال: " وتنوين التمكين: كزيد ورجل لدلالته على أمكنية الاسم من الإعراب، والإعراب لا يكون إلا في اسم، وهذا التنوين لا يجامع الألف واللام ولا الإضافة، ولا يدخل على الممتنع.. وتنوين التنكير: كصهٍ ومهٍ ورجلٍ، وإنما كان تنوين التنكير من خواص الاسم لأنه لا يدخل التعريف والتنكير إلا على الاسم فلما كان التنوين للتنكير اختص بالاسم "^(٣)

٢ - علل كون الإعراب في أواخر الكلمات فقال: "... وإنما كان الإعراب على الآخر دون غيره؛ لأن الإعراب حال من أحوال الذات فلا يصرار إليه إلا بعد الفراغ منها ولكون الإعراب قد يكون بالسكون فلا ينطق بالسكن في أول الكلام، والوسط لو اختلف لاختلفت الصيغة فلم يدر على أي وزن هي؟ "^(٤).

٣ - قوله في تعليل إعراب المثني مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته: " قال وإنما جعل إعراب المثني مع ملحقاته، والجمع مع ملحقاته بالحروف لأنها فرع

(١) انظر ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ص ٢٤٢.

(٢) انظر مقدمة د/ موسى بناي لكتاب ابن الحاجب شرح الوافية نظم الكافية ص ٨٢.

(٣) انظر النص المحقق ص ١١.

(٤) انظر النص المحقق ص ١٥.

الواحد وفي آخرها حرف يصلح للإعراب، وهو علامة التثنية والجمع
فناسب أن تجعل تلك الحروف إعرابها فرع لإعرابه كما أنها فرع له ولما جعل
إعرابها جميعاً بالحروف خص رفع المثنى بالألف ورفع الجمع بالواو لئلا يقع
الالتباس" (١).

٦) أنه انتقى مراجعه ببصيرة وعلم ودلّ انتقاؤه إياها على تمتعه بشخصية علمية
فذة وقد مر الحديث عن مراجعه.

(١) انظر النص المحقق ص ٢٦.

سادساً: المآخذ والملحوظات:

على الرغم من كل هذه المزايا الحسنة في هذه الشروح إلا أنه لا يخلو من بعض الهنات - شأنه في ذلك شأن جميع الشروح في جميع العلوم - التي لا تقلل من شأنه وقيمته ومن أبرز هذه المآخذ والملحوظات:

(١) النقل نصاً من كتب السابقين دون إشارة إلى ذلك، وهي كثيرة منها نقله عن شرح الرضي والجامي والمساعد والمصباح وشرح المفصل لابن الحاجب، وقد نلتمس العذر له - رحمه الله - فظاهرة النقل كانت سمة بارزة في الكتب والشروح في ذلك الزمن لذا فإن السيد اليميني قد سار سير معاصريه في ذلك وسابقيه، وهو شيء لم يتحرج منه هؤلاء.

(٢) أنه لم ييؤب شرحه ولا شك أن التبويب والتفصيل من سبل الشرح الدارجة التي جرى عليها عمل الشراح في جميع الفنون، وبعدم التبويب يصعب على الباحث الوقوف على المباحث التي يروم البحث عنها، ولا تمنع طريقة المزج بين المتن والشرح من التبويب، فإن الجامي رحمه الله مزج المتن بشرحه وبوبه، وبذلك كان أسهل في التناول من شرح السيد محمد بن أحمد.

(٣) عدم شرحه في بعض الأحيان ما يحتاج إلى الشرح، كما في العقد^(١) والنصب والإشارة، فكان من كمال الشرح أن يكون موضعاً لكل ما يورده مما يظن أنه من الألفاظ الغريبة على القارئ.

(٤) اقتضابه تارة في موضع يقتضي الإسهاب، كما في شرحه لقول ابن الحاجب [وقد علم بذلك حد كل منهما] فإن الدلالة فحسب للاسم وهي مع الاقتران للفعل وغيرها

(١) انظر النص المحقق ص ٣.

للحرف (١) فيلاحظ من هذا الكلام أنه سلك فيه طريقة أرباب الاختصار من أصحاب المتون ولم يسلك طريقة الشراح التي هي من مميزاتهم وهي اعتمادهم الشرح والتوضيح وإن اقتضى المقام التطويل طَوَّلُوا.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الجامي في شرحه (الفوائد الضيائية) تحت عبارة ابن الحاجب هذه قد ذكر كلاماً طويلاً أكثر من شارحنا مع أنه رحمه الله اعتمد في شرحه الاختصار ولكنه رأى أن المقام يقتضي ذلك التطويل (٢).

(٥) أنه ربما قصر في البيان عن المعنى المقصود بحيث يعبر بلفظ يوهم خلاف المراد كما في قوله عند قول (ابن الحاجب: (ليدل على المعاني المعتورة) الاعتوار على الشيء التداول والتعاقب عليه أي أخذه جماعة بعد جماعة (٣).

ومعلوم أن الاعتوار لا يختص بالجماعة بعد الجماعة، بل يعم التداول مطلقاً سواء من الجماعة أو من الأفراد، والمتبادر من كلام ابن الحاجب هو تداول المفردات لأن المعاني لا تأتي جماعة جماعة، وإنما تأتي فرداً فرداً.

وللاطلاع على معنى الاعتوار لغة ينظر اللسان والقاموس (عور).

(٦) قسم المعربات إلى ما يستوعب الحركات وما لا يستوعبها، فقال رحمه الله: " ففي الأقسام ما يستوعب الحركات لفظاً ومنها ما لا يستوعبها (٤) ومنها ما يستوعب الحروف ومنها ما لا يستوعبها؟ وذكر كلاماً بعد هذا تفصيلاً لما ذكره فيه.

(١) انظر النص المحقق ص ١٠ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ١/ ١٧٣ .

(٣) انظر النص المحقق ص ٦٨ .

(٤) انظر النص المحقق ص ١٠ .

وهذا تقسيم - كما هو ظاهر - لا فائدة منه ؛ لأن التقسيم إنما يراد به الحصر للتوضيح وزيادة البيان، وهذا التقسيم ليس كذلك؛ ولذلك احتاج فيما بعد إلى زيادة قيد عند قوله الثالث ما لا يستوعب الحركات ويحمل جره على نصبه.

وهذا التقسيم مشابه لتقسيم المعربات مثلاً إلى ما يتألف من خمسة حروف وإلى ما يتألف من أكثر أو إلى مفرد ومركب.

(٧) عرف جمع المذكر السالم بأنه: "ما سلم بناء واحده ثم قال: علماً" (١) ثم مثل لجمع المذكر السالم العلم على الحد المذكور فقال: كزيدين وسنين وأرضين (٢)، ومن المعلوم أن سنين وأرضين غير داخله فيما ذكر من التعريف، فقد تغير بناء واحدها وليست علماً.

(٨) قال عند قول ابن الحاجب [واللفظي] : أي الإعراب [فيما عداه] أي: عدا التقديري من الاسم الصحيح، وهو ما لم يكن آخره حرف علة كزيد وأحمد، أو الملحق به وهو: ما كان في آخره حرف علة قبله ساكن، كظبي ودلو، أو جمع سالم [غير مضاف إلى ياء المتكلم] كمسلمون ومسلمات، أو مكسّر كرجال ونحو مسلمي نصباً وجرّاً وقاضٍ نصباً.

فذكر من جملة الأمثلة لجمع السالم، وقيده بعدم الإضافة إلى ياء المتكلم، وظاهر أن هذا التقيد غير خاص بالجمع السالم، فلا فائدة في ذكره، مع أن الجمع السالم إنما يقدر إعرابه في حالة الرفع فقط، فهو أقل المعربات تقديراً في حالة إضافتها إلى ياء المتكلم، بحيث لا يقدر في حالتي النصب والجر بل يقال معرب بالحرف، ولذلك ذكره فيما بعد فيما لا يقدر إعرابه، وقيده بالنصب والجر.

(٩) قصور بعض تعبيراته، مما يوهم بفساد المعنى، كقوله: [والإعراب لا يكون إلا في اسم] (٣)، إذ الإعراب يكون في الفعل كذلك، وصواب العبارة: والأصل في الإعراب أن يكون في الاسم.

(١) انظر النص المحقق ص ٢٨

(٢) انظر النص المحقق ص ٢٦

(٣) انظر النص المحقق ص ١١.

المطلب الثاني: ترجمة المؤلف:

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه:

قال المحبي في خلاصة الأثر هو:

السيد محمد بن أحمد بن الإمام الحسن بن داود بن الحسن بن الإمام الناصر بن الإمام عز الدين بن الحسن بن علي بن المؤيد بن جبريل بن محمد بن علي بن الإمام الداعي يحيى بن الحسن بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن الأمير العالم المعتضد بالله عبدالله بن الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام المختار لدين الله القاسم بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم^(١).

ونسب الهادي معروف إلى علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم .
وأما لقبه فجمال الدين^(٢).

ثانياً: مولده ونشأته وحياته:

لم توافنا المصادر بشيء عن سنة ميلاده ولا عن مكان ميلاده ولا كم كان عمره يوم توفي حتى يتسنى لنا أن نقدر سنه ميلاده.

وأما نشأته فقد ذكرت المصادر أنه نشأ على الصلاح وطلب العلم، ويفهم من كلام المحبي في خلاصة الأثر أنه نشأ يتيماً قال رحمه الله: " نشأ على العلم والصلاح بعد موت أبيه وصبر على

(١) انظر ترجمته في تحفة الدهر لمحمد البحر ص ٨٣-٩٤-١١٢-١٢٠-١٢٢، خلاصة الأثر للمحبي ٣/ ٣٨٤-

٣٨٥ والملحق التابع لبدر الطالع ٢/ ١٩٤، وهدية العارفين ٦/ ٢٨٦، والأعلام ٦/ ١١، ومعجم المؤلفين

٢٥١/٨.

(٢) انظر تحفة الدهر ص ١٢٠-١٢٢.

مشاق الوقت وقاسى في عنفوان شبابه أموراً صبراً لها حتى أفضت به إلى محل من الخير لا يدرك^(١)، وكان طلبه للعلم وتأدبه وتفقهه في صنعاء وصعدة^(٢).

وأما حياته : فقد عاش في صنعاء وصعدة، وهذه الفترة كانت فترة نشأته وتكوينه العلمي كما ذكر المؤرخون له أنه كان يعيش في هذه الفترة في ضيق وشدة ثم بعد ذلك ارتفع نجمه.

ولم تشر المصادر إلى معلومات عن الفترة التي يمكن أن نقول إنها وسط بين الفترتين الأولى التي كان في خلالها في ضيق وشدة، والثانية التي صار فيها إلى مجدٍ رفيع ومكان منيع.

وأما فترة علوه ورفعته واشتهاره فكانت بعد أن ولاه الإمام المتوكل على العدين^(٣) وحيس^(٤) وبندر المخا^(٥)، فبعد توليه هذه الولايات المذكورة للمتوكل ألفت الدنيا له أفلاذ كبدها وعاش حميداً، كما يقول المحبي^(٦).

ومع هذه الأشغال التي تولاها من الولاية والنظر في شؤون المسلمين ، فإنه كان كثير المذاكرة، وكانت حضرته معمورة بالفضلاء، وكان يجب الأدب وأهله^(٧).

ثالثاً : شيوخه وتلاميذه:

لم يذكر في شيء من المصادر التي وقفت عليها ممن ترجم لشارحنا السيد محمد بن أحمد معلومات عن شيوخه ولا عن تلاميذه.

(١) انظر خلاصة الأثر ٣/٣٨٣، وملحق البدر الطالع ٢/١٩٤

(٢) انظر خلاصة الأثر ٣/٣٨٤، وملحق البدر الطالع ٢/١٩٤.

(٣) العدين : إقليم كبير واسع باليمن الأسفل . خلاصة الأثر ٣/٣٨٤.

(٤) حيس : بلد وكورة من نواحي زبيد باليمن بينها وبين زبيد نحو يوم وهي أرض واسعة. انظر معجم البلدان ٢/٣٣٢.

(٥) بندر المخا : موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر، انظر معجم البلدان ٥/٦٧.

(٦) انظر خلاصة الأثر ٣/٣٨٤.

(٧) انظر ملحق البدر الطالع ٢/١٩٤.

والظاهر أنه لما تولى المناصب السياسية المذكورة والقيام على أمور المسلمين شغله ذلك عن التعليم وغطى ذلك على فضائله العلمية فلم يعد لها ذكر أمام شهرته بالولاية والقيام على أمور المسلمين.

ولا شك أن الولاية شغل شاغل عن التدريس، وصيتها أذيع من ذكر الشيوخ، ولذلك لم يذكر له تلاميذ.

رابعاً: مذهبه النحوي:

من خلال معاشتي لشرح السيد اليميني هذا أستطيع أن أحكم عليه أنه لم يكن يتقيد بمذهب معين من مذاهب النحو، وإن كان أكثر ما يوافق البصريين، وأستدل على ذلك بأمور:

(١) اعتماده أساساً على الرضي الاسترابادي وجمال الدين محمد بن مالك دليل على عدم تقيد بمدرسة معينة فإن هذين العلمين هما إماما المحققين في النحو وخلافه لهما في بعض الأحيان دليل على عدم التزامه بأقوالهما مطلقاً.

(٢) ترجيحه في بعض المواطن مذهب الكوفيين دليل على عدم تقيد بمذهب البصريين الذي ذكرنا أنه أكثر ما يوافقهم. قال رحمه الله: "وأما منع الصرف للضرورة فلم يجوزه الجمهور؛ لأن منع الصرف خلاف الأصل فلا يرتكب لغير موجب وجوزه الكوفيون ومنعوه بالعلمية وحدها من غير انضمام علة أخرى إليها واحتجوا بقول العباس مرداس:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وتأوله البصريون بأن الرواية الصحيحة (شيخي) في مجمع، ورُدَّ بأنه ورد في الصحيحين (مرداس) فلا تنتقض برواية أخرى^(١).

(١) انظر النص المحقق ص ٣٤.

٣) إنصافه الكوفيين فيما أتوا فيه بدليل قوي، قال - رحمه الله - بعد أن قرر مذهب الكوفيين والبصريين في إعمال الأول أو الثاني من الفعلين المتنازعين مرجحاً: "على أنه وإن كان كلا اللغتين جائزاً فقد شرف قول البصريين بتأييد القرآن له وأما الشعر فكل قد أتى منه بمقنع^(١) .

وهذا مما يبين أن السيد اليميني لم يكن متعصباً لأي من مذاهب النحو المعروفة، بل كان سالكاً طريقة المحققين من المتأخرين من مثل ابن مالك والرضي في الحكم بما أوصله إليه الدليل وطمأن إليه التعليل.

٤) انتصاره للبصريين في باب التنازع^(٢) عند كلامه على بيت امرئ القيس الذي احتج به الكوفيون على إعمال الفعل الأول . والبيت:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال.

- وفي باب حذف الخبر والمبتدأ، قال: " فذهب البصريون... ثم ذكر قولهم ... وذهب الكوفيون ... وذكر قولهم ثم قال : وكلام البصريين أولى..."^(٣)

- قال رحمه الله : واللهم بتعويض حرف النداء ميمًا في آخره عند البصريين، وقال الكوفيون: وهي بقية (أُمَّنًا) وكان أصله (يا الله أمنا بالخير) فلما كثر خفف كما في (عموا صباحاً)، ورد لجواز اللهم أُمَّنًا بخير، ولو كان كما زعموا لما جاز ظهور أُمَّنًا بالخير بعده."^(٤)

خامساً : أخلاقه :

الباحث في ترجمة السيد محمد بن أحمد يتبين له أنه كان على حظ وافر من الأخلاق العالية والمواهب السنية التي أهلته للحصول على مكانة عالية ورفيعة في المجتمع اليميني آنذاك،

(١) انظر النص المحقق ص ٧٥

(٢) انظر النص المحقق ص ٨١ .

(٣) انظر النص المحقق ص ١٢٥ .

(٤) انظر النص المحقق ص ١٧٨ .

بحيث أنه صار أميراً وجيهاً ومن أركان الدولة في عهد المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم. ثم إنه بعد وصوله إلى هذه المنزلة الرفيعة وتبوئه هذه المكانة المنيعة لم يترك صحبة أهل الأدب والعلم.

وكما أن كل فاضل إنما يفضل الناس ويشتهر أمره في أمور يكون له فيها التميز على غيره فكذلك السيد محمد بن أحمد فإنه كان يمتاز بأخلاق من بين أهل عصره وقطره، منها:

- كرمه - قال صاحب كتاب تحفة الدهر: وفي شهر جمادى منها، أي سنة ١٠٥٦ هـ جعل السيد محمد بن أحمد بن الإمام حسن ختانياً لأولاده بمدينة صنعاء، ومدَّ سماً عظيماً حضره الإمام المتوكل فمن دونه" (١). فجعلهُ هذا الختان عاماً للمسلمين، وحضور المتوكل على الله ومن دونه من أركان الدولة، يدل دلالة واضحة على اشتهاره فيما بينهم بالكرم ووجاهته في الدولة.

- شجاعته - : قال المحبي في خلاصة الأثر: (السيد الباسل الشجاع الحليم عين الزمان بهجة المحافل" (٢))

وذكر صاحب كتاب تحفة الدهر واقعة طويلة ملخصها: أن جماعة من النصارى خداماً وأسارى ثاروا على المسلمين في جدة بعد نزول المسلمين من السفينة وقتلوا من بقي معهم من المسلمين في السفينة وأخذوها وذهبوا نحو اليمن، وعاثوا في المسلمين فساداً في الأسواق، وكان المتصدي للقضاء عليهم هو السيد محمد بن أحمد بن الإمام الحسن على جملة من العساكر، فأحاط بهم وأسره جميعاً، وكتب بذلك إلى الإمام المتوكل، فكتب المتوكل إليه أن يعرض عليهم الإسلام فإن أجابوا فلهم الأمان، وإن كرهوا فالسيف، فأمر السيد محمد بن أحمد بضرب أعناقهم إلا نفرأ أسلموا" (٣).

(١) انظر تحفة الدهر ص ١١٢.

(٢) انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٤.

(٣) انظر تحفة الدهر ص ١٢٠.

- رجاحة عقله ورأيه - وصفه المحبي في خلاصة الأثر بقوله (صاحب الآراء) " (١) ولا شك أنه لولا رجاحة رأيه لما بلغ ما بلغ من المنزلة والمكانة التي تبوأها عند الإمام المتوكل بالخصوص وعند الأسرة الحاكمة بالعموم.

- تواضعه - : ذكر صاحب ملحق البدر الطالع أنه كان كثير المذاكرة وحضرته معمورة بالفضلاء وكان يحب الأدب وأهله " (٢).

سادساً : مكانته:

كان رحمه الله ذا مكانة وجاه عريض وخصوصاً في دولة المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم لما صار ركناً من أركانها وقطباً من أقطابها يدل على ذلك أمور:

أ- قال المحبي في خلاصة الأثر: " وعلا صيته في العلم والجاه والرئاسة " (٣)

ب- أن أولاد القاسم أصحاب الدولة والملك والأسرة المالكة في ذلك الزمن في اليمن ما كانوا يعدونه إلا واحداً منهم. " (٤)

ج- أنه كان من أعيان دولة المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم وكان بينهما وُدٌ أكيد وولاه العدين وحيس من تهامة وبندر المخا.

د- لما حج أعيان اليمن من مثل المولى أحمد بن الحسن بن القاسم، والمولى محمد بن الحسين بن القاسم، والقاضي أحمد بن سعيد الدين المسوري، في سنة ١٠٥٣ كان صاحب الترجمة السيد محمد بن أحمد هو الأمير عليهم " (٥)

(١) انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٤.

(٢) انظر ملحق البدر الطالع ٢/ ١٩٣

(٣) انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٤.

(٤) انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٤، وملحق البدر الطالع ٢/ ١٩٣.

(٥) انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٤، وملحق البدر الطالع ٢/ ١٩٣.

سابعاً : مؤلفاته:

لم يكن السيد محمد بن أحمد من المكثرين في التأليف بحيث أنه لم ينقل عنه أنه ألف سوى ثلاثة مصنفات ، والظاهر أنه ألفها في الفترة التي قبل ولايته وانشغاله بالمناصب السياسية والنظر في شؤون الناس ثم بعد انشغاله لم يكتب شيئاً. وهذه المؤلفات هي^(١):

١- شرح كافية ابن الحاجب المسمى بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيق جزء منه.

٢- ديوان شعر في الأدب لم أقف عليه ولعل هذه القصيدة التي نقلها المحبي من ديوانه المذكور والقصيدة هي :

قال المحبي^(١) وله نظم رائع منه قوله :

ب	يهيج	اليعملات	سباني	بوى	بأطباق	الفؤاد	ذواني
وتعلي	بخلت	به	ريق الصبا	وتصبري	كرمت	به	أجفاني
إن الحبيب	وقد	تناءت	داره	أغرى	فؤاد	الصب	بالأحزان
لو زار	في	طيف	الكرى	متفضلاً	وحديثه	لشفاني	
أو لو	تفضل	بالوصال	تكرماً	أصبحت	من	قتلاه	بالإحسان
يا عاذلي	عني	فلست	بمرعو	عذل	العدا	ضرب	من الهذيان
لولا	طلوع	الشمس	في	كبد	السماء	من	عُلا كيوان
فكأنه	السفاح	منصور	اللوا	جاءت	صوارمه	على	مراون
وكأنه	الهادي	بنور	جبيته	وكأنني	المهدي	في	إذعان

(١) انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٤، وملحق البدر الطالع ٢/ ١٩٣.

(٢) انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٥.

وكان نور جبينه من يوسف
يا أيها المأمون عند إلهه
والحاشر الماحي المؤمل للورى
المصطفى الهادي النبي أجل من
الجار والرحم الذي أوصى به
فالله في أبا شبير وشبر
فأنا الرشيد به إلى الإيمان
والمتبع الإحسان بالإحسان
تحت اللوا ذخرأ إلى الرحمن
وطئ الثرى وحباه بالقرءان
ربُّ السما ودعاك بالإعلان
كي لا أخاف طوارق الحد ثان

٣- شرح الهداية في الفقه الحنفي، ولم أقف عليه.

ثامناً: وفاته:

توفي رحمه الله يوم الاثنين رابع عشر ذي الحجة الحرام سنة ١٠٦٢هـ ببندر المخا، ودفن في
حيس في التربة التي أعدها لنفسه بوصية منه، رحمه الله رحمة واسعة.
ويبدو أنه خلّف تركة كبيرة مما دفع الإمام المتوكل أن يورد أمراً إلى السيد زين بن علي أن
يتقدم إلى المخا لافتقاد تركة السيد محمد بن أحمد، ولم يكن ليهتم الإمام المتوكل بهذه
التركة إلا لعظم شأنها^(١).

(١) انظر تحفة الدهر ص ١٢٢.

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية للشواهد في الشرح

تحليل ودراسة الشواهد

أولاً: القرآن الكريم والقراءات :-

القرآن الكريم أعلى نصوص العربية فصاحة، فهو المنبع الصافي الذي لا تشوبه شائبة، ولا تجاربه لغة ولا يدنو منه بيان، وهو المعجزة الباهرة، والحجة البالغة، والبرهان الدامغ الذي يحتاج به كل من أراد أن يثبت رأياً، أو يبرهن على حكم.

ومن هنا فقد اتخذ علماء اللغة والنحو مصدراً أساسياً لتقعيد القواعد وتثبيتها كما جعلوه مصدراً من مصادرهم الأساسية في الاستشهاد.

يقول الفراء " والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر " ^(١)

وعلم العربية لم ينهض في أساسه إلا لحياطة القرآن الكريم عن الفهم الأعجم، والذود عنه من سقامة القاصدين، وللقيام بعلمه على الطريق الأqvسد، ولهذا اتخذ القرآن نبراساً يهتدى به، ويحتكم إليه إذا اختلفت السبل، وتنازع الأقران.

(١): انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٤.

وقد استشهد السيد اليميني _ رحمه الله _ بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة ، إذ بلغ عددها في هذا الجزء المحقق مائة وتسعا وثلاثين آية (١٣٩) .

وهو يستشهد بها لإثبات قاعدة ، أو الرد بها على من خالفه في رأيه ، وأهم ما يلاحظ على منهجه في الاستشهاد ما يلي .:

(١) يقتصر على موضع الشاهد في الآية فلا يذكر تتمتها، شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة السابقين فإنهم يقتصرون على موضع الشاهد فحسب ، ومن أمثلة ذلك :
استشهد على تنوين العوض عند ذكره أنواع التنوين فقال : " وتنوين العوض : كـ ﴿ حِينِيذٌ ﴾^(١) ، و ﴿ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ﴾^٢ ... وتنوين المقابلة : في ﴿ مُسَامَتٌ ﴾^(٣) ﴿ عَرَفْتِ ﴾^(٤) .

وكذلك استشهد على رفع الفاعل بالفعل وشبهه فقال : " والفاعل مرفوع بالفعل وشبهه عند سيبويه حقيقة نحو : ﴿ صَدَقَ اللَّهُ ﴾^٥ و ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا ﴾^٦ .

(٢) يذكر المسألة النحوية ، ويدلل عليها من القرآن الكريم ثم يعقب بشرح وتفصيل القاعدة النحوية ، من خلال تطبيقها على الآية ، كما ورد ذلك حين تحدث عن حذف الفعل وجوباً واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٧) ، حيث قال :

(١) : سورة الواقعة (٨٤) ينظر قسم التحقيق ص ١٠ .

(٢) سورة الزخرف آية ٦٧ ينظر قسم التحقيق ص ١١ .

(٣) سورة التحريم (٥) ينظر قسم التحقيق ص ١١ .

(٤) سورة البقرة (١٩٨) ، ينظر قسم التحقيق ص ١١ .

(٥) سورة آل عمران آية ٩٥ . ينظر قسم التحقيق ص ٦٢ .

(٦) سورة فاطر آية ٢٧ ينظر قسم التحقيق ص ٦٣ .

(٧) : سورة التوبة ، آية (٦) .

" أي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر برفع الإبهام الناشئ من الحذف ، فإنه لو ذكر المفسر- لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه ..."^(١)

وأحياناً يذكر المسألة النحوية ثم يمثل عليها فقط ، من ذلك في باب أغراض حذف الفاعل^(٢) كان يذكر الغرض من حذف الفاعل ثم يستشهد عليه من القرآن مثل قوله :

أو لتقويم الفواصل كقوله تعالى ، : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴾ . أو كان بحيث لا يتصور صدور الفعل إلا عنه ، نحو ﴿ وَخَلِقَ إِلَّا نَسْنُ ضَعِيفًا ﴾ .

(٣) اعتناؤه بالشاهد القرآني وتقديمه له على غيره ، الأمر الذي يجعله يرجح الرأي الذي يتوافق مع الشاهد القرآني .

من ذلك انتصاره لرأي البصريين في التنازع قال : " ويؤيد كلام البصريين مطابقتهم للكتاب العزيز ، في قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ، وقوله : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ، و ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ... ثم قال :

" على أنه وإن كان كلا اللغتين جائزاً ، فقد شرف قول البصريين بتأييد القرآن له ، وأما الشعر فكل قد أتى منه بمقنع "^(٣) .

ومن ذلك ما ذكره في باب المبتدأ والخبر وأن الخبر قد يكون جملة ، قال : " ويصح طلبية ، كقوله تعالى ﴿ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَأَمْرَحِبًا بِكُمْ ﴾ ، ولا تفاهم على جواز الرفع في نحو قولهم : فأما زيد فاضربه ، خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين ، وهم محجوجون بالآية الكريمة ، ويصح قسمية ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ ، و ﴿ وَالَّذِينَ

(١) : انظر قسم التحقيق ص ٦٧ .

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ٨٢ .

(٣) : انظر قسم التحقيق . ص ٧٤ - ٧٥ .

هَاجِرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لِنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴿٤﴾ ، خلافاً لثعلب ،
والآيات شاهدة بسقوط ما ادّعاه " (١) .

(٤) أحياناً يقدر المحذوف في الآية ، كما فعل حين استشهد بقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأَنْتُمْ كُمْ بِشْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ في باب حذف
المبتدأ والخبر ، قال: " أي هي النار " (٢)

وكذلك من تقديره المحذوف قوله في مسوغات الابتداء بالنكرة في معرض حديثه عن أنواع
الخبر: " ... أو مغاير له - أي الخبر مغاير للمبتدأ - دالٌّ على التساوي في الحكم حقيقة ، كقوله
تعالى: ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ ، أي أزواجه صلى الله عليه وسلم في التحريم والاحترام كأمهات
المؤمنين ، .

(٥) أحياناً يذكر آراء بعض النحاة في بعض الآيات ، كذكره رأي الزمخشري في قوله تعالى :
﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ قال: " وجوز الزمخشري في قوله تعالى: (فكلوه هنيئاً مريئاً) أن يكون
هنيئاً صفة لمصدر محذوف أي: أكلاً هنيئاً ، وأن يكون حالاً من ضمير المفعول ، وأن يكون
دعاء فيوقف على (فكلوه) ويبتدأ بـ (هنيئاً) فينتصب انتصاب المصدر " (٣) .

وما ذكره في حذف عامل المفعول به قال في قوله تعالى: (انتهوا) أي: عن التلثيث واقصدوا
(خيراً لكم) قال: " وهذا عند سيبويه ، أو يكن الانتهاء خيراً لكم عند الكسائي ، وانتهوا
انتهاءً خيراً لكم عند الفراء " (٤) .

وكذلك ما ذكره حين استشهد بقوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ .

(١) : انظر قسم التحقيق ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ١١٩ .

(٣) : انظر قسم التحقيق ص ١٥٣ .

(٤) : انظر قسم التحقيق ص ١٥٨ .

(٥) سورة النور آية ٢ ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٦) استشهاد السيد اليميني بالقراءات ، وكان مقلداً في ذلك ؛ حيث بلغ عدد المواضع التي استشهاد فيها بالقراءات عشرة مواضع .

ونراه عند استشهاده بالقراءات أحياناً يُصرح باسم صاحبها ، ويترك ذلك أحياناً أخرى ويكتفي بالإشارة إلى أنها قراءة وقد لا يشير إلى أنها قراءة أصلاً ، كاستشهاده على حذف العائد بقوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾^١ .

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات ما يلي :

(١) قال في باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : " وقد جاء ضم الاسم الغالب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم المحذوفة في النداء للعلم به كما في قراءة أبي جعفر : ﴿ رَبُّ أَحْكَمُ ﴾^٢ ، وقوله تعالى : ﴿ رَبُّ السَّجْنِ ﴾^٣ ، وهي معدودة من الشواذ .^٤

(٢) قال في ﴿ يَتَأَبَّتِ ﴾ فتحةً وهي قراءة ابن عامر ، وكسراً وهي قراءة السبعة غير ابن عامر .^٥

(٣) قال في نداء العلم الموصوف بابن : " وأجاز الأخفش ضم ابن وابنة ولو بين علمين ، إتباعاً لهما بما قبلهما ، وعليه قراءة من قرأ ﴿ الحمد لله ﴾ .

ثانياً : الحديث الشريف :

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فيه خلاف قديم بين النحاة ، وقد انقسم العلماء في ذلك إلى ثلاثة أقسام :

(١) سورة النساء آية ٩٥ . ينظر قسم التحقيق ١٠٤ .

(٢) سورة الأنبياء آية ١١٢ .

(٣) سورة يوسف آية ٣٣ .

(٤) انظر النص المحقق ص ١٨٢ .

(٥) انظر النص المحقق ص ١٨٣ .

قسم منهم منع الاستشهاد بالحديث مطلقاً، واحتجوا بأن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبارتهم، وعلى رأس هؤلاء ابن الضائع وأبو حيان .

وقسم جوز الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ومن هؤلاء ابن خروف وابن مالك والرضي، وأيدهم كثير من النحاة بعد ذلك .

وقسم ثالث توسط ، فأجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها، وقد أوضح ذلك الشاطبي وأيده السيوطي^(١) .

وأما شارحنا فقد ذهب مذهب ابن مالك والرضي في الاحتجاج بالحديث، فقد استشهد بطائفة من الأحاديث النبوية وكان في استشهاده مقلداً إلى حد ما مقارنة بالشواهد القرآنية والشعرية حيث بلغ عدد الأحاديث النبوية التي استشهد بها - في هذا الجزء المحقق - أربعة عشر حديثاً (١٤) .

وهو في استشهاده بالحديث النبوي الشريف لا يُشير أحياناً إلى ما يُبين أنه حديث ، فقد يذكره دون أن يُقدم بقوله قال صلى الله عليه وسلم ، أو قوله صلى الله عليه وسلم، أو نحو ذلك . من ذلك تمثيله بقوله ﷺ في باب التنازع في شرح قول ابن الحاجب [وإذا تنازع الفعلان] قال الشارح : " أو شبه الفعلين نحو : زيدٌ معطٍ ومكرم عمراً ، أو أكثر منها كـ "صليت وباركت وترحمت على إبراهيم"^(٢) ، فقد ذكر الحديث دون الإشارة إلى ما يشعر إلى أنه حديث .

(١) : انظر الاقتراح ص ٢٩ - ٣٣ ، وخزانة الأدب ص ٣١٨ وما بعدها .

(٢) : قسم التحقيق انظر ص ٧٢ .

ومنه ما ذكره في باب مسوغات الابتداء بالنكرة قال: ^(١) إذا كانت النكرة عاملة، نحو: "أمر بمعروف أو نهى عن منكر صدقة"، وقوله: ^(٢) "وكذا كلمات الشرط، نحو" من صمت نجا" ومنه أيضاً في باب خبر إن وأخواتها، قال: ^(٣) ويجب إذا كان الاسم نكرة نحو: "إن من البيان لسحراً"

- وقد يأتي الشارح بالحديث النبوي مستشهداً به على المعنى اللغوي للكلمة، قال في معرض حديثه عن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً لقصد الدوام، نحو: "سبحان الله" أي: أنزهه عن السوء، ومعاذ الله، أي أعوذ به، وفي تفسير الثعالبي عن طلحة بن عبيد الله أنه قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تفسير سبحان الله فقال تنزيه الله عن كل سوء^(٤)

وقد يشرح اللفظة الغامضة في الحديث كما جاء في باب الاختصاص حينما استشهد بقوله ﷺ: {إنا معشر الأنبياء فينا بكاء} فقد فسّر كلمة (بكاء) فقال أي قلة كلام^(٥).

وأحياناً يوضح الشاهد النحوي في الحديث، ذكر في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات منها قلب الياء ألفاً والكسرة فتحة نحو (يا غلاماً) فقال: ^(٦) "لأن الفتحة أخف من الياء والكسرة، كما قد جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم لبلال وقد رأى عنده كسرة فسأل عنها فقال: رغيف أفطرت على بعضه وأمسكت بعضه: "أنفق بلالاً ولا تحش من ذي العرش إقللاً" أراد يابلالي فعوض عن ياء الإضافة ألفاً، وإلا فتحقه الضم؛ لكونه منادى مفرداً معرفة، وقد وردت الرواية به أيضاً وهو الظاهر.

(١): انظر قسم التحقيق ص ٩٧ .

(٢): انظر قسم التحقيق ص ٩٨ .

(٣): انظر قسم التحقيق ص ١٣٢ .

(٤): انظر قسم التحقيق ص ١٥٠ .

(٥): انظر قسم التحقيق ص ٢٠٨ .

(٦): انظر قسم التحقيق ص ١٨١ _ ١٨٢

- وقد يشير الشارح أثناء استشهاده بالحديث إلى درجته ، قال في حذف حرف النداء : "
وأجازه الكوفيين لكثرة وروده في كلام العرب نثراً ونظماً ومنه قوله صلى الله عليه وسلم حاكياً
عن موسى عليه السلام : " ثوبي حجر " أي : ثوبي يا حجر ، رواه البخاري^(١) .

ثالثاً : الشعر :

حفل شرح السيد اليميني هذا بكثرة الشواهد الشعرية إذ بلغ عددها - في هذا الجزء
المحقق - اثني عشر وثلاثمائة شاهد ، (٣١٢) ، مما يدل على غزارة مادته ، وشدة عنايته بهذا
اللون من الشواهد ، وأهم ما يلحظ على استشهاده بالشعر ما يلي :

أولاً : احتجاه شعر من يحتج بشعرهم الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، كأمثال : زهير
بن أبي سلمى ، وامرئ القيس ، وطرفة بن العبد ، وحسان بن ثابت ، وجريير ، وبرجز مشاهير
الرجاز أمثال العجاج ورؤبة ، وأما ما جاء في شرحه من شعر المحدثين كأبي الطيب المتنبى ،
وأبي العلاء المعري ، فهو على سبيل التمثيل والاستئناس .

ثانياً : تنوع استشهاداته الشعرية :

تنوعت طريقة الشارح في تناول الشاهد الشعري وتعددت صور ذلك :

- فمنها ما كان يورده شاهداً على مسألة نحوية وهو الأكثر في شرحه ، ولكثرته وظهوره لا
حاجة للتمثيل له فهو واضح جلي .

- ومنها ما كان يورده شاهداً على مسألة لغوية ، ومن أمثلة ذلك .

استشهاده بقول الشاعر :^(٢)

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً وشرُّ خصال المرء كنت وعاجن

(١) : انظر قسم التحقيق ص ١٩٩ .

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ٦٤ .

في حديثه عن لفظ (كتي) .

- ومنها ما ساقه للتنظير ، مثل قول الشاعر^(١)

" إن ليتاً وإن لوأعناء "

- ومنها ما كان يورده لملحة أدبية ، كاستشهاده بقول الشاعر^(٢):

وأشده صحبه تيهًا وفخرًا أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا

وقول كثير عزة^(٣) :

يكلّفها الخنزير سبّي وما بها هواني ولكن للمليك استدللت

- ومنها ما كان يورده للتمثيل والاستطراد ، كقول الشاعر^(٤)

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد لمؤثّل أمثالي

وقول الشاعر^(٥):

جراحات السنان لها التّام ولا يلتام ما جرح اللسان

وهو في استشهاده بالشعر قد يورد البيت الشعري كاملاً وهو الأكثر ، وقد يستشهد بشرط من

البيت ، مثل استشهاده بقول الشاعر^(٦):

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً .

وقول الشاعر^(٧) .

(١) : انظر قسم التحقيق ص ١٠ .

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ١٣ .

(٣) : انظر قسم التحقيق ص ١٥٤ .

(٤) : انظر قسم التحقيق ص ٨١ .

(٥) : انظر قسم التحقيق ص ٣ .

(٦) : انظر قسم التحقيق ص ٥٦ .

(٧) : انظر قسم التحقيق ص ٢٢ .

من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظروا .

وهو كثير أيضًا ، وقد يستشهد بجزء من البيت ، وهو قليل ومن أمثلة ذلك :

أورد في خواص الاسم في الإضافة جزء بيت هو قوله :

" أنا ابن جلا "

وكذلك ذكر جزء بيت شاهدًا على حذف العائد للعلم به في مسوغات الابتداء ،

هو قوله :

ولقد أمر على اللئيم^(٢)

ثالثاً : إشارته إلى الضرائر الشعرية في بعض الآيات ، كما في قول الشاعر :^(٣)

كأن دنانيراً على قسماهم وإن كان قد شفّ الوجوه لقاء

فقد قال : " ففيه صيغة الجمع ، ولكن الشاعر صرف الممتنع خشية الزحاف ، وانكسار

البيت " .

وفي قول الشاعر :^(٤)

أعد ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

قال : " ففيه الألف والنون ولكن الشاعر راعى الضرورة إذ لو منعه لوقع في البيت زحاف

يخرجه من الانسجام وسلامة اللفظ " .

وفي قول الشاعر :

سلامٌ على خير الأنام وسيدي حبيب إله العالمين محمد

بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى بأحمد

(١) : انظر قسم التحقيق ص ١٣

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ١٠٤ .

(٣) : انظر قسم التحقيق ص ٣٢ .

(٤) : انظر قسم التحقق ص ٣٣ .

قال: "فلو فتح أحمد لاختلت القافية"

رابعاً: شرحه للمفردات الغامضة في بعض الأبيات، ومن أمثلة ذلك ما شرحه في قول الشاعر^(١):

تَجَبَّرْنَا بِأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ وَأَنْتَ الْبَلْسَكَاءُ بِنَا لَصَوْقًا

فقد شرح لفظة (الأحوذى) نقلاً عن الأصمعي، ولفظة (البلسكاء).

وقول الآخر^(٢):

جَشَّاتُ فَقَلْتُ اللَّذْ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتٍ حِينَ مَنَاصِ

قال: "الجشأ" نهوض النفس لخوف أو فزع.

وقول الشاعر^(٣):

لِيَبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

فقد شرح لفظ (ضارع) و (مختبط)، و (الطوائح) وأسهب فيها.

خامساً: ترجيحه لروايات بعض الشواهد على بعض، ومن أمثلة ذلك ترجيحه رواية الصحيحين على غيرها في بيت العباس بن مرداس^(٤):

فَمَا كَانَ حَصْنًا وَلَا حَابِسًا يَفُوقَانِ مَرْدَاسًا فِي مَجْمَعِ

سادساً: إيراده لآراء بعض النحاة في إعراب بعض ألفاظ الأبيات.

ومن أمثلة ذلك ذكره رأي أبي علي الفارسي في إعراب لفظة (خير) و (نحن) في قول الشاعر^(٥):

(١): انظر قسم التحقيق ص ١٠٠.

(٢): انظر قسم التحقيق ص ١٠٢.

(٣): انظر قسم التحقيق ص ٧١.

(٤): انظر قسم التحقيق ص ٣٤.

(٥): انظر قسم التحقيق ص ٨٨.

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا
فقال: "وقال أبو علي، إن (خير) خبر لمبتدأ محذوف و (نحن) الظاهر توكيد تقديره: نحن
خير نحن عند الناس منكم"
وكذلك حديثه في بيت امرئ القيس: ^(١)

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني - ولم أطلب - قليل من المال
كذلك يقوم الشارح بإعراب موضع الشاهد أحياناً، كما في حديثه عن حذف الفعل جوازاً
فيما كان جواباً لسؤال مقدر في قول الشاعر: ^(٢)

ليبك يزيد ضارع لحصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
قال: "بجعله (ليبك) على البناء للمفعول، و(يزيد) مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله
، و (ضارع) فاعل للفعل المحذوف، أي: يبكيه ضارع، كأن قائلاً يقول من يبكيه؟ فقال:
ضارع.

وكذلك عند حديثه عن إجراء (غير) مجرى (ما) النافية حيث أعربها في قول الشاعر: ^(٣)
غير لاه عداك فاطرح الله - و لا تغترر بعارض سلم
قال: "ف" غير " مبتدأ لا خبر له مضاف إلى (لاه) و (عداك) مرفوع سد مسد الخبر وأغنى
غناه، ومرفوعه مخفوض بالإضافة لفظاً، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قال (ما لاه
عداك).

(١): انظر قسم التحقيق ص ٨١.

(٢): انظر قسم التحقيق ص ٧٠.

(٣): انظر قسم التحقيق ص ٨٩.

سابعاً: نسبة الشواهد الشعرية : سلك السيد اليميني طريقة من كان قبله من النحاة في نسبة الشاهد ، فهو يذكر الشاهد الشعري منسوباً أحياناً ، وأحياناً يذكره بلا نسبة بل يكتفي بقوله : قال الشاعر، أو قول الآخر، أو كقوله ، أو قوله ، ونحو ذلك . وكانت نسبته فيما نسب من الشواهد صحيحة إلا في موضع واحد فإنه أخطأ في نسبة الشاهد وهو قول الشاعر .

كلانا إذا ما نال شيئاً أفاته
ومن يحترث حرثي وحرثك يهزل
فقد نسبة الشارح إلى الفرزدق ، والصحيح أنه لتأبط شراً في ديوانه ، وهو في ديوان امرئ القيس أيضاً إلا أن البغدادي رجح نسبته لتأبط شراً^(١)

رابعاً: الأمثال وأقوال العرب :

أورد السيد في شرحه هذا كثيراً من الأمثال والأقوال العربية الفصيحة الشائعة في كتب كبار النحاة، ولم يغفلها باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر التقعيد، ودليلاً قوياً في الاحتجاج لهذه القواعد ، ومنهج الشارح في استشهاده بالأمثال والأقوال لا يختلف عن منهجه في الاستشهاد بالشواهد القرآنية أو الشعرية التي مرت بنا، فهو قد يذكر المثل أو القول شاهداً على مسألة نحوية ، و لغوية ، أو يورده مدعماً به رأياً نحوياً، ومن أمثلة ذلك :

١ . استشهاد في باب الكلام وما يتألف منه^(٢) بالمثل : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " مثلاً على إثبات الإسناد الحاصل منه كلام مفيد في اسمين تقديراً .

(١) : انظر الحاشية في قسم التحقيق ص ٢٤ .

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ٦ .

٢. قال في باب مسوغات الابتداء بالنكرة^(١) " وكذا كل نكرة أريد بها العموم ، نحو: (تمرة خير من جرادة) ، وكل نكرة أضيف إليها اسم تفضيل نحو : شرُّ مرغوب إليه ، أو أضيف إليها (كل) نحو : "كل شيء مهةٌ ما خلا النساء وذكرهن ".
٣. وكذا قوله : " والفاعل لما كان محكوماً عليه قبل ذكره صار كأنه موصوف في المعنى ، ولذا شاع تنكير الفاعل مع كونه مسنداً إليه، كما في المثل : (ثكلُ أرامها ولدًا) أي : ما أرامها ولدًا إلا ثكل .

وأحياناً يورد الشارح آراء بعض النحاة بعد ذكره للمثل أو القول من ذلك : قال :^(٢) " وأما قولهم : (راكب البعير طليحان) ، فإنه حذف المعطوف لوضوح المعنى ، أي : راكب البعير ، والبعير طليحان ، وقال الأندلسي : أي أحد طليحين فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى : ﴿ رجل من القريتين عظيم ﴾ ، أي : من إحدى القريتين ، فكان حق طليحين الجر لإضافة أحد إليه ، فأحد مرفوع ، ولما حذف أقيم مقامه في الرفع فقبل طليحان .

وكثيراً ما كان يذكر مناسبة المثل ويبين غريبه ويشرح مبهمه ويذكر كلام العلماء فيه من أمثلة ذلك : ما ذكره في باب حذف حرف النداء لما عرض للأمثال التي أوردها المصنف قال : [وشدَّ] قولهم [أصبح ليلاً] بحذف حرف النداء، مع أنَّ (الليل) اسم جنسٍ أي: صر صباحاً يا ليل، قالت امرأة امرئ القيس حين كرهته، [وأطرق كرا] أي يا كروان، وفيه شذوذان حذف حرف النداء منه وهو اسم جنس، وترخيم غير العلم ، وهذه كلمة يقولها الصيادون عند رؤية هذا الطائر، يتصيدونه بها، يقولون: «أطرق كرا أطرق كرا، إن النعام في القرى وإنك لن ترى» فيتلبَّد في الأرض، فيطرح عليه ثوباً، قال جار الله: الإطراق أن يطأطئ عنقه، ويسجد ببصره.

(١) : انظر قسم التحقيق ص ٩٤ _ ٩٥ .

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ١٢١ .

إلى الأرض، أي: طأطئ واخفض عنقك للصيد، فإنَّ أكبر منك وأطول أعناقاً، وهي النعام قد أُصْطِيدَ وحمل من البر إلى القرية. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقيل بل لمن يتكلم وليس عنده غناء. [وافقد مخنوق]، و «أعورُ عينك والحجر»، و«جاري لا تستنكري عذيري»، بحذف حرف النداء لما تقرر، فهو شاذ عند غير الكوفيين وابن مالك؛ لقول ابن عقيل في شرحه: وحذف حرف النداء في مثل: أطرق كرا، شاذُّ عند غير المصنّف، وكثرة الأمثال والشعر الوارد شاهدة بصحة مقالته^(١).

ومما أورد مناسبتة مثل: (شخب في الإناء وشخب في الأرض) قال^(٢): "وهو مثل لمن يصيب مرة ويخطئ أخرى".

وفي مثل: (أمت في الحجر لا فيك) قال^(٣) والأمت: الإعوجاج، فهو دعاء بالخير، كأنه قيل استقمت بغير عوج.

وقوله^(٤) في باب حذف عامل المصدر: "ومثله: فإذا له دقُّ دقَّ بالمنحاز حبَّ القلقل" بالقاف، وهو حب أسود صلب، يضرب مثلاً لشدة الدق، والمنحاز الهاون.

(١) انظر قسم التحقيق ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) : انظر قسم التحقيق ص ٩٣.

(٣) : انظر قسم التحقيق ص ٩٩.

(٤) : انظر قسم التحقيق ص ١٤٥.

الفصل الثالث : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : آراء النحاة الواردة في الشرح.

المبحث الثاني : اختياراته وترجيحاته.

المبحث الأول: آراء النحاة الواردة في الشرح:

ونتناول دراسة آراء النحاة من مطالب أربعة:

المطلب الأول: الغاية من إيراد آراء النحاة:

بعد التتبع للآراء الواردة في الشرح ومحاولة الوقوف على السبب الذي كان من أجله يورد السيد محمد بن أحمد آراء النحاة، يتبين أنه في غالب الأحيان ما كان يوردها إلا فيما فيه الخلاف ليبين ذلك الخلاف أو ليحققه ويرجح الراجح في نظره، أو لينبه على ضعف الرأي الذي أورده، أو ليبين أن الخلاف فيها قوي ويستوي الأمران، وقد يوردها للاستئناس والتعصيد بدون ذكر خلاف، وهذا عام في جميع الآراء والأقوال التي أوردها الشارح في شرحه.

ويلاحظ أنه تارة كان يورد الخلاف دون أن ينص على الترجيح، والظاهر أنه يكل ذلك إلى طريقة عرضه من التقديم للراجح، والتأخير للمرجوح، وهذا في أغلب الأحيان، وهو عنده كثير، كما فعل في باب التنازع وأي الفعلين المتنازعين أولى بالعمل، فقدم ذكر قول البصريين بإعمال الثاني، وأخر قول الكوفيين بإعمال الأول^(١)، وتارة يورد الخلاف وينص على الترجيح كما في قوله: " ومنعه الكوفيون وأجازوه البصريون وهو الأصح لقوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ ^(٢) .

(١) انظر النص المحقق ص ٧٣-٧٤.

(٢) انظر النص المحقق ص ٨٩.

المطلب الثاني: تصنيفه لآراء النحاة:

ويلاحظ المتتبع لتعامل الشارح مع آراء النحاة أنه كان يصنفها إلى آراء يتبعها في غالب الأحيان، وآراء لا يأخذ في غالب الأحيان بها، فغالباً كان يأخذ بقول البصريين ويرجحه، أو يأخذ بقول المحققين من النحاة، كابن مالك والرضي، وقليلاً ما يأخذ برأي الكوفيين، وقد تقدم الكلام على هذا في الحديث عن مذهبه النحوي ومصادره^(١).

المطلب الثالث: المصادر التي أخذ منها آراء النحاة.:

من خلال النظر والتحقيق في نص كلام السيد محمد بن أحمد، والرجوع إلى المصادر التي كان يأخذ منها آراء النحاة، والرجوع إلى مظانها الأصلية، يتبين لنا أن السيد محمد بن أحمد رحمه الله كان يعتمد في نقل آراء المتقدمين على كتبهم مباشرة لكن ليس على الإطلاق بل كان ينقل عنهم أيضاً بواسطة، وكانت واسطته غالباً في نقل آراء النحاة شرح الرضي، ويعتبر شرح الرضي مرجعه الأول والأكثر في نقل آراء النحاة الذين نقل عنهم من غير أن يعتمد على كتبهم مباشرة، كما كان يعتمد على شرح التسهيل لابن مالك، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، وتارة يأخذ من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب.

(١) انظر قسم الدراسة ص ٢٩ .

فنقله عن العلماء السابقين كان عن طريقين النقل المباشر من كتبهم، والنقل بواسطة ، وقد مضى ذكر ذلك في الحديث عن مصادره^(١).

(١) انظر قسم الدراسة ص ٢٠.

المطلب الرابع: النحاة الذين ظهر أثرهم في الشرح:

بعد استقراء آراء النحاة التي ذكرها الشارح والموازنة بينها يظهر جلياً أن من بينهم نحاة كان لهم الأثر الواضح في الشرح وكان لهم الحظ الأوفر من كثرة الذكر وحتى يسهل تصورههم نقسمهم كالتالي:

١- متقدمون وهم المتكلمون في النحو الأوائل، وهم ينقسمون إلى بصريين وكوفيين، وأكثر من ورد ذكره من البصريين هو سيبويه والخليل، وأكثر من ورد ذكره من الكوفيين الكسائي والفراء.

٢- متأخرون: وهم الشراح الذين شرحو كلام المتقدمين، ورَجَّحوا بين أقوالهم ويمكن أن نحصر مفهوم المتأخرين الذين ظهر أثرهم في الشرح بحسب مادته في مدرستين اثنتين.

أ- مدرسة الزمخشري وابن الحاجب، ويمكننا أن نعتبر هذه المدرسة هي الأصل لأن صاحب المتن ينسب إليها، ومتن الكافية هو الذي عليه مدار الاتفاق والاختلاف والأخذ والرد في هذا الشرح؛ ولأن متن الكافية يعتبر مختصراً للمفصل الذي هو أشهر كتاب صنفه الزمخشري في النحو.

ب- مدرسة ابن مالك رحمه الله ومن سلك مسلكه من المحققين كالرضي الاستراباذي، وقد سبق في الكلام على مصادره بيان الدافع الذي دفع السيد محمد بن أحمد الشارح أن يعتمد على هاتين المدرستين^(١).

(١) انظر قسم الدراسة ص ٢٠.

المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته:

بما أن شارحنا قد سلك طريقة المحققين من النحاة في التعامل مع الآراء النحوية مثل ابن مالك وغيره فقد كان يورد الأقوال كما ذكرنا، ويرجح بينها، وترجيحه لم يكن يخرج عن سببين اثنين، وستتناول الحديث عنهما في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ترجيحه بحسب السماع:

السماع لغة: الإصغاء^(١)، واصطلاحًا: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب^(٢)، وقيل: " ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها"^(٣).

والسماع أهم الأصول التي قام عليها بنيان النحو العربي، وهو العمود الأكبر الذي اعتمده النحاة الأوائل وسار عليه من بعدهم، وإن تفاوتت نسبة الأخذ بالمسموع. وكان السماع في شرح السيد اليميني من أبرز الأدلة وضوحًا، وأكثرها ورودًا، ومن أقواها في الترجيح والاحتجاج لمسائل النحو المختلفة، والدليل الذي لا يعارضه دليل آخر، وقد اعتدّ به اعتدادًا كبيرًا، وفرع إليه في إثبات الآراء التي يناقشها في مواضع كثيرة، ومما كان يرجح به قوة الشاهد، فقد كان يرجح بحسب أقوى الشواهد في السماع وهو القرآن الكريم، وأما الحديث والشعر فلم يكن منه تفضيل لواحد منهما على الآخر، ولعله اعتبر مذهب جمهور المحدثين بجواز رواية الحديث بالمعنى.

وقد رجح بحسب السماع في مواضع كثيرة منها:

(١) انظر اللسان (سمع).

(٢) انظر الاقتراح ص ٤٨.

(٣) انظر التعريفات للجرجاني ص ١٢٧.

- ١- إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين في باب التنازع قال: " فقد شرف قول البصريين بتأييد القرآن له وأما الشعر فكل قد أتى منه بمقنع " (١).
- ٢- جواز أن يرفع اسم الفاعل ضميراً منفصلاً قال: "ومنع الكوفيون، وأجازه البصريون، وهو الأصح؛ لقوله تعالى ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آهْتِي يَا إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٢).
- ٣- وكقوله منتصراً لكلام سيويه في جواز ترخيم الاسم في غير النداء ضرورة، ورداً على المبرد في إنكاره ذلك وتأويله، قال: " قلت وما ذكره من التأويل لا يدفع كلام سيويه لكثرة ورود ذلك في أشعار العرب كقول الشاعر:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرَوْيْتِهِ وَأَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عِلْمُوا

- أراد " ابن حارثة"، وذكر بيتين آخرين يدلل بهما على كثرة ورود ذلك في أشعار العرب. (٣)
- ٤- ترجيحه جواز مجيء الخبر جملة طلبية قال: ويصح طلبية، خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين، وهم محجوجون بالآية الكريمة " (٤)، يعني قوله تعال ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ وكذلك ترجيحه مجيء الخبر جملة قسمية قال: " ويصح قسمية، كقوله تعال ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ و ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾، خلافاً لثعلب، والآيات شاهدة بسقوط ما ادعاه " (٥).

(١) انظر النص المحقق ص ٧٥.

(٢) انظر النص المحقق ص ٨٩.

(٣) انظر النص المحقق ص ١٨٦.

(٤) انظر النص المحقق ص ١٠١.

(٥) انظر النص المحقق ص ١٠١.

وقد سار السيد اليميني على نهج البصريين والرضي في أخذه بالكثير الشائع ، ونبذه للشاذّ النادر.

المطلب الثاني : ترجيحه بحسب القياس :

القياس لغة: هو أن تقدر شيئاً على مثال شيء آخر ، والقياس المقدار ، يقال : قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما .^(١)

واصطلاحاً : هو حمل فرع على أصل بعلة ، واجراء الأصل على الفرع^(٢) ، وقيل : المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب^(٣) .

والقياس في شرح السيد اليميني من أهم الأصول التي اتخذها للاستدلال في أثناء شرحه المسائل النحوية ، والترجيح بحسب قوة القياس هو مذهب البصريين والمحققين من النحويين ولذلك كانوا يحكمون على ما خالف القاعدة بالشذوذ ، بخلاف الكوفيين فإنهم يعتبرون الشاهد إذا صح عندهم ويجعلون مقتضاه استثناءً من القاعدة لا شذوذ فيه . وقد رجّح الشارح بحسب قوة القياس في مواضع منها:

١- منع تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول مثل : ضرب غلامه زيداً . قال :

" لأنّ حقّ الفاعل التقديم والمعود إليه التأخير ، فالإضمار قبل الذكر لا يصح^(٤) "

٢- إذا المفعول المطلق كان لفعل من غير لفظه ، فذهب الشارح إلى أنّ الناصب له هو

ذلك الفعل نفسه قال رحمه الله : وهو الناصب له عند المازني والمبرد والسيرافي لأنه كما

(١) انظر اللسان (قيس) .

(٢) انظر لمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٣ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٩٠ ، والاقتراح ص ٩٤ .

(٣) انظر الاقتراح ص ٧٠ .

(٤) انظر النص المحقق ص ٦٤ .

كان في معناه وصل إليه كما وصل ما هو من لفظه، وذهب سيبويه إلى أن ناصبه فعل مقدر من لفظه قال الرضي " والأولى عدم التقدير إذا لا ضرورة ملجئة^(١) .

٣- منع إلحاق الألف والهاء للندبة بصفة المندوب، نحو [وازيد الطويلاه] قال: وامتنع (وازيد الطويلاه) بإلحاقك الألف والهاء عند سيبويه والخليل؛ لأن الموصوف غير

محتاج إلى الصفة وإنما يأتى بها المعنى من المعاني الثابتة له...

ثم قال: خلافاً ليونس والكوفيين فيجيزون (وازيد الطويلاه)^(٢)

٤- منع دخول أل على الفعل:

قال: " وأما دخولها أي: (أل) في قول الشاعر:

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقّصع

بإدخال اللام على الفعل فقبیح بعيد عن القياس"^(٣).

(١) انظر النص المحقق ص ١٤٠ .

(٢) انظر النص المحقق ص ١٩٩ .

(٣) انظر النص المحقق ص ٩ .

المطلب الثالث: أمثلة على بعض اختياراته:

- إعراب الأسماء الستة. للرضي فيه مذهب ولابن الحاجب فيه مذهب ولابن مالك فيه مذهب، واختار شارحنا مذهب ابن مالك^(١).

فمذهب الرضي يؤخذ من قوله: الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها وهي أبوك، وأخوك، وهموك، وهنوك، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها، أعني فوك وذو مالٍ فهي في حال الرفع لام الكلمة أو عينها وعلم العمدة، وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف إليه، فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب^(٢).

وأما مذهب ابن مالك فيؤخذ من قوله في التسهيل: "وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة في ما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم"^(٣) وهو أنها حروف نائبة عن الحركات في الإعراب ومذهب ابن الحاجب في الإيضاح^(٤).

- مسألة تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول مثل: ضرب غلامه زيداً:

هذه المسألة خالف فيها الشارح مذهب ابن مالك والرضي، وذهب مذهب جمهور البصريين وابن الحاجب،

قال رحمه الله في شرح قول ابن الحاجب: [وامتنع نحو ضرب غلامه زيداً]: بتقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول؛ لأنَّ حقَّ الفاعل التقديم والمعوذ إليه الضمير التأخرُ فالإضمار

(١) انظر النص المحقق ص ٢٠-٢١.

(٢) انظر شرح الرضي ١/٢٧.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/٥.

(٤) انظر الإيضاح ١/١١٦.

قبل الذكر لا يصح خلافاً للأخفش وابن جني وابن مالك، فإنهم ذهبوا إلى تجويزه؛
لوروده في كلام الفصحاء، كقول حسان بن ثابت.

ولو أنَّ مجدداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً

وذكر أشعاراً أخرى استشهدوا بها على ما ذهبوا إليه، ثم قال: "وأجيب عن الجميع بأنه
يجوز لضرورة الشعر ما لا يجوز في سعة الكلام" ، وأما نحو: أعطيت درهمه زيدا،
فالأظهر جوازه، لأن المفعول الأول حقه التقديم، لما فيه من رائحة الفاعلية لكونه
الأصل^(١).

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: "والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا
والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة ، ولأنَّ جواز نحو: ضرب
غلامه زيدا ، أسهل من جواز ضربوني وضربت الزيدتين، ونحو ضربته زيدا على إبدال
(زيد) من الهاء وقد أجاز الأول البصريون، وأجيز الثاني بإجماع"^(٢)

وقال الرضي رحمه الله بعد ذكر قول الأخفش وابن جني: "والأولى تجويز ما ذهبوا إليه، لكن على
قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا"^(٣).

(١) انظر النص المحقق ص ٦٧.

(٢) انظر شرح التسهيل ١ / ١٦١.

(٣) انظر شرح الرضي ١ / ٧٢.

الفصل الرابع :
موازنة بين شرح السيد اليميني وشرح الرضي.

وفي ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: من حيث الأسلوب.

المبحث الثاني : من حيث الشواهد .

المبحث الثالث: ماشارك فيه السيد اليميني الرضي وما تميز به عنه.

المبحث الأول : من حيث الأسلوب وتحتة أربعة مطالب :

المطلب الأول : كون أسلوب السيد اليميني تعليمياً سهلاً يتسم بالأدبيات

والتنبيهات بخلاف الرضي :

جاء أسلوب السيد اليميني في شرحه بعامة أسلوباً تعليمياً سهلاً لا يجد الطالب عناء في

فهمه، ولا إشكالا في استيعابه، فقد اعتمد السيد في أسلوبه على الحوار والمناقشة والأسئلة

المتخيلة، فتراه كأنه يخاطب تلميذاً أمامه، فإذا كان من إشكال أو استفهام أورد عليه إجابة،

وإذا كان من غريب في الأشعار والأمثال شرحه ووضحه على طريقة إيراد الملح الأدبية التي

من فوائدها إجمام الطالب والترويح عنه من تعب النظر في المسائل النحوية الجافة التي تصيب

بالرتابة والسامة، ومن أمثلة إيراده للملح الأدبية :

(١) تكلم على بيت كثير عزّة :

هنيئاً مريئاً غير داءٍ مخامرٍ
لعزة من أعراضنا ما استحلت

فأورد آراء بعض النحاة فيه ، ثم عقب بذكر ملحمة أدبية على البيت عنون لها بقوله :
لطيفة^(١).

(٢) وعند حديثه عن المصادر المثناة ذكر منها دواليك فقال : " ودواليك من المداولة
للشيء مرة بعد أخرى، وكانت عادة العرب عند عقد المودة بين المتحابين أن يشق كل واحد
منهما برده على صاحبه ويتداوانه حتى لا يبقى منه شيء وإلا فسد حبهما، قال الشاعر:
إذا شُقُّ برْدٌ شُقُّ بالبرد مثله دواليك حتى كُنَّا غيرَ لابس

ولعله يريد أنهما يتداوان الملبسة معللاً من كل واحد منهما بملاسة ثوب الآخر فلا يزالان
يتجاذبانها حتى لا يبقى منهما شيء.^(٣)"

كما اتسم شرح السيد اليميني بكثرة التنبهات التي تحمل بين طياتها فوائد جمّة ، إذ يذكر فيها
خلاصة ما يعرضه من مسائل نحوية ، واستفسارات حول ذلك الباب ، ويقدمها للطالب
كباقة منتقاة مستخلصة من رياض كتب النحو ، وهي طريقة جرى عليها الشارح يختم بها
بعض الأبواب ، ومن الأمثلة على بعض التنبهات :

١. ذكر في نهاية باب أنواع الإعراب - بعد أن عرض عليه بالشرح والتفصيل - تنبيهاً ، فقال :
" تنبيه : اعلم أنّ وجوه إعراب الاسم - وهي الرفع والنصب والجر - لم تخل من أن تكون
لفظاً أو تقديراً... " ^(٣)

(١) : انظر النص المحقق ص ١٥٤ .

(٢) انظر النص المحقق ص ١٥٠ .

(٣) : انظر النص المحقق ص ١٨

٢. قال في باب الفاعل بعد شرحه لقول ابن الحاجب [على جهة قيامه به] : تنبيه : الأغلب على كل فعل أنه يصلح أن يكون فاعله إما مفرداً أو مثني أو مجموعاً إلا نحو : اختصم ، وافترق فإنه لا يكون فاعلها إلا مثني أو مجموعاً أو مفرداً معطوفاً بالواو^(١)

٣. ختم باب المفعول معه بفائدة ذكر فيها أحوال الاسم الواقع بعد واو مسبوقه بفعل^(٢).
بخلاف أسلوب الرضي الذي همه تقرير النحو ، والتنظير للآراء النحوية ، والتفريع والإسهاب ، وتحقيق الخلاف بين النحاة ، والترجيح بين الأقوال ، فأسلوبه أسلوب تعديدي يصعب على الطالب المبتدئ فهمه ، فهو ينظر إلى المسائل ولا ينظر إلى السائل ، ولينظر في ذلك مثلاً : شرح الرضي^(٣) عند كلامه على قول ابن الحاجب : [وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة] ، وشرح السيّد اليميني للكلام نفسه ، وكلامهما^(٤) على مسوغات الابتداء بالنكرة ، فقد بدا شارحنا ناثراً لها في أوضح عبارة وأقصرها ، ووفى ببيان المقصود من كلام ابن الحاجب ، وأما الرضي فيلاحظ أنه أطال وأسهب في هذين الموضوعين ، وهذا مما يؤدي إلى تشتيت ذهن الطالب عن فهم المسألة المراد بيانها .

المطلب الثاني : خلو أسلوبه من المنطق غالباً بخلاف الرضي :

المنطق لغة : هو الكلام ، والمنطيق البليغ ويقال : كتاب ناطق أي واضح بين^(٥) .

واصطلاحاً : علم معياري يشتمل على مجموعة قوانين وقواعد لاكتساب المعلومات التصورية والتصديقية ، وأنه آلة من آلات الكلام يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه ، وفساد المعنى من صالحه^(٦) .

(١) : انظر النص المحقق ص ٦٣

(٢) : انظر النص المحقق ص ٢٣٩ .

(٣) انظر شرح الرضي ١ / ٩٢ ، والنص المحقق ص ١٠٦ .

(٤) انظر شرح الرضي ١ / ٨٨ - ٩١ ، والنص المحقق ص ٩٣ - ٩٤ .

(٥) انظر اللسان (نطق) .

وقد عجب شرح الرضي بألفاظ المنطقيين ومصطلحاتهم وطرق استدلالهم في حين كان نصيب شرح السيد اليميني منه ضئيلاً ، ولعل ماورد في شرحه من مصطلحات منطقيه استقاها وأخذها من الرضي ، ومن تلك المصطلحات :

١ . الجنس والخاصة :

وهما من الكليات الخمس : الجنس ، والنوع ، والفصل ، والخاص ، والعرض والعام ،^(١) قال السيد اليميني في أنواع الإعراب : " انقسم - أي الإعراب - إلى هذه الثلاثة انقسام الجنس إلى أنواعه ، وقال في التفريق بين الخاصة والحد : " والفرق بين الخاصة والحد أن الخاصة تطرد ولا تنعكس والحد يطرد وينعكس " .^(٢)

٢- الكل والجزء: قال في تعريف الكلمة : " والكلمة منقسمة إلى هذه الأقسام انقسام الكلي إلى جزئياته .^(٣)

وهي مواضع كما أشرت قليلة مقارنة مع الرضي .

المطلب الثالث : إسهابه في مواضع أوجز فيها الرضي ، والعكس :

يعمد شارحنا في شرحه غالباً إلى الاختصار إلا أننا وجدناه أسهب في مواضع

اختصرها الرضي ، وكان الأولى الإسهاب ، ومن هذه المواضع التي أسهب فيها :

باب ما لا ينصرف^(٤) وباب مفعول ما لم يُسم فاعله^(٥) عند ذكره مسوغات حذف الفاعل ، وباب المبتدأ والخبر عند شرح قول ابن الحاجب [فإن طابقت مفرداً جاز الأمران ، والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة]^(٦) .

(١) انظر التفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد ص ٩ ، وأصول النحو العربي ص ٧٥ .

(٢) انظر التفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد ص ٢٤ .

(٣) : انظر النص المحقق ص ٨ - ١٧ .

(٤) : انظر النص المحقق ص ٤ .

(٥) : انظر النص المحقق ص ٢٠ ، وانظر شرح الرضي ص ٣٥ .

فإنه في هذه المواضع المشار إليها قد أسهب إسهاباً فاق فيه الرضي وأتى على جزئيات هذه الأبواب جميعها حين دعت الحاجة إلى ذلك .

والسمة البارزة في شرحه كما أشرنا آنفاً هي الإيجاز بالنسبة إلى الرضي .

مثل كلامه على الفاعل وتعريفه ورتبته^(٣)، حيث أوجز السيد في هذا الموضوع إيجازاً غير مخل، بينما نجد الموضوع نفسه عند الرضي قد أسهب فيه إسهاباً مفرطاً، ولولا خشية التطويل لأوردت كلامهما ولكن أكتفي بالإشارة إلى بعض مواضع ذلك، مثل باب التنازع^(٤)، وباب مسوغات الابتداء بالنكرة عند كلامهما على قول ابن الحاجب [وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة]^(٥) .

المطلب الرابع : طريقة شرحهما للمتن :

سلك السيد في شرحه طريقة المزج أي مزج المتن بالشرح بحيث يصيران كلاماً واحداً، وهي طريقة سلكها كثير من شراح المتون نحوية كانت أو غيرها، وممن سلك هذه الطريقة من الشراح في النحو، الجامي في كتابه الفوائد الضيائية، ومحمد بن عز الدين صاحب كتاب مصباح الراغب، وسلك الرضي في شرحه طريقة فصل المتن عن الشرح، فيكون المتن مفصلاً عن الشرح ومميزاً عنه، وكثير من سلك هذه الطريقة وهي الأغلب عند الشراح.

المبحث الثاني : من حيث الشواهد:

(١) : انظر النص المحقق ص ٨٢، وشرح الرضي ص ٨٣.

(٢) : انظر النص المحقق ص ٩٠، وشرح الرضي ص ٨٥-٨٦.

(٣) : انظر النص المحقق ص ٦١-٦٣، وشرح الرضي ص ٧٠-٧٧ / ١

(٤) : انظر النص المحقق ص ٧٢ وشرح الرضي ص ٧٧-٧٨ / ١

(٥) : انظر النص المحقق ص ١٠٦ وشرح الرضي ص ٩٢-٩٧ / ١

مما لا بد من ذكره في هذه الموازنة بين شرح السيد محمد بن أحمد وشرح الرضي، كثرة الشواهد في الشرحين، ولا شك أن الرضي يعتبر أبرز شراح الكافية الذين اهتموا بالشواهد وأكثرها من ذكرها، إلا أن السيد محمد بن أحمد قد فاق^(١) الرضي في عدد الشواهد التي ذكرها في شرحه بحيث بلغ الفرق بينهما في الجزء المحقق وما يقابله عند الرضي، مائة وخمسة عشر- شاهداً، فمجموع عدد الشواهد عند الرضي ثمانية وخمسون وثلاثمائة شاهد، (٣٥٨)، ومجموع عدد الشواهد عند السيد ثلاثة وسبعون وأربعمائة شاهد(٤٧٣). وهذا فرق لا يستهان به عند من عرف أهمية إيراد الشواهد وذكرها، فعلى الشواهد يكون تطبيق القواعد، واستفادة الطالب إذا حفظ القاعدة وحفظ بإزائها شاهدها الثري أو الشعري - لا شك - أهم من استفادة من اكتفى بحفظ القاعدة فقط دون شاهدها. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض الأبواب التي فاق الشارح فيها الرضي في كثرة الشواهد :-

(١) في باب التنازع^(٢) استشهد السيد اليميني بخمسة وعشرين شاهداً، بينما الرضي استشهد في الباب نفسه بأحد عشر شاهداً.

(٢) في باب المفعول معه^(٣) ذكر السيد اليميني أربعة عشر شاهداً، بينما ذكر الرضي في نفس الباب ثمانية شواهد.

(٣) في باب الفاعل^(٤) بلغت الشواهد عند السيد اليميني أربعة وعشرين شاهداً، وبلغت عند الرضي في الباب نفسه خمسة عشر شاهداً.

(١) : الموازنة في الجزء المحقق فقط وما يقابله عند الرضي من بداية الجزء الأول وحتى نهاية باب المفعول معه ص

(٢) : انظر النص المحقق ص ٧٢، وشرح الرضي / ١ / ٧٧

(٣) : انظر النص المحقق ص ٢٣٦، وشرح الرضي / ١ / ١٩٤

(٤) : انظر النص المحقق ص ٦١، وشرح الرضي / ١ / ٧٠.

وبهذا الحصر الكمي يتضح الفرق بين كل من الشارحين في مدى كثرة وغزارة الشواهد عند كل منهما .

المبحث الثالث : - ما شارك فيه السيّد الرضي وما تميز به عنه :

أولاً : ما تشاركا فيه :

- اشتركا في موضوع التأليف فكل منهما تناول كلام ابن الحاجب بالشرح والتوضيح كل على طريقته التي تقدم^(١) وصفها في الحديث عن أسلوبه .

- واشتركا أيضاً في أغلب الشواهد الثرية والشعرية ، وفي نقل آراء وأقوال العلماء غالباً .

ثانياً : ما تميز به السيّد عن الرضي من المسائل الفرعية :

(١) . عرف السيّد ما لا ينصرف فقال^(٢) : " هو الذي لا يستوفي حركات الإعراب مع التنوين لشبهه بالفعل " وعلى ما قد يرد من أسئلة واعتراضات على هذا التعريف ، فإنه قد انفرد به عن الرضي ، بل وعن جميع من وقفت عليه من الشراح ، وشأن تعريفه كشأن جميع التعاريف في الإيرادات والأسئلة .

ولعله أخذ من المفهوم المخالف لتعريف الزمخشري للمنصرف ، حيث قال^(٣) : " والاسم المعرب على نوعين ، نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين ويسمى المنصرف "

(٢) . وعند شرحه لأمثلة ابن الحاجب لما لا ينصرف ، كان يذكر نوع الكلمة ويبين فرعيها وأنها متفرعة عن كذا ، بخلاف الرضي^(٤) وسائر الشراح^(٥) الذين وقفت على شروحاتهم ، فإنهم

(١) : انظر قسم الدراسة ص ٦٤ .

(٢) : انظر النص المحقق ص ٣٠ .

(٣) : انظر المفصل ص ٢٧ .

(٤) : انظر شرح الرضي ١ / ٣٧ .

(٥) : انظر مثلاً الفوائد الضيائية ١ / ٢١٠ ، والنجم الثاقب ١ / ١١٩ - ١٢٠ ، ومصباح الراغب ص ٤٥ - ٤٦ .

لم يبينوا هذا، قال رحمه الله^(١): [مثل عمر] مثال العدل وهو فرع المعدول عنه [وأحمر] مثال الوصف وهو فرع الموصوف، [وظلحة] مثال التأنيث اللفظي وهو فرع التذكير [وزينب] مثال التأنيث المعنوي، وقيل: أراد زينب مثال المعرفة مع لمحة إلى اعتبار التأنيث المعنوي [وإبراهيم] مثال العجمة، وهو فرع العربية، و[مساجد] مثال الجمع وهو فرع الواحد، و[معدني كرب] مثال التركيب وهو فرع الأفراد و[عمران] مثال الألف والنون الزائدتين وهو فرع ما زيدتا عليه، و[أحمد] مثال وزن الفعل وهو فرع الاسم^(٢).

وعلة منع الاسم الممنوع من الصرف هي شبهه بالفعل في دخول علتين فرعيتين، والفعل فيه علتان فرعيتان هما أنه محتاج إلى الفاعل وأنه مشتق من المصدر فكان لازماً على الشراح بيان وجه فرعية الممنوع من الصرف لأن بمعرفتها يدرك معنى شبهه بالفعل.

(٣) وقال رحمه الله في (جوار): "[ونحو: جوار] من كل جمع منقوص على فواعل [رفعاً وجراً مثل قاض]، فإنَّ الإشكال في منعها كما في حضاجر وسراويل، فمن النحاة من منعه نظراً إلى أنَّ المنع مقدم على الإعلال، فالمحذوف مقدر فيمتنع؛ لأنَّ فيه صيغة منتهى الجموع، ومنهم من صرفه، فجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف، وكان أصله (جوارِي) بالضم، والتنوين للتمكين؛ لأنَّ أصل الأسماء الصرف، فأسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين، وقد حصل لكل واحد منهما جهة هو بها أولى بالسقوط من أخيه، أمَّا التنوين فلكون الاسم على مثال الجمع الممتنع، وأمَّا الياء فللسكون، فإنَّ حُذِفَ معاً كان إجحافاً، وإن بقيا كان خلاف الأصل، وإنَّ حذف أحدهما دون الآخر كان ترجيحاً لا لمعنى، فحذفوا الياء وكان التنوين أولى بالسقوط، ثم جعلوا التنوين عوضاً عن الياء، وكان كل واحد منهما في حكم

(١) : انظر النص المحقق ص ٣١ .

(٢) انظر النص المحقق ص ٤٩ .

الثابت والساقط، فالياء في حكم الساقط؛ لفقدان صورتها، وفي حكم الثابت لوجدان عوضها، والتنوين في حكم الساقط؛ لأنه عوض عن الياء وفي حكم الثابت لظهور صورته. وقيل بل الإعلال مقدم على الصرف؛ لأن فيه الجمع مع صيغة منتهى الجموع؛ لأن المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا لم يُجر الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض فإنه لما سقط تنوين الصرف عوّض عن الياء المحذوفة أو حركتها هذا التنوين، وعلى هذا القياس في حالة الجرّ بلا تفاوت، ومنهم من أعربه حالة الجرّ كالنصب فقال جوارِي بالفتح؛ لأنه ممتنع فجرّه بالفتحة، وعليه قوله:

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا^(١)

فقد أجاد في تعليل منع صرف (جوار) وإعرابها كإعراب قاضٍ وحقق ووضح بخلاف الرضي وشراح الكافية.

وكذلك انفرد بذكر أبيات ابن مالك^(٢) في حصر (فعالان فعلانة) وشرحها.

(١) : انظر النص المحقق ص ٥٠-٥١، وشرح الرضي ١ / ٥٨ .

(٢) : انظر النص المحقق ص ٥٣ .

- القسم الثاني (التحقيق)

- وصف نسخة الكتاب .

- منهج التحقيق .

- صور من المخطوط .

- النص المحقق .

طُ وصف نسخة الكتاب

اعتمدت في تحقيق الجزء الأول من (بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة كافية ابن الحاجب لمحمد بن أحمد اليمني) على نسخة يتيمة عليها آثار بلبل وأرضة، مزع منها نصف الورقة الأولى بعد قوله: "... فقد كذب ... " وقد اعتبرتها كافية؛ لعدم وجود نسخة أخرى، ولقلة الأخطاء فيها.

وهي مصورة عن أصل مكتبة مكة المكرمة بالغزة، مصنفة تحت رقم (٤) نحو. وهذه النسخة تقع في اثنتين وخمسين ومائتين لوحة (٢٥٢)، تشتمل كل لوحة منها على صفحتين مرقمة برقم واحد مرموزاً للصفحة اليمنى بالرمز (أ) وللصفحة اليسرى بالرمز (ب)، وكل صفحة متوسط أسطرها أربعة وعشرون سطراً، وبعض أوراقها عدد أسطرها ثمانية وثلاثون سطراً، وفي كل سطر (١٠) عشر كلمات في الغالب و(١٧) سبع عشرة كلمة في بعض الأوراق، و متوسطها (١٢) اثنتا عشرة كلمة.

وخط النسخة هو خط النسخ، وهو خط واضح وكبير وفي بعض الأوراق يكون صغيراً ولكنه واضح أيضاً.

جاءت صفحة العنوان تحمل اسم الكتاب بخط كبير وقد أطر العنوان بمداد أحمر وفي أعلى الصفحة أبيات شعر وكلام غير واضح، وفي الجهة اليسرى تملكات غير واضحة أيضا . كتبت النسخة بمدادات مختلفة فقد كان الناسخ يستعمل المداد الأحمر لمتن الكافية، والمداد الأخضر والبنّي يكتب به لفظ قول الشاعر، وقولهم، واسم الشاعر أحيانا ، وكلمة تنبيه وبعض الأقوال والأمثال وكتب الشرح بالمداد الأسود.

الحواشي التي كتبت في صلب الكتاب خطها مغاير لخط الشرح، وكأنها من الناظرين في الكتاب نقلت من النسخة الأم التي لم أعثر عليها.

ختم الكتاب بقوله: "... جعل الله التوفيق ملازماً لأفعالنا وأقوالنا عند الابتداء والختام ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سراج الظلام ، وعلى آله وصحبه المجيبون بسرعة إلى يوم اللزّام.

والنسخة بها زيادات وتصحيحات استدركت على حاشية الصفحة دلت عليها علامة الإلحاق، وهو خط يتديء من مكان الزيادة وينعطف إلى مكان التصحيح يمينا وشمالا ، ومتبوعة بكلمة (صح) أو (صح أصل) الدالة على أنه من النص .

هذا وقد خلت النسخة من تاريخ النسخ ، كما هي عادة بعض المخطوطات.

ب - منهج التحقيق

جاء هذا العمل وفق منهج سرت فيه على قواعد التحقيق المشهورة عند أهل الصنعة، وذلك على النحو التالي:

١- أثبت متن الكافية بعد مقابلته بالمتن المحقق المطبوع، وشرح المصنف، وشرح الرضي والفوائد الضيائية للجامي، ووضعت المتن بين قوسين معقوفين هكذا [] وميزته بلون أسود غليظ.

٢- قمت بتحرير النص مراعيًا الدقة وكتابة الكلمات وفق قواعد الإملاء الحديثة، متجاهلاً الإشارة إلى الأخطاء الإملائية اليسيرة الواضحة التي لا لبس فيها، كترك الهمزة أو النقط أو غيرها، مما يقع عادة في المخطوطات وهو كثير.

٣- قابلت النسخة عدة مرات على الأصل، وطابقت كل باب من أبواب الكافية بالمتن وبشرح المصنف وغيره صيانة للنسخة عن التقديم والتأخير في بعض الأوراق.

٤- خرجت الآيات القرآنية والقراءات ووضعتها بين أقواس مزهرة هكذا ﴿ ﴾ .

٥- خرجت الأحاديث النبوية من كتب الأحاديث والصحاح وكتب التفسير، ووضعتها بين علامتي تنصيص هكذا " " .

٦- خرجت النصوص من مظانها، ووثقتها من مصادرها الأصلية، ووثقت آراء النحاة وأقوالهم وعزوتها لأصحابها إن لم ينص على أسمائهم، وإن نص على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن، وإلا ففي المؤلفات القريبة منها.

٧- خرجت الأقوال والأمثال من مصادرها الأصلية، ووضعتها بين علامتي تنصيص هكذا " " .

٨- خرجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعر، والمجموعات الشعرية والأدبية، ومن كتب اللغة والنحو والشروح، وأكملت أنصاف الأبيات في الحاشية وعزوتها إلى قائلها، وشرحت الغامض منها في بعض الأحيان.

٩- ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في الشرح بإيجاز، كما عرفت بالأماكن والبلدان من مظانها.

١٠- شرحت المفردات الغريبة والغامضة، والكلمات المستغلقة في الشرح من معجمات اللغة، وبينت معاني المصطلحات العروضية والبلاغية الواردة في الشرح.

١١- أضفت العناوين المناسبة لأبواب الشرح تسهيلاً للدرس، وقد وضعتها بين علامتين مميزتين هكذا. ❖ ❖.

١٢- وضعت الكلمات والجمل المضافة التي يقتضيها السياق بين قوسين هكذا () وذلك بعد الرجوع إلى الكتب المنقول عنها.

١٣- وضعت علامات الترقيم المناسبة لكل فقرة من الفقرات كما هي عادة المحققين.

١٤- أشرت إلى بداية صفحات النسخة بوضع خط مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة بجواره.

١٥- علقت على بعض المسائل التي استدعت التعليق.

١٦- صنعت فهرس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأقوال المأثورة والأمثال، والقوافي والأرجاز، وأنصاف الأبيات، والأعلام والأماكن والبلدان، والكتب الواردة في النص، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

نماذج من المخطوط

النص المحقق

❖ طقمة المؤلف ❖

أ/٢/ .

رب يسر يا كريم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم أما بعد:
فإنه لما كان علم النحو من أجل العلوم قدراً، وأعظمها فائدة وذخراً، إذ به تيسير
فهم كتاب الله المنزل، وتبيين غامض حديث نبيه المرسل؛ لأنهما باللسان العربي، قال
تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ)^(١)، و(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا

عَرَبِيًّا)^(١).

والشريعة مركبة على الكتاب والسنة، وواجب على كل أحد معرفتهما، وما (لا
يتم الواجب إلا به)^(٢) يكون واجباً كوجوبه، وقد روي عن أبي العالية^(٣): "كان ابن

() : () .

() : () .

()

عباس^(١) يعلمنا اللحن " (١) أي إصلاح اللحن، ويصح أن يراد به الفطنة كما في قوله □
(١): «لعل أحدكم أن يكون ألحن...»..... (١).

❖ الكليظة والكلام ❖

❖ تطريف الكلمة ❖:

(والكلم ليس) (١) / ٢ / ب . جمعاً بل جنس يقع على القليل والكثير، قال تعالى:
(إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) (١). و(يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ) (١).
ولو كان جمعاً وجب التأنيث، وقيل: جمعٌ حيث لا يقع إلا على الثلاث فصاعداً ،
أوتوؤل(الكلم الطيب) ببعض الكلم، وهو مشتق من (الكلم) لالتياطه (١) بالقلب، فكأنه

()

(/) .

كلم

()

كلم

"/

":

/

()

()

:

()

": / () .

:

() .

:

.

[/] .

()

()

() :

()

() :

()

:

:

()

() .

يَكْلِمُهُ، وقد قيل في قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)^(١). أي جرح قلبه بالحكمة^(٢)، وقال الشاعر:

١- جراحات السنان لها التنام ولا يلتام ما جرح اللسان^(٣).

وتطلق على الشهادة، والقصيدة ونحوهما مجازاً، وقدّمت على (الكلام) لتوقفه عليها.

[لفظ] جنس قريب للكلمة بمعنى ملفوظ، كالخلق بمعنى مخلوق. وهو في اللغة الرمي يقال: أكلت التمرة ولفظت النواة، أي رميتها، ثمّ نقل في عرف النحاة ابتداءً ليس في نقله واسطة إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً، مهملاً كان أو موضوعاً، مفرداً أو مركباً. فالحقيقي نحو: زيد ضرباً واضرب، ولا يشترط مطابقتها للكلمة في التأنيث لعدم اشتقاقه، وإثماً تجب المطابقة إذا كانت الصفة مشتقة، أو في حكمها، لا الجامدة. ولعمومه يُجرد عن التاء، وشموله كل ملفوظ من حرف فصاعداً، وقصوره (على)^(٤) الوحدة بها، فلا يدخل تحته إلا حرف واحد، واحترز به عن الخطّ الخطّ والعقد والنُصب والإشارة^(٥)، فإنها وإن دلت بالوضع فليست بكلمة، كما احترز بقوله **[وضع]** عن المهملات، وعن ما دل بالطبع والتألم كأح، والمحرف عند من أراد

() : () .

() : "..."

() : / .

() : ﴿ ٤٤ ٥٥ ﴾ /

() : () .

() : () .

() :

:

:

() : / .

الوضع الأول؛^(١) فإنها تسمى ملفوظة لكنها غير موضوعة، والوضع تخصيص شيء بشيء، إذا أُطلق^(٢) الأول أو أحس^(٣) فهم الثاني.

وهو يشمل كل موضوع، ملفوظاً كان أو غير ملفوظ. كالعقد والنصب والإشارة لكنه

أ/٣. قد احترز عنها بقيد اللفظ، فكل واحد منها أعم من الآخر من وجه وأخص من آخر، لشمول اللفظ على كل ملفوظ، مستعملاً كان أو مهملًا، والوضع على كل موضوع لفظاً كان أو غير لفظ.

[المعنى] قيل: هو حشو؛ لأنه لا يوضع شيء إلّا وهو لمعنى، وقيل قد يوضع لغير معنى، فيخرج بقوله (معنى) المهملات وما دلّ بالطبع، ولا يخرج بقوله^(٤) (وُضِع)، والله أعلم.

[مفرد] المفرد قد يطلق على ما يقابل المثني والمجموع، وعلى ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل المضاف، وعلى ما يقابل الجملة. والمقصود هنا المفرد الذي هو يقابل المركب الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، فيدخل المركب علماً نحو: عبد الله، وقام زيد، ونحو ذلك، إذ لا يدل جزء الاسم على جزء المسمى فهو في الحقيقة مفرد، ويخرج المركب الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو: قام زيد، فقام تدل على قيام، وزيد على شخص فاعل للقيام، ونحو ذلك.

❖ أقسام الكلمة ❖:

[وهي]: أي الكلمة **[اسم وفعل وحرف]** منقسمة إلى هذه الأقسام انقسام الكلي إلى جزئياته، وتقديم الاسم لاستقلاله مفيداً، ثم الفعل لإفادته معه، ثم الحرف لعدم استقلاله وإفادته بغيرهما، **[لأنها]** لما بين الكلمة بأنها الملفوظة الموضوعية، والوضع يستلزم الدلالة أراد تبيين الدلالة، وأنها **[إمّا أن تدل على معنى في نفسها]** وحدها من غير ضم كلمة أخرى إليها، **[أو لا]** تدل على معنى في نفسها كذلك إلّا مع ضم كلمة أخرى إليها، فهذه قسمة حاصرة؛ لوقوعها بين ٣/ب نفي وإثبات لا يخلو عن أحدهما.

[الثاني] غير الدالّ **[الحرف]** كـ "من" الجارّة لا تدل على معناها إلّا بانضمام كلام إليها نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، فإنّ معناها ابتداء السير من البصرة، ولا

يُتصوّر إلّا مع انضمام غيرها إليها، وكذلك "إلى" نحو: **(أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى**

()

()

()

() () ()

الَّيْلُ^(١) فلا تدل على الغاية إلّا بذكر كلام معها. وكذلك سائر الحروف، وسمي الحرف حرفاً لوقوعه طرفاً في الكلام بالنظر إلى أخويه الاسم والفعل، فإنهما عمدة. [والأول] الدالّ [إمّا أن يقترن] ذلك المعنى [بأحد الأزمنة الثلاثة] الماضي والحال والاستقبال [أو لا].

[الثاني] غير المقترن هو [الاسم، والأول] المقترن هو [الفعل، وقد علم بذلك حد كل واحد منها] فإنّ الدلالة فحسب للاسم، وهي مع الاقتران للفعل، وغيرهما للحرف.

❖ الكلام وما يتألف منه ❖ :

[الكلام] في اللغة: ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة: [ما تضمّن] أي لفظ تضمّن [كلمتين] حقيقة، نحو: زيد قائم، أو فهم إحداهما من الأخرى، نحو: قم واقعد، ولفظ (تضمّن) أشمل من (تركب)؛ لدخول المفهوم فيه، دون التركيب.

[بالإسناد] المفيد فائدةً يصحّ السكوت عليها، فتخرج الجملة؛ لعدم الإفادة، فتبين لك أنّه قد خرج بقيد (تضمّن) الكلمات المهملات والمفردات، وبقيد (الإسناد) المركبات الغير^(١) الكلامية، فالمهملات كمقلوب (زيد)، والمفردات نحو: عبد الله، وبعلمك، أو فعل واسم علماً نحو: تأبط شراً، ونحو ذلك، والجملة نحو: إن قام زيد ونحوه.

وبقيت المركبات الكلامية، سواء كانت خبرية، مثل: ضرب زيد، وضربت، وزيد قائم، أو إنشائية، مثل: اضرب، ولا تضرب، فإنّ كل واحد منهما يتضمّن كلمتين إحداهما / ٤ / ملفوظة والأخرى منوية وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامة، وإيثاره على الإخبار؛ لشموله الإنشاء. [ولا يتأتى] أي لا يحصل [ذلك] الإسناد الحاصل منه كلام مفيد [إلا في اسمين] حقيقة، نحو: زيد قائم، أو تقديراً نحو: تسمع بالمعيديّ خير من أن تراهُ^(٢) [أو في فعل واسم]^(٣) حقيقة، نحو: ضرب زيد، أو تقديراً نحو:

()	:	()	()
()	()	()	()
()	/ - /	" "	" "
()	:	()	()
()	/	:	()
()	.	()	()

وحق لمثلي يا بثينة يجزع^(١)

ويا زيدُ ؛ لنيابته عن الفعل.

وحاصل المسألة أنّها من ضرب ثلاثة في مثلها بتسعة، فيتأتى الإسناد منها في اسمين معاً ، أو اسم وفعل، ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا من فعلين معاً، ولا حرف وأيّها.

❖ تطريف الاطلم واشتقاقه ❖

[والاسم] مأخوذ من السُّمُوّ، وهو العلو لاستعلائه على أخويه، حيث يستغني عنهما وهما لا يستغنيان عنه، إذ قد يتركب الكلام منه وحده دونهما، وقال الكوفيون^(١): بل من السمة وهي العلامة؛ لأنّها علامة على مسماه.

وأصله في القسم الأول: سَمَوُ، حذفت الواو، ثم نقلت حركة السين إلى ما بعدها؛ ليصح الوقف عليه، ثم أتى بهمزة الوصل؛ لنلا يلزم الابتداء بالساكن، وأصله في القسم الثاني: وَسَمٌ عوضت الواو في أوله همزةً فقيلاً : اسم.

[ما دلّ] أي كلمة دلّت؛ لنلا يشمل العقد والنصب، [على معنى في نفسه] الضمير عائد إلى لفظ «ما»، و(في نفسه) مجرور المحل صفة لـ "معنى" [غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة] هذه صفة أخرى خرج بها الفعل لأنه يقترن، ولم يقل المصنف (وضعاً) وهو محتاج إليه؛ ليدخل اسم الفاعل واسم المفعول - عند إعمالها- في حد الاسم؛ لاقترانها بالحال والاستقبال، وأسماء الأفعال؛ لأنّها إمّا منقولة عن مصدر أو ظرف أو جار ومجرور، فإنّ كل ما ذكر/٤/ب لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع، فثبت كونها أسماءً ولو عرض لشيء منها الاقتران. و(لا)^(١) تدخل في الفعل المنسلخ عن الزمان كعسى وكاد من أفعال المقاربة؛ لاقترانها بأحد الأزمنة في أصل الوضع، وأمّا (المضارع)^(١) فإنه وإن كان مشتركاً بين الحال والاستقبال في بعض موادّه، فهو موضوع للحال.

والاسم منقسم إلى ظاهر ومضمر ومبهم، والمراد هنا الاسم الظاهر، لأنّ أخويه مبنيان، وسيأتي الكلام عليهما إن شاء الله تعالى.

()

/ / / :
() / /
() / /
() / /
() / /
() / /

❖ خصائص الاصطلاح ❖ :

[ومن] للتبعيض [خواصه] خاصة الشيء ما يدخله^(١) دون غيره ، وقد نبه

بصيغة جمع

الكثرة على كثرتها، وبمن التبعيضية على أن المذكور منها هنا البعض، وأن الخواص فوق ما ذكر، «والفرق بين الخاصة والحد، أن الخاصة تطرد ولا تنعكس، والحد يطرد وينعكس». [دخول اللام] للتعريف أو ما في معناها ك: "امصيام في امسفر"^(٢)، لأنها لتعيين المحكوم عليه، وحقه أن يكون اسماً، إذ الأفعال أحكام لا تقبل التعريف، فكل ما دخله اللام اسم، ولا يصح أن تقول: ما لم تدخله اللام فليس باسم ، فقد يكون اسماً من غير لام، ومن الأسماء ما لا تدخله، كالضمائر وأسماء الإشارة.^(٣)

(١)

٥/أ. وفي اختيار المصنف (اللام) إشارة إلى اختيار كلام^(٤) سيبويه^(٥) من أن (أداة)^(٦) (١) التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن، وفيها وفيها خلاف^(٧) الخليل^(٨) وسيأتي .

وقال بعض^(٩) شراح الكافية: "إنما خص اللام بالاسم؛ لأنها لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة، والحرف لا يدل على معنى مستقل، والفعل يدل عليه معنى لا مطابقة."

() :

() / () ()

() .

() ()

() / - / ()

()

() - () :

()

() / - / ()

()

() .

وأما دخولها على الفعل في قول الشاعر ():

وَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمَنْ جُحِرَهُ بِالشَّيْخَةِ الْيَنْقَصُ

بإدخال اللام على الفعل فقيح بعيد عن القياس، وإنما أدخلها الشاعر على الفعل على توهم أنها بمعنى (الذي)، تقديره: الذي يَنْقَصُ.

وأما دخولها على الحرف في مثل قولهم: أشدُّ الهلِّ ()، فبعُد الحكم عليه بالاسمية. وشدّد لئلا يخرج الاسم عن أقل الأوزان وهو نظير:

إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءُ ()

بتشديد الواو، وقال الشاعر:

إِلَامٌ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتَ عَالِماً بِأَصَالِ لَوْ لَمْ تَفْتِنِي أَوَائِلَهُ () .

[والجر] لأنَّ الفعل يعمل الرفع والنصب فخصاً به، ولا يعمل الجر فخصَّ به الاسم، ولم يقل دخول حرف الجرِّ وهو من خواصِّه أيضاً؛ لأنها موضوعة لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء وربطها، وصُدِّرَ الاسم بها للربط والدلالة على نسبة بينهما؛ ولئلا يخرج عليه المجرور بالإضافة فعدل إلى الجرِّ لأنه أشمل.

وأما ما دخل عليه حرف الجر وليس باسم كقولهم:

"والله ما هي بنعم الولد" () . وقول الشاعر:

() () / .
()
[.
:
/ / / - / - /
/ / / () :
() . :
:
/ .
() " / " ()
() :
- - - / / :
/ / / / : ()

وأما قولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" (١)، فالمعنى سماعك، على أن أصله أن تسمع، فإن وما بعدها في حكم المصدر ونظيره، قول طرفة (٢):

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخدي (٣)

مخدي (٤)

فيمن رواه مرفوعاً، أي أن أحضر الوغى وأن أشهد اللذات، والمثل للنعمان (٥)، للنعمان (٦)، لما دخل عليه المعيدي (٧) فاستحقره، فيقال ذلك لمن له صيت في غيبته، فإذا فإذا رأي أزدري. والمعيدي تصغير معدّي منسوب إلى معدّ (٨)، فحذفت إحدى الدالين (٩) الدالين (١٠) استنقلاً للتشديد مع ياء التصغير، ٦/أ. وسيأتي الكلام مستوفى في بابه إن شاء الله

[والإضافة] له واختص المضاف بالاسمية؛ لأن المضاف إمّا متعرف كما في (غلام زيد) أو مخصّص كما في (غلام رجل)، والتعريف والتخصيص من خصائص الاسم، والمقصود هنا هو كون الشيء مضافاً، لأنّ الفعل والجملة، قد يقع مضافاً إليه، كما في قوله: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ) (١١).

()

()

() : / () :

/ / / / ()

. / / /

()

. / .

() ()

. (/) .

. / .

()

()

() : () .

وقد نقل أنّ هذه الإضافة في تأويل المصدر أي: نفع الصادقين، وكذا تُؤوّل^(١) قولهم: أنا ابن جلا^(٢)؛ لأنّ المضاف إليه محذوف تقديره، أنا ابن رجل جلا، ولقد أملح بعض أهل الإسكندرية في تضمين صدر هذا البيت بقوله:

جلا مسواك ثغرك خير ثغر
فجل بذاك واكتسب المزاي
وأنشد صحبه تيهاً وفخراً
أنا ابن جلا وطلاع الثيا^(٣)

() ()
... :
/ / / / / / / /
/ / / / / / / /
/ / / / / / / /
()

❖ المظرب والمبطلني ❖ :

[وهو] أي : الاسم ينقسم إلى قسمين [معرب ومبني] لأنه إمّا مركب أو غير مركب، والمركب إمّا أن يشبه مبني الأصل أو لا، فالمشبه له مبني، والآخر معرب [فالمعرب] قدّم المعرب على المبني؛ لشرفه إذ هو الأصل في الأسماء [المركب] مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله، نحو: (زيد قائم) وهؤلاء في (قام هؤلاء) بخلاف ما ليس بمركب أصلاً، كالأعلام نحو: زيد، بكر، خالد، والأعداد كواحد، اثنين، وحروف الهجاء كألف، باء، تاء، ثاء، أو كان مركباً لكن تركيباً لا يتحقق معه عامله، كغلام في غلام زيد، فإنه هنا لا يكون معرباً حتى يكون معه العامل، [الذي لم يشبه] أي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب [مبني الأصل] ومبني الأصل: هو الحرف والماضي والأمر، إذ الأصل في الأسماء 6/ب. الإعراب فما بُنيَ فلشبهه بها، إلا أسماء الأصوات وأسماء حروف التهجي ، فبناؤها أصليٌ كهي^(١)، فما أعرب منها فمعلل بالتركيب، كقوله:

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ مِنْ مُتَنَلِّمٍ جوانبها من بصرةٍ وسلام^(١)

فيخرج حينئذ (هؤلاء) من تركيب الإسناد للمشابهة المذكورة .

()

()

()

() / () () .

:

:

:

:

/

.

:

❖ أحكام الاسم المظرب ❖ :

[وحكمه] أي حكم المعرب وأثاره المترتبة عليه [أن يختلف آخره] أي الحرف الذي هو آخره ويكون الاختلاف إما صفة بصفة⁽¹⁾ حقيقة أو حكماً، وذلك حيث كان إعرابه بالحركات، أو يختلف ذاتاً، وذلك حيث يكون إعرابه بالحروف فيبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً، وإثماً كان الإعراب على الآخر دون غيره؛ لأنّ الإعراب حال من أحوال الذات فلا يصار إليه إلا بعد الفراغ منها، ولكون الإعراب قد يكون بالسكون فلا ينطق بالسكان في أول الكلام، والوسط لو اختلف لاختلفت الصيغة فلم يُدرَ على أيّ وزن هي؟ ومنه ما لا وسط له كالثنائي ونحوه.

[باختلاف العوامل] أي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يكون منها ما يقتضي رفعه، ومنها ما يقتضي نصبه، ومنها ما يقتضي جره، نحو: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، فقد اختلف إعراب (زيد)؛ لاختلاف العوامل، وإثماً خصصنا اختلافها بكونه في العمل؛ لئلا ينتقض بمثل قولنا: إن زيداً مضروب، وإني ضربت زيداً، وإني ضارب زيداً، فإنّ العامل في (زيد)، في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أنّ عامل المعرب لم يختلف باختلافه.

[لفظاً] حقيقة كما في الاسم الصحيح، وهو ما لم يكن آخره حرف علة أو الملحق به، وهو ما آخره حرف علة قبله ساكن نحو: هذا زيدٌ ودلوٌ، ورأيت زيداً ٧/أ. ودلواً، ومررت بزيدٍ ودلوٍ، أو حكماً كما في جر (أحمد) و(مسلمين) مثني ومجموعاً، فإنّه قد اختلف عامله ولم يختلف آخره حقيقة بل حكماً، فإنّ فتحة أحمد مع النصب علامة للنصب، ومع الجر علامة للجر، وكذا الحال في التثنية والجمع.

و(لفظاً) منتصب على التمييز أي يختلف لفظ آخره، وقيل على المصدرية أي يختلف اختلاف لفظٍ، [أو تقديرًا] كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، تقول: جاءني فتى وغلامي، ورأيت فتىً وغلami، ومررت بفتىً وغلami) وأصله فتىٌ وفتياً وفتىي، انقلبت الياء ألفاً⁽²⁾ فصار الإعراب تقديرياً، وكذا الياء في (غلami)، كما سيأتي إن شاء الله.

❖ تعريف الإعراب ❖ :

[والإعراب ما اختلف آخره] أي آخر المعرب من حيث هو معرب صفة أو ذاتاً⁽³⁾ [به] أي بالإعراب فالهاء في (به) عائد إلى (ما)، إذ هو بمعنى شيء أي حركة

()

()

()

أو حرف، ولا بد في الحدّ من قوله (لاختلاف العوامل)؛ ليخرج ما يختلف بغير عامل
كنون (مَنْ) في قولك: مَنْ زَيْدٌ؟ ومن الرّجل؟ و(مَنْ أَنْبَأَكَ) (١).

[يبدل على المعاني المعتورة] الاعتوار (١) على الشيء التداول والتعاقب عليه
أي أخذه جماعة بعد جماعة على سبيل المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع [عليه]
من فاعلية ومفعولية وإضافة، والإعراب في اللغة: الإبانة، يقال: أعرب عن حاجته
، أي أبان عنها وهو المراد هنا؛ لأنّ الإعراب يوضح المعاني المقتضية، أو التغيير من
عربت معدته إذا تغيرت، فيكون معناه إزالة الفساد وسمي به؛ لأنّه يزيل الفساد في
التباس بعض الأمثلة ببعض، كما في (ما أحسن زيد) من غير إعراب/ب/فإنّه
محتمل للنفي والتعجب والاستفهام، فيتعيّن الأول بالرفع (١) والثاني بالنصب (١) والثالث
بالجر (١).

❖ أنظروا الإضطراب ❖ :

[وأنواعه] أي الإعراب ثلاثة: [رفع ونصب وجر] انقسم إلى هذه الثلاثة انقسام
الجنس إلى أنواعه، وإنّما يطلق على الحركات والحروف الإعرابية لا الحركات البنائية
فإنّما يطلق عليها الألقاب كما سيأتي، وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر على سبيل
التجوز، ومنهم من لا يفرق بينهما. [فالرفع] بالضمّة والألف والواو [علمُ الفاعلية] أي
كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً؛ ليشمل الملحقات بالفاعل أيضاً، كالمبتدأ والخبر
وغيرهما.

[والنصب] بالفتح والكسر والألف والياء [علمُ المفعولية] أي علامة كون
الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً؛ ليشمل الملحقات به. [والجر] بالكسر والفتح والياء [علمُ
الإضافة] أي علامة كون الشيء مضافاً إليه، وفي ذلك مناسبة بجعل الرفع الثقيل
للفاعل القوي العمدة، والنصب الخفيف للمفعول الكثير الفضلة، والجر المتوسط بين
الثقل والخفة للإضافة المتوسطة بين العمدة والفضلة، وإنّما لم تلحق الياء بالإضافة كما

() : () . ()

()

()

()

() !

()

في الفاعلية والمفعولية؛ لأنّ الإضافة مصدر فلا يحتاج إلى إلحاق (ياء) المصدرية كما
في الفاعلية والمفعولية.

❖ تعريف العامل ❖ :

[والعامل] لفظاً^(١) كان أو معنوياً [ما به يتقوم] أي يتحصل [المعنى المقتضي] أي معنى من المعاني المعتورة، [الإعراب] وهو الأثر من (قام) و(ضربت) ونحوه، فإن النحاة جعلوها كالموجدة للمعاني، فقولك: جاء زيد، (جاء) عامل يتحصل به معنى الفاعلية في (زيد)، وعلامته الرفع، ورأيت زيداَ عامل يحصل به معنى المفعولية في زيد، وعلامته النصب، ومررت بزيد، فالباء عامل يحصل به معنى الإضافة في زيد، وعلامته الجرُّ.

واختلف في عامل المضاف إليه، والأصح أنه الإضافة، لا /أ/ . حرف الجر المقدر، ولا معنى الإضافة، وسيجيء تحقيقه.

تنبيه: اعلم أنّ وجوه إعراب الاسم - وهي الرفع والنصب والجرُّ - لم تخل من أن تكون لفظاً أو تقديراً، أو بعضها لفظاً وبعضها تقديراً، وعلى التقديرات الثلاث، فإمّا أن يكون بحركة أو بحرف، وإمّا أن يستوعب الإعراب أو لا، وكل واحد منهما ثلاثة أقسام، فهو من ضرب الاثنين في الثلاثة بسة، فمن الأقسام، ما يستوعب الحركات لفظاً، ومنها ما لا يستوعبها، ومنها ما يستوعب الحروف الإعرابية، ومنها ما لا يستوعبها كذلك، فالقسم الأول، وهو ما يعرب بالحركات وهو ثلاثة أقسام:

❖ أ/ الأسماء المعربة بالحركات ❖ :

❖ ظ إعراب المفرد وجمع التكسير ❖ :

الأول : المستوعب للحركات، قوله [فالمفرد] ذكره المصنف في أربعة مواضع، يحترز بكل منها عن شيء بعينه، فذكره سابقاً في حد الكلمة؛ ليحترز به عن المركب كما سبق، وفي المنادى عن المضاف وشبهه، وفي التمييز؛ لبيان تمييز المفرد عن الجملة، وفيما نحن فيه عن المثني والمجموع، سواء كان مضافاً أم لا. [المنصرف] يحترز (به) ⁽¹⁾ عن الممتنع، وكان عليه أن يزيد في الحدّ غير الأسماء الستة، [والجمع المكسر] وهو: ما يتغير بناء واحده كرجال وأفراس وفُلك، واحترز بالجمع عن المفرد، وبالمكسر عن السالم، وإعرابه بالحروف كما سيأتي.

[المنصرف] يحترز به عن الممتنع [بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جرّاً] وانتصاب (رفعاً ونصباً وجرّاً) على الحالية أو المصدرية، وقيل إنّه منتصب على الظرفية بتقدير مضاف، أي في حالة الرفع مثل: جاءني زيد ورجال، ورأيت زيداً ورجالاً، ومررت بزيد ورجال.

❖ ظ إعراب جمع المؤنث السالم ❖ :

والثاني: وهو ما لا يستوعب الحركات [جمع المؤنث السالم]: وهو ما جمع بالألف والتاء، إمّا علماً كهندات ودعدات، أو صفة مشتقة كمسلمات ومضروبات وحسنات وفضليات، أو صفة محضة كـ "حائضات"، وإمّا لمذكر كحسامات و(أشهُرٌ

مَعْلُومَاتٌ) ⁽²⁾، وإمّا لغيره كعرفات، واحترز بالسالم عن المكسر نحو: فواطم، وحبالي

أ/ب. فكل جمع مؤنث سالم يكون إعرابه [بالضمة] رفعاً على القياس [والكسرة] نصباً على غير القياس وجرّاً على القياس.

❖ ظ إعراب غير المنصرف ❖ :

والثالث: وهو ما لا يستوعب الحركات ويحمل جره على نصبه [غير المنصرف] يعني غير منصرف من شبه الفعل، وذلك لأنّ الفعل لما احتاج إلى الاسم - مع استغناء الاسم عنه، وكونه مشتقاً منه، وسلب منه التنوين - فشابهه غير المنصرف

()

() : () .

حيث إنّه دخله علتان^(١)، وسلب منه ما سلب من الفعل وهو التثوين، وأمّا الجرّ فجره بالفتحة، وليس محذوفاً منه كالفعل، وحمل جرّه على النصب دون الرفع إيثراً للخفة.

[بالضمة] رفعاً، [والفتحة] نصباً وجرّاً، تقول: جاءني أحمد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد، بفتح دال أحمد حالة النصب والجر.

❖ بط الأسماء المنطوية بالحروف ❖ :

القسم الثاني: وهو ما إعرابه بالحروف التي هي فرع الحركات، وهو ثلاثة أقسام، الأول: مما يعرب بالحروف وهو يستوعبها:

❖ ظ إعراب الأسماء الستة ❖ :

[أبوك ، وأخوك ، وحموك] بكسر الكاف؛ لأنّ الحم للمرأة أخو زوجها فلا يضاف إلا إليها ، [وهنوك] الهن: الشيء الذي يكره ذكره ويستهن ، كالعورة والصفات الذميمة، والأفعال القبيحة. [وفوك ، وذو مال] هذه أسماء محذوفة الأواخر للثقل إذ أصل أب أبو، على وزن (فعل) بفتح العين والفاء، وكذلك البواقي.

وكان حق القياس أن تقلب الواو – فيما آخره واو، وهو ما عدا (فوه)؛ لأنّ واوه ساكن في الأصل – ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في (عصا) ، لكنهم حذفوها على غير القياس، فإذا أضيفت رجع ما حذف من حروف المد واللين، بخلاف (يد) و(دم)، فإنّه لم يسمع من العرب إعادتها عند الإعراب، **[مضافة]**، فلو كانت غير مضافة كان إعرابها بالحركات ، **[إلى غير ياء المتكلم]** إذ لو أضيفت إليها لكان إعرابها بالحركات تقديراً .

[بالواو] رفعاً [والألف] نصباً [والياء] / ٩/ أ . جرّاً، فالواو والألف والياء هي علامة الإعراب على الأصح ، وعند سيبويه^(٢) على رواية المصنف أنّ لها إعرابين، لفظياً^(٣) بالحروف وتقديراً بالحركات ، وعند الأخفش^(٤) أنّها معربة^(٥)

() ()

()

/

() .

()

()

()

() :

.

-

:

/

/

() .

/

-

()

بالحركات على ما قبل الحروف، فالحروف مزيدة للإعراب كالحركات، وعند الكوفيين^(١) أنها معربة حال الإضافة من مكانين، إذ الحركات دلائل الإعراب حال الأفراد، والحروف حال الإضافة، وهو قريب من قول الأخفش وسيبويه على رأي المصنف^(٢)، ولكنه ضعيف لإعرابها بإعرابين، ولجعل الأخفش الإعراب وسط الكلمة على أن كلام سيبويه أطراً من قولهم بتقديره أحد الإعرابين^(٣).

وعند المازني^(٤) أنه معرب بالحركات، والحروف إنما نشأت من الإشباع، وما توهمه ضعيف لا يجيء إلّا في ضرورة الشعر، كما في قوله:
من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظوروا^(٥)
فأنظوروا^(٦)

وقوله:

ومن ذم الرجال بمنتزاح^(٧)

وقوله:

نفي الدراهم تنقاد الصياريف^(٨)

/ () / ()

. / /

. / ()

. / ()

: ()

:

. (/) .

. / /

: ()

/ () () / / : .

. /

: ()

" "

() /

. /

: ()

ومن يحترث حرثي وحرثك
يهزل^(١)

كلانا إذا ما نال شيئاً أفاته

فأعاد الضمير مفرداً .

[مضافاً إلى مضمراً] يحترث من المضاف إلى المظهر، نحو: جاءني كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، فإنّ الإعراب فيه تقديري لأنّه باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى ، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ، لكن حركاته تقديرية ؛ لأنّ آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين ، ومعناه يقتضي إعرابه بالحروف ، فروعياً فيه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل ، روعي جانب لفظه الذي هو الأصل، وأعرّب بالحركات التي هي الأصل ، وإذا أضيف إلى المضمّر الذي هو الفرع ، روعي جانب معناه الذي هو الفرع ، وأعرّب بالحروف التي هي الفرع . و(كلا) لا يضاف إلّا إلى المعارف؛ لأنّ وضعه للتأكيد ، ولا يؤكّد التأكيد المعنوي إلّا المعارف . [واثنان] ألحق بالمثنى ؛ لأنّه لا يُعبّر به إلّا عن المثنى ، فهو موضوع بمعنى الضعف ولا مفرد له من جنسه.

فإعراب المثنى وكلا واثنان — قال^(٢) الرضي^(٣): " وكذا مذروان^(٤) إذ لم

يستعمل مفرده " — [بالألف] رفعاً، وإثما جعل الألف علامة رفع المثنى ؛ لخفة الألف

()

() . (/) .

()

": /

" ..

()

()

()

()

" : "

": "

"

:

./

وسبق المثنى^(١)، فجعلت علامة رفع له على غير القياس، والأحسن أنه جعل الألف علامة الرفع؛ لئلا يلتبس بالجمع لو جعل رفعه بالواو، كما سيأتي [والياء] المفتوح ما قبلها نصبًا على غير القياس، وجرًّا على القياس، وقد روي عن بني الحارث^(٢) إعراب المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَسَكْرَانٌ)^(٣)

وقول الشاعر: /١٠/أ.

مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشَّجَاعُ لَصَمًّا^(٤)

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ
يَـرَى

- /

()

()

/ . /

() . () :

()

/

/

()

. /

/

/

❖ إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به ❖ :

الثالث: مما يعرب بالحروف وهو لا يستوعبها ، [جمع المذكر السالم] وهو ما سلم بناء واحده علماً ، كزيدين وسنين وأرضين^(١) ، أو صفة كمسلمين . [وألوا] ألحق به ، وإن لم يكن داخلاً في الحدِّ؛ لأنَّه لفظ موضوع لما فوق الاثنين ، فأعرب إعراب الجمع. [وعشرون وأخواتها] إلى التسعين ، أجريت مجرى الجمع؛ لشبهها في الصيغة ووقوعها على الجماعة المحدودة^(٢) .

[بالواو] رفعاً على القياس ، [والياء] نصباً على غير القياس ، وجرّاً على القياس ، وكان القياس أن يكون رفعه بالألف ، إلّا أنَّه سبق المثني له فترك هنا ؛ لأنَّه يلتبس المثني بالمجموع ، وإنَّما جعل إعراب المثني مع ملحقاته ، والجمع مع ملحقاته بالحروف؛ لأنَّها فرع الواحد وفي آخرها حرف يصلح للإعراب ، وهو علامة التثنية والجمع ، فناسب أن تجعل تلك الحروف إعرابها فرعاً لإعرابه ، كما أنَّها فرع له ، ولما جعل إعرابها جميعاً بالحروف خصَّ رفع المثني بالألف ورفع الجمع بالواو؛ لأنَّه يقع الالتباس.

❖ حظ الإعظراب التقديري ❖

القسم الثالث مايقدر فيه الإعراب ، وهو إمّا بحركة أو بحرف ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول: [التقدير] أي تقدير الإعراب ، [فيما] أي في الاسم المعرب الذي [تعذر] إعرابه من المعربات ، أي امتنع ظهوره في لفظه ، وذلك إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ، كما في الاسم المعرب كالمقصور والمضاف إلى الياء ، وسبب التعذر في الأول أنَّك لو حاولت تحريك / ١٠ ب. الألف لخرج عن جوهره ، وانقلب همزة ، فلا يمكن تحريكه مع بقائه ألفاً ، ويتعين^(٣) في الثاني؛ لأنَّ موضع الإعراب ملتزم كسرة لمناسبة الياء ، فلما أرادوا إعرابه وجدوه مشتغلاً بحركة لازمة ، واحتماله لحركتين مستحيل سواء كان منصرفاً ، [كعصاً] ، أو ممتنعاً كسُعْدَى ، أو صفة كهَلْكَى ، وسواءً كانت الألف موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف ، أو محذوفة بالتقاء الساكنين ويسمى مقصوراً؛ لأنَّه ضد الممدود.

[و] كذا فيما تعذر الإعراب فيه لكونه مضافاً إلى ياء المتكلم مفرداً نحو: [غلامي] أو جمعاً كرجالي ؛ لامتناع دخول حركة الإعراب على ما قبل الياء ، لاشتغاله بالكسرة التي هي للمناسبة.

()

()

()

[مطلقاً] رفعاً ونصباً وجرّاً، وبنائوه على الكسر ؛ لمناسبة الياء، وباب (غلامي) مبني؛ لإضافته إلى المبني، إلا عند المصنف فعده في قسم المعربات^(١). قال الرضى^(٢) الرضى^(٣) وهو الحق.

وكالمحكي، نحو: تأبط شراً^(٤)، وبرق نحره، ومن زيداً؟ في جواب من قال: أرأيت زيداً؟ (دعني من تمرتان)، جواباً لمن قال هاتان تمرتان، ولولا الحكاية لرفع زيداً، وجرّ تمرتين

الثاني: وهو ما يُقدَّر عليه الإعراب وهو بالحركات، قوله [أو استثقل] عطفٌ على تعذر، أي تقدير الإعراب فيما تعذر، أو في الاسم الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه، وذلك إذا كان محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية، ولكن يكون في ظهوره في اللفظ ثقیلاً على اللسان، كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسوراً ما قبلها، سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين، [كقاص] أو غير ١/١ أ. محذوفة كالقاضي، [رفعاً وجرّاً]، وكلما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها كداعي وراعي، فإن الضمة والكسرة مستثناة على الياء؛ لضعفها وثقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبل الياء أو قبل الواو لم تستثقل الحركات عليها نحو: ظبيّ ودلّو، وكذا لو أدغم الساكن، نحو: كرسيّ ومغزي^(٥)، وأمّا الفتحة فلم تستثقل؛ لخفتها تقول: قاضياً

والقاضي، قال الله تعالى: (يَقُومُونَ أَجْجِيؤُا دَاعِيِ اللَّهِ)^(٦)، وقد تُسكّن الياء تخفيفاً كقولهم: (أعط القوس باريها)^(٧) وقول الشاعر:

() () ()
/ .
() : " " :
() : " / .
() : :
() : / - .
() () :
() : () .
() / / / .
:

يا دار هند عفت إلا أثافيهـا ()

(وأثافيهـا) منتصب ؛ لاستثنائه من موجب ، وقد تحذف الياء ويقدر الإعراب حالة النصب ، كالرفع والجرّ للضرورة، وعليه قول الشاعر:
فلو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا ()

ولولا الضرورة لقال: واشياء، وسمي منقوصاً ؛ لانتقاص حركته .

والثالث: مما يقدر إعرابه، وهو بالحروف [نحو: مسلمي] عطف على قوله كـ(قاضي) [رفعاً] يعني تقدير الإعراب في نحو، مسلمي ، إنّما هو في حالة الرفع فقط ، دون النصب والجرّ، وإنّما استثقل؛ لأنّ أصل (مسلمي) في حالة الرفع مسلموي، ولا يخفى ما فيه من الثقل، فلما اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في ياء المتكلم، فلم يبق علامة الرفع الذي هو الواو في اللفظ، وصار الإعراب حالة الرفع تقديراً، بخلاف النصب والجرّ فإنّ الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها. فإنّ الياء المدغمة أيضاً / ١١ / ب. ياء.

وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرياً، في الأحوال الثلاث، في مثل: جاءني أبو القوم، ورأيت أبا القوم، ومررت بأبي القوم؛ فإنّه لما أسقط حرف الإعراب عن اللفظ لالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظياً بل صار تقديرياً.

[واللفظي] أي الإعراب المتلفظ به [فيما عداه] ، أي عدا التقديري من الاسم الصحيح ، وهو ما لم يكن آخره حرف علة كزيد وأحمد، أو الملحق به ، وهو ما كان آخره حرف علة قبله ساكن كظبي ودلو ، أو جمع سالم غير مضاف إلى ياء المتكلم ، كمسلمون ومسلمات ، أو مكسّر كرجال ، ونحو: مسلمي نصباً وجرّاً وقاضٍ نصباً.

. / /

() : .

/ / / / / / . /

: . : . : : / / : : ()

/ / / / /

❖ بظناب مالا ينصتظرف ❖ :

[غير المنصرف] هو الذي لا يستوفي حركات الإعراب مع التنوين ؛ لشبهه بالفعل كما سبق^(١)، وجُرَّ بالفتحة؛ لكونها أخت الكسرة؛ لتشاركهما^(٢) وقيام إحداهما مقام مقام الأخرى أو لما في الفتح من الخفة^(٣).

❖ العلل المانعة من الصرف ❖ :

[ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما] كالجمع، وألف التأنيث، وألف الإلحاق، [وهي^(٤) : عدل، ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة، ثم جمع ثم تركيب،

والنون زائدة] بالنصب، بمعنى تمنع النون حال كونها زائدة. [من قبلها ألف] الألف إمّا مبتدأ خبره (من قبلها)، أو فاعل الظرف وهو (من قبلها)، ولا يقال أنّ الظاهر من هذا القول زيادة النون لا الألف، وهما مزيدتان معاً، والقياس أن يكون (الألف) فاعل (زائدة)، قلنا: تخرج النون إذاً من الزيادة، مع أنّ قوله (زائدة من قبلها ألف) - مع جعل الألف مبتدأ أو فاعل الظرف - يوجد منه زيادة الألف ؛ لاشتراكهما في الزيادة. [ووزن فعل، وهذا القول تقريب] ، ١٢/أ . أي: نظمها أقرب من عدّها نثرًا ؛ لسهولة حفظها بالنظم، أو جعلها^(٥) تسعة بالنظر إلى من قال إنّها أحد عشر، أو كون كل واحد من الأمور التسعة علة تقريب لا تحقيق؛ إذ العلة في الحقيقة اثنتان منها.

[مثل عمر] مثال العدل ، وهو فرع المعدول عنه، [وأحمر] مثال الوصف ، وهو فرع الموصوف، [وظلحة] مثال التأنيث اللفظي ، وهو فرع التذكير، [وزينب] مثال التأنيث المعنوي، وقيل: أراد بزینب مثال المعرفة مع لمحة إلى اعتبار التأنيث المعنوي، [وإبراهيم] مثال العجمة ، وهو فرع العربية، [ومساجد] مثال الجمع ، وهو فرع الواحد [ومعدي كرب] مثال التركيب، و(هو)^(٦) فرع الأفراد، [وعمران] مثال الألف والنون الزائدتين، وهو فرع ما زيدتا عليه، [وأحمد] مثال وزن الفعل ، وهو فرع الاسم.

❖ حلاكم غير المنصتظرف ❖ :

- ()
 ()
 ()
 () : () ()
 () / ()
 () ()
 () ()
 () ()

[وَحْكَمَهُ] أي حكم غير المنصرف [أَنْ لَا كَسْرًا] يدخله، [وَلَا تَنْوِينًا] وذلك؛ لأنه (لما) (١) دخل عليه علتان فرعتان، أشبه الفعل؛ لاحتياجه إلى الفاعل واشتقاقه من المصدر فمنع منه ما يمنع (منه) (٢) الفعل، ويختص بالاسم المنصرف وهو الجرُّ والتنوين؛ إذ هو علامة التمكن من الاسم.

❖ ضرائر صرف الممتنع ❖ :

[ويجوز صرفه] أي الممتنع، أي الحكم عليه بالصرف، بإدخال الكسر والتنوين عليه، لا أنه منصرف؛ لبقاء العلتين الموجبتين منعه، [للضرورة] أي ضرورة الشعر، إمّا لإصلاح وزنه، كقول حسان بن ثابت (٣):

وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء (٤)

فجبريل يمنع للعجمة والعلمية، وقول أبي كبير (٥):

مَمَّنْ حَمَلْنْ بِهِ وَهَنْ عَوَاقِدْ حَبْكُ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبَلْ (٦)

مَهْبَلْ _____ (٦)

/١٢/ ب. ف "عواقد" فيه صيغة الجمع الممتنع، إلا أنه صرفه ونونه ضرورة، وقول الآخر:

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوَجُوهَ لِقَاءُ (٧)

لِقَاءُ _____ (٧)

()

()

()

()

/

()

() ()

()

()

()

()

ففيه صيغة الجمع، ولكن الشاعر صرف الممتنع خشية الزحاف^(١) وانكسار البيت، وقوله:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع^(٢)

ففيه الألف والنون، ولكن الشاعر راعى الضرورة؛ لأنه لو منعه لوقع في البيت زحاف يخرج من الانسجام وسلامة اللفظ.

فإن قيل: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري، فكيف يشمل قوله للضرورة؟ قلنا: الاحتراز عن بعض الزحاف إذا أمكن الاحتراز منه ضروري عند الشعر، أو رعاية قافيته، كقول الشاعر:

سلامٌ على خير الأنام وسيدي حبيبٌ إله العالمين محمد^(٣)
بشيرٌ نذيرٌ هاشميٌّ مكرمٌ عطوفٌ رؤوفٌ من يسمي بأحمد

فلو فتح (أحمد) لاختلت القافية.

وإنما يجوز الصرف للضرورة، في غير المتبوع بألف التأنيث لعدم الضرورة؛ لأنّ التنوين حرف ساكن والألف كذلك، فلا يلجأ إلى حذف ساكن ويؤتى بساكن آخر.

ومنع الكوفيون^(٤) صرف (أفعل من)؛ لقوة اتصال (من) بأفعل، وقال بعضهم؛ لأنّ (من) تقوم مقام المضاف إليه، ولا يجوز الجمع بين الإضافة والتنوين، وهم محجوجون بنحو: خيرٌ منه وشرٌّ منه، فدلّ على أنّ منع الصرف ليس لأجل (من).

[أو للتناسب؛ مثل (سَلَسِلًا وَأَعْلَلًا)^(٥)] فصرف (سلاسلا)^(٦) لانضمام

الأسماء المنصرفة إليه، فرد إلى أصله ليناسبها.

()

() .

() :

()

()

()

() : () .

()

/ / /

./ /

[وقواريراً] (١) قواريراً ١٣/أ . لكونه من الفواصل وهي منصرفة، فصرف ليوافقها (٢).

وأما منع الصرف للضرورة فلم يجوزه الجمهور (٣) لأنّ (منع) (٤) الصرف خلاف الأصل ، فلا يرتكب لغير موجب، وجوزه الكوفيون (٥)، ومنعوه بالعلمية وحدها وحدها من غير انضمام علة أخرى، واحتجوا بقول العباس بن مرداس (٦):

فما كان حصنً ولا حابسً
يفوقان مرداسَ في
مجمع (٧)

فإنه منع مرداس وليس فيه إلّا العملية، وتأوله البصريون (٨) بأنّ الرواية الصحيحة «شيخي في مجمع» وردّ بأنه قد ورد في الصحيحين (٩) مرداس، فلا تنتقض برواية أخرى.

() (-) ()
/ /
/ /
/ / () ()
/ / / / () ()
/ / / / () ()
/ / / / () ()
/ / / / () ()
/ / / / () ()
/ / / / () ()
/ / / / () ()
/ / / / () ()

□

()
" " :
- .
/

❖ العلة التي تقوم مقام العلتين ❖ :

[وما يقوم مقامهما] أي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين، [الجمع] لكونه غاية منتهى الجموع؛ ولكونه لا نظير له في الأحاد العربية، وهو اختيار^(١) الجزولي^(٢). [وألفا التانيث] المقصورة والممدودة؛ لبناء الكلمة على الألف ولزومها لها، بحيث لا تنفك عنها بحال، ولأن كل علة مكررة قامت مقام علتين، ومعنى التكرار أن الجمع لما كان غاية منتهى الجموع فكأنها تكررت فيه الجمعية، كأكالب جمع أكلب جمع كلب، وألفا التانيث لما لزما الكلمة لزوماً لا ينفكان عنها بحال، فكأنه تانيث آخر، بخلاف تاء التانيث فإنها ليست لازمة للكلمة بحسب أصل الوضع بل بناؤها عارض؛ لأنها إنما وُضِعَتْ فارقة بين المذكر والمؤنث ولا ينتقص بلزومها لعارض كالعلمية، فإنها لا تقوى قوة اللزوم الوضعي، ولا بنحو: قمدودة^(٣) وعضوة^(٤) لقلته.

❖ الضمير ❖ :

[فالعَدل:] مصدر مبني للمفعول، أي كون الاسم معدولاً [خروجه عن صيغته الأصلية] إلى صيغة أخرى؛ لقياس يُستدل به عليه [تحقيقاً] أي خروجاً محققاً يدل عليه غير منع الصرف^(١) [كثلاث ومثلث]، ومثلها أحاد وموحد، إلى رُباع ومربع، قال الله تعالى: (أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّشَىٰ وَثُلُثَ وَرُبُعٍ)^(٢) عدل به إلى هذا اللفظ؛ لاختصاره؛ لاختصاره وإفادته ما أفاده المعدول عنه، وهو نحو: ثلاثة ثلاثة، و لم يسمع من العرب غير ذلك، إلا عُشار ومَعَشَر، وعليه قوله: ١٣/ب.

() / "

"
()

/ .
() . : () .

() . : () .

() : »

» : / «

/ . «...
() : () .

هو اسم في الأصل ، فجرى صفة عارضة ولا اعتداد بالعارض، وهذا معدول به عن (ثلاثة ثلاثة) وهي لا تستعمل إلا وصفاً فامتنع.

فإن قيل هلاً منعتم ثلاثة إذ كان وصفاً؟ فالجواب : أنه لم يكن كل واحدٍ وصفاً بل مع التكرير، وإثما عدلَ عنه مكرراً فليتأمل. [وأخر] جمعٌ لأخرى مؤنث آخر، وهو أفعال تفضيل، وقياسه إذا قطع عن الإضافة أو (من) ألتا يستعمل إلتا مع الألف واللام، فإذا استعمل من غيرهما فقد علم أنه معدول به عن صيغته الأصلية تخفيفاً، ولكنه معترض ؛ إذ يقع صفة للنكرة، نحو: «مررت بهندٍ ونساءٍ آخرٍ». فالأصح أنه معدول به عن (آخر من) فيندفع الاعتراض. ومنعه للعدل والوصف وفاقاً. [وجمع] جمع «جمعاء» مؤنث «أجمع»، وكذلك «كُتِعَ وبُتِعَ وبُصِعَ» وقياس (فعلاء أفعال). إن كانت صفة. أن تُجمع على (فُعِلَ)، (كحمراء) على (حُمِرَ)، وإن كانت اسماً أن تجمع على (فعالي) أو (فعلوات)، كصحراء على (صَحَارَى) و(صحراوات). فأصلها إما (جُمِعَ أو جماعى أو جمعوات) ، فإذا اعتبر إخراجها عن واحدة منهما تحقق العدل ، فأحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الأصلية ؛ وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً . وفي "أجمع" وأخواته (أحد)^(١) السببين، وزن الفعل، والآخر الصفة الأصلية فعلى ما ذكر/١٤/أ. لا ترد الجموع الشاذة كـ (أنيب، وأقوس) ، فإنه لم يعتبر إخراجها على ما هو القياس فيهما، (كأنياب وأقواس) فلا شذوذ في هذه الجمعية، إذ لاقاعدة للاسم المخرج، ليلزم من مخالفتها الشذوذ، فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ؟ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول. [أو تقديرًا] أي خروجاً كائناً عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير، [كعمر ، وزفر] ، مما لا قياس يستدل به عليه إلتا وجوده ممنوعاً، وهم لا يمنعون إلتا العلتين، وليس فيهما ظاهر إلتا العلمية، فحكم فيه بتقدير العدل، فقدر أنه معدول به عن (عامرٍ وزافر). [و] مثله [باب قطام] المعدول به عن قاطمة، وأراد ببابها كل ما هو على (فَعَال) علماً للأعيان المؤنثة من غير ذات الرءاء، [في] لغة [تميم] فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الرءاء في الأعلام المؤنثة، مثل (حضار وطمار) فإنهما مبنيان، وليس فيهما إلا سببان، العلمية والتأنيث ، والسببان لا (يوجبان)^(١) البناء ، فلما اعتبر فيها العدل ؛ ليحصل سبب البناء اعتبر فيما عداها. مما جعلوه معرباً غير منصرف - أيضاً، حملاً على نظائرها، مع عدم الاحتياج إليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث ، فاعتبار العدل فيه إثما هو للحمل على نظائره، لا ليحصل سبب منع الصرف .

ولهذا يقال : ذكر (باب قطام)، هنا ليس في محله؛ لأنّ الكلام فيما قدر العدل فيه؛ ليحصل سبب منع الصرف، وإثما قال: (في تميم)؛ لأنّ الحجازيين^(١) بينونه فلا

()

() ()

() / / /

يكون مما نحن فيه، والمراد من بني تميم أكثرهم ٤/١ ب، فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الرءاء مبنية، بل جعلوها غير منصرفة^(١)، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها؛ ليحصل سبب البناء، وحمل ما عداها عليها.

❖ الوصف وشرط تأثيره ❖ :

[الوصف] هو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع، مثل: (أحمر) فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة، أو بحسب الاستعمال مثل أربع، في "مررت بنسوة أربع"، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد، فلا وصفية فيه بحسب الوضع، وقد يعرض له الوصف كما سيأتي.

[شرطه] في منع الصرف **[أن يكون وصفاً في الأصل]** أي وصفاً موضوعاً لذات،

باعتبار معنى هو المقصود، كأحمر وعطشان وثلاث وأفعل من.

[فلا تضره] أي لا تخرجه عن سببية منع الصرف، **[الغلبة]** أي غلبة الاسمية على الوصفية، أي لا يصير منصرفاً، ومعنى الغلبة: اختصاصه ببعض أفراد، بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، كما أن (أسود) كان موضوعاً لكل ما كان فيه سواداً، ثم كثر استعماله في الحية السوداء، بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة.

[فلذلك] المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة، **[صرف]** لعدم أصالة الوصفية، **[أربع في]** قولهم **[مررت بنسوة أربع]** مع أنه صفة لنسوة، **[وامتنع]** من الصرف؛ لعدم مضرة الغلبة، **[أسود وأرقم]**، حيث صار اسمين **[للحية]** السوداء أو الحية التي فيها سواد وبياض، **[وأدهم]**، حيث صار اسماً **[للقيد]** من الحديد لما فيه من معنى الدُّهْمَة؛^(١) لأنها وإن خرجت عن الوصفية بغلبة الاسمية لم يضرها ذلك. ١٥/أ. ولا أوجب صرفها؛ لأنها في أصل وضعها أوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الأصلية، فيمتنع للصفة الأصلية ووزن الفعل.

[وضف منع أفعى للحية] في قول الشاعر:

ومطرق ينفث سماً كما أطرق أفعى ينفث السم صل^(١)

فإنه منعه الشاعر لتوهم اشتقاقه من الفعوة^(١) التي هي الخبث.

() / / - / ()

() . ()

() " " . ()

؛ / () / :

[و] كذلك منع [أجدل للصقر] ، في قوله:
كَأَنَّ الْعَقِيلِينَ حِينَ لَقِيَتْهُمْ

فراخ القطا لاقينَ أجدلَ بازيًا ()

على توهم اشتقاقه من الجدل ، بمعنى القوة.

[و] كذا منع حسان، [أخيل للطائر] أي لطائر ذي خيلان ، كما في قوله:
ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي
فما طائري يوماً عليك بأخيلاً ()

لتوهم اشتقاقه من الخيلان، والقياس أن قول حسان هذا حجة عليهم في منعه.
وأما (أرمل) فمنصرف عند غير الأخفش، والفرق بينه وبين أسود، أن أرملًا
اسم وصف به، كأربع ، بخلاف أسود، أو أنه وصف في الأصل لكنه قابلٌ للتاء فيكون
كيعمل () .

[التأنيثُ] اللفظيُّ الحاصل [بالتاء] لا بالألف، فإنه لا شرط له ()، وتاء التأنيث
تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب في الوقف هاءً ، فنحو: أخت و بنت، ليس
التاء فيه تاء التأنيث، بل التاء بدل من اللام.
[شرطه] في سببية () منع الصرف [العلمية] ، أي علمية الاسم المؤنث ليصير
التأنيث لازماً ك(طلحة)؛ لأنّ التاء في غيره تثبت وتنزع والمعنى بحاله، فإنّ قائماً
(تدل على ذات قام بها القيام، كما أن قائمةً) كذلك.

() « » ()
/ - .
/ . « »:
: « : : »:
/ . « : ()
() () / () () ()
() / () / ()
: ()
() / ()
() ()

❖ التأنيث وشرط تأثيره ❖ :

[و] التأنيث [المعنوي كذلك] أي كالتأنيث اللفظي في اشتراط العلمية، بل اشتراطها في المعنوي أولى، فيخرج نحو: (جريح) في مررت بامرأة جريح، مع أنّ فيه الوصف والتأنيث المعنوي؛ لعدم / ١٥ / ب . لزوم التأنيث للصيغة؛ لأنك تقول: مررت برجل جريح أيضاً.

[وشرط تحت تأثيره] أي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف، أحد الأمور الثلاثة، [الزيادة على الثلاثة] أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة حروف، مثل زينب، [أو تحرك] الحرف [الأوسط] من حروفها الثلاثة، مثل (سقر) لا لو سكن الوسط؛ لأنّ الثلاثي ساكن الحشو خفيف على ألسنتهم، ومنع الصرف للثقل، فقابلت الخفة أحد السببين فصرف، مثل: هند. [أو العجمة] مثل: (ماه) ^(١) و(جور) ^(٢) فأبّه وإن وإن ضعف بسكون الوسط فالعجمة مقوية؛ لأنه إنّما امتنع للثقل، فلسان العجم يتقل على العرب [فهند] ودعدٌ وما شاكلهما [يجوز صرفه] نظراً إلى انتفاء شرط تحت تأثير التأنيث المعنوي، أعني أحد الأمور الثلاثة، ويجوز منعه، نظراً إلى وجود السببين فيه، وقد جمع الشاعر الصرف والمنع في قوله:

لم تتلفح بفضل منزرها دعدٌ، ولم تغدّ دعدٌ في العلب ^(١)

العلب ^(٢)

فصرف دعد في الأول ومنعها في الثاني.

[وزينب وسقر] علماً ^(١) لطبقة من طباق النار، و[ماه وجور] علمين لبلدين [ممتنع] من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، مع شرط تحت تأثيره، وهو الزيادة على الثلاثة في زينب، وتحرك الوسط في سقر، وأمّا (ماه) و(جور) فكذلك للعلمية والتأنيث المعنوي، مع شرط تحت تأثيره، وهو العجمة. [فإن سمي به] أي بالمعنوي [مذكر، فشرطه] في المنع [الزيادة على الثلاثة]؛ لكون الرابع بمنزلة التاء، ولهذا لم يظهر في تصغير الرباعي دون الثلاثي، [ف(قدم)] مؤنث معنوي سماعي باعتبار

() :

· /

/

·

()

· /

/

()

/

/

- /

/

()

:

(-) .

()

()

()

معناه الجنسي إذا سُمِّي به رجل [منصرف] وفيه التأنيث المعنوي، لكنه لما لم يزد على الثلاثة الأحرف انصرف لما ذكر من أن الحرف الرابع قائم مقام التاء، ولهذا تَظْهر التاء في تصغيره/١٦/أ. فتقولُ (فُدَيْمَةٌ) فلم يبق فيه إلا العلمية، وهي لا تمنع الصرف. [وعقرب] مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سُمِّي (به) (١)

رجل [ممتنع] من الصرف؛ لأنه وإن زال التأنيث بجعله علماً للمذكر فالحرف الرابع قائم مقام تاء التأنيث؛ لأنه لا يظهر في تصغيره كما في (فَدَمٌ)، فتقول: عَقِيرُبٌ، فيمتنع، ولو سُمِّي به مذكرٌ للعلمية والتأنيث المعنوي.

اعلم أن أسماء القبائل والبلدان - ما كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه - فلا كلام في منع صرفه كباهلة وتغلب وخراسان، وإن لم يكن، فينظر هل سلك فيه العرب في منعه أو صرفه طريقة؟ فلا مخالفة لما سلكوه، كصرفهم ثقيفاً ومعداً ونحوهما، ومنعهم هجر وسدوس، وإن لم يكن فيه سببٌ ظاهر، ولا سمع فيه أحد الوجهين، ففيه الوجهان، الصرف نظراً إلى المكان، والمنع نظراً إلى القبيلة، فعلى الصرف قوله تعالى: (كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ) (١) بالتثوين، وعلى المنع، قول

الشاعر:

وَهُمْ قَرِيشُ الْأَكْرَمُونَ إِذَا انْتَمَوْا
طابوا فروعاً في العُلا
وعروقة (١)

❖ المعرفة وشرطها ❖

[المعرفة] المؤثرة في منع الصرف، والمراد بقوله المعرفة: التعريف، لا ذات المعرفة؛ لأنه المؤثر دونها، [شرطها] أي شرط تأثيرها في منع الصرف، [أن تكون علمية]، وهو: كون الاسم مطلقاً على شيء بعينه، غير متناول غيره بوضع واحد (١)، لا غيرها من التعريف باللام والإضافة؛ لتصييرها الممتنع منصرفاً، ولا المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات؛ لكونها مبنية، فما بقي إلا العلمية، سواء كانت للشخص كما في أحمد، أو للجنس كما في أسامة.

❖ العجمة وشرطها ❖

()

() ()

/ () ()

/ / :

/ ()

[العجمة] هي أن تكون الكلمة من غير أوضاع العربية، [شرطها] في منع الصرف أمران:

أحدهما [أن تكون علمية في] اللغة [العجمية] أي موضوعة عندهم على علم إبراهيم ، وظاهر عبارة المصنف أنه لا يمنع من الصرف إلا ما كان فيه هذا الشرط، وليس كذلك، بل وما نقل من العجمة قبل أن يتصرف فيه العرب ، كقالون^(١) امتنع ، فإنه كان عندهم اسم جنس للصدق ، وأما لو قد /١٦/ ب . تصرفت فيه العرب ضعفت العجمية، أما ما لم تكن علمية هناك ، ولا في حكمها كديباج ونحوه ، مما لم يكن علماً في اللغة العجمية، فيجري مجرى العربية في الأحكام من دخول اللام والإضافة، فإن جعل علماً كان كما لو كان عربياً، أي إن كان فيه سبب آخر غير العجمة، كترجيس^(٢) ، وبقم^(٣) منع الصرف لوزن الفعل مع العلمية والعجمة، وإن لم يكن كلجام^(٤) وفرند^(٥) وفرند^(٦) صرف، [أو تحرك الأوسط]؛ إذ لو لم يتحرك الأوسط وكان الاسم على ثلاثة ثلاثة وجب كونه ساكناً لا محالة ، وكان الاسم على أخف الأوزان فتقاوم خفة السكون أحد السببين، فيبقى على سبب واحد، وأما (مأه وجور) فإنه منع مع سكون وسطه؛ لأن فيه التأنيث ، والعجمة مقوية، فامتنع منه الصرف.

[أو زيادة على الثلاثة]؛ لحصول الثقل الموجب للمنع [فنوح منصرف] في اللغة الفصحى، وبها ورد التنزيل، [وشر^(٧) وإبراهيم ممتنع]؛ لتحرك الوسط في الأول، والزيادة على الثلاثة في الثاني، ولا يجوز في نوح الوجهان كما جاز في (هند)؛ لقوة التأنيث بتقدير التاء لفظاً أو معنى، وضعف العجمة خلافاً للزمخشري^(٨) فإنه يجيز يجيز منعه مع ترجيحه للصرف فيه.

اعلم أن جميع أسماء الأنبياء عليهم السلام ممتنعة إلا سبعة، وقد جمعها الشاعر في قوله:

()

() :

() .

() :

() .

() () .

()

()

() /

()

()

()

/

ألا إن أسماء النبيين سبعة
فثيبت ونوح ثم هود وصالح

لها الصرف في إعراب من
يتنشد
شعيب ولوط والنبي محمد^(١)

فصالح وشعيب ومحمد لعريبتها، وباقيها لسكون الوسط.

❖ الجمع وشرطه ❖ :

[الجمع] المانع من الصرف ، وهو سبب قائم مقام سببين [شرطه] في قيامه مقام السببين : أن يكون على [صيغة منتهى الجموع] ، وهو ما كان ثالث حروفه ألفاً بعده حرفان ، أو حرف مشدّد من حرفين ، أو ثلاثة ساكنة الوسط ، وكون امتناعه عن التفسير مرة أخرى بمنزلة جمع ثانٍ ، وهو المراد بلزومه ، ومعنى امتناعه عن التفسير مرة أخرى : أنه يجمع جمع التفسير/١٧/أ. جمعاً بعد جمع نحو: كلب على أكلب ، وأكلب على أكلب ، فانتهى تكسيره ، فلا يجمع بعده جمع تكسير ، ولا يمتنع جمعه جمع السلامة ، فيجمع صواحب على صواحب ، كما قال □ : «إنكّن لصواحب يوسف»^(١) [بغير هاء] منقلبة عن تاء التأنيث ؛ لأنّ التاء تقرب اللفظ من وزن الاسم ، كطواعية وكراهية فيكسر من قوة جمعيته ، فلا تقوم مقام سببين .

وقال الجزولي^(٢) : هو ما لا نظير له في الأحاد العربية ، [كمساجد] في الأول^(٣) الأول^(٤) ودوابّ وشوابّ في الثاني^(٥) ، [ومصايح] ، في الثالث^(٦) [وأما نحو: فرازنة^(٧) فرازنة^(٨) فمنصرف] ؛ لأنّ الوزن ليس محيطاً بالجمع المذكور ، ولأنّ له في الأحاد نظائر ، نحو: كراهية ، وطواعية ، بمعنى الكراهة والطاعة ، فيكسر (من)^(٩) قوة الجمع الجمع كما سبق .

[وحضاجر علماً للضبع] جواب عن استشعار سؤال تقديره : لم تُنع حضاجر وهو علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير ، (كأسامه) علم جنس للأسد ؟

() / / .

() / / /

/ .

()

()

()

()

() . ()

() ()

والجواب: أنه (علماً للضبع) ^(١) [غير منصرف؛ لأنه منقول عن الجمع]

لحضر: وهو عظيم البطن مبالغة لعظم بطنها، ^(١) قال الشاعر:

حضرٌ كأمّ التوأمين توكات على مرفقيها مستهلة عشر ^(١)

عاشر_____ ^(١)

فالمعتبر في منعه الجمعية الأصلية، كما لو سميت رجلاً بمساجد، ولم يشترط فيه ما اشترط في الوصف، من كونه في الأصل كذلك؛ لئلا يتوهم أنّ الجمعية معتبرة في الأصل، وعارضة كالوصف؛ لأنّ العروض لا يتصور في الجمعية المذكورة، وقد قيل: إنّ فيه العلمية والتأنيث؛ لأنّ حضاجر علمٌ ^(١) للأنثى والذكر، ضبع وضبعان، وهو وهو ضعيف؛ لأنّ علميته غير مؤثرة؛ لأنه ينصرف بالتذكير لو كان لها تأثير ^(١)، والجمع المذكور لا ينصرف، /١٧/ ب. مع أنّ التأنيث غير مسلم، بل هو علم الجنس كما سبق.

[وسراويل] ^(١) جواب عن سؤال مقدّر تقديره: فما قولك في سراويل فإنه اسم جنس يطلق على الواحد والاثنتين والثلاثة؟ فالجواب: أنه قد اختلف فيه [إذا لم يُصرف وهو الأكثر]، قال الشاعر:

فتى فارسيٌّ في سراويل رَمِحُ ^(١)

رَامِح_____ ^(١)

() ()

() () .

/ ()

/ / /

() .

() ()

()

/ . : () « » .

« » .

:

والتنوين للتمكين؛ لأنَّ أصل الأسماء الصرف، فأسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين/١٨/ أ ، وقد حصل لكل واحد منهما جهة هو بها أولى بالسقوط من أخيه، أمَّا التنوين فلكون الاسم على مثال الجمع الممتنع، وأمَّا الياء فللسكون، فإنَّ حُدْفًا معاً كان إجحافاً، وإن بقياً كان خلاف الأصل ، وإن حذف أحدهما دون الآخر كان ترجيحاً لا لمعنى، فحذفوا الياء وكان التنوين أولى بالسقوط، ثم جعلوا التنوين عوضاً عن الياء، وكان كل واحد منهما في حكم الثابت والساقط، فالياء في حكم الساقط؛ لفقدان صورتها، وفي حكم الثابت لوجدان عوضها، والتنوين في حكم الساقط؛ لأنه عوض عن الياء وفي حكم الثابت لظهور صورته.

وقيل بل (الإعلال) (١) مقدم على الصرف؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع؛ لأنَّ المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا لم يُجر الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض فإنه لمَّا سقط تنوين الصرف عُوِّضَ عن الياء المحذوفة أو حركتها هذا التنوين، وعلى هذا القياس في حالة الجرِّ بلا تفاوت، ومنهم من أعربه حالة الجرِّ كالنصب فقال جوارِي بالفتح؛ لأنه ممتنع فجره بالفتحة ، وعليه قوله:

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا (٢)

❖ التركيب وشرط تأثيره ❖ :

[التركيب] هو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة، ليس أحد الكلمتين حرفاً؛ لئلا يدخل النَّجْمُ (١) والصَّعِقُ (٢) ونحوهما، فإنَّ النجم مركب من حرف، وهو الألف واللام، واسم، وهو نجم، وإنَّما حكم بتركيبها معاً للزومها له، وهذا التركيب غير داخل في الحدِّ، ومثله الصَّعِقُ، [شرطه العلمية]؛ ليكون لازماً فيعتدَّ به في منع الصرف، فلولا هي لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال.

[وأن لا يكون بإضافة]؛ لإخلالها بالمنع، إمَّا بالصرف أو في حكمه، [ولا إسناد]؛ لوجوب إبقائه على حالة هي من المبنيات نحو: تأبط شراً، وبرق نحره، وقام

() () .

() /

/ /

/ / .

() () .

()

:

() .

فقد ودّعتُ يوم فراق صخرِ أبي حَسَّانَ لذاتي وأنسي ()

وقول الآخر:

فمن للقوافي بعد حَسَّانَ وابنه ومن للمثاني بعد زيد بن ثابت ()

ثابت ()

وبالنظر إلى أنه مأخوذ من الحسن انصرف، و ما قيل من الأبيات (فصرّفها) ()
لضرورة الشعر، [دون سكران] فيمتنع؛ لوجود موجب الشرطين من الوجود لفعلي،
والانتفاء لفعلاية، [وندمان] فمنصرف؛ لوجود ما اشترط انتفاؤه، وهو (فعلاية) وانتفاء
ما اشترط وجوده، وهي (فعلي)، وإثما اشترط المشتراط انتفاء (فعلاية) تحقيقاً
للمضارعة في امتناع التاء، واشترط غيره وجود (فعلي) تحقيقاً أيضاً لكون صيغتي
المذكر والمؤنث مختلفتين، نحو: سكران وسكري، وأحمر وحمراء.
اعلم أنّ كل (فعلان) صفةً فمؤنثه (فعلي)، إلا اثني عشر موضعاً/١٩ أ. فإنّ
مؤنث

()

()

()

()

()

()

بعض^(١) النحاة ومنعه الأقل^(٢)، [أو يكون] غير مختص بالفعل، لكن [في أوله زيادة كزيادته] وزيادة الفعل وهي أحد حروف (نأيت)، فيمتنع الصرف؛ لشبهه بالفعل إذ فيه زيادة، فيدخل نحو: أحمر، ويشكر، وتغلب، ونرجس، ويخرج نحو: نهشل؛ لأن نونه أصلية، وكذا أولق^(٣) وهو مشتق منه مألوق، فهزئته أصلية، [غير قابل] مؤنثه [للتاء] [للتاء] أي لدخول التاء عليه؛ لأنه لقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل؛ لاختصاصها بالدخول على الأسماء، [ومِنْ ثم] أي من أجل اشتراط عدم قبول التاء [امتنع أحمر]؛ لعدم قبول مؤنثه التاء؛ إذ لا يقال في مؤنثه أحمره بل حمراء، [وانصرف يعمل] وأرمل؛ لأنه وإن كان فيه الزيادة الموجبة للمنع من الصرف، فبلحوق التاء في مؤنثه يبعد عن شبه الفعل فينصرف.

[وما فيه علمية مؤثرة] كالعدل / ٢٠ / أ. والتأنيث بغير الألف والعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم ووزن الفعل، واحتترز بذلك عن ما فيه ألفا التأنيث وصيغة منتهى الجموع، فإن كل واحد منهما كافٍ في منع الصرف من غير تأثير علمية، [إذا نُكِّر] بأن أول بواحد من جماعة سُموا بذلك الاسم غير معين، فينكر نحو: هذا أحمد وأحمد آخر، وقد يشتهر واحدٌ بمعنى من المعاني فيؤخذ اسمه العلم لذلك المقصود بالوصف على ضرب من التمثيل، نحو: «لكل فرعون موسى»،^(٤) ويُجرُّ على إضافته، إضافته، كما في قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بأبيض ماضي الشفرتين
يماني^(٥)

وإدخال اللام عليه، نحو:

() ()
" : ()
/ . / : ()
() : ()
- / :
/ / ()
/ . / ()
/ / / / ()
/ / : () / /

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً^(١)

[صُرْفاً] لزوالها بالتنكير، فلم يبق ما يستدل به على المنع [لما تَبَيَّنَ من أنها] أي العلمية [لا تَجَامِعُ مؤثرة إلا ما هي شرط فيها] كالتأنيث بالتاء لفظاً، أو معنى، والعجمة، والتركيب، والألف والنون، فإنَّ العلمية فيها شرط مؤثر. ولما دخل العدل ووزن الفعل في الحدِّ وليساً منه أخرجهما بقوله: [إِلَّا العدل ووزن الفعل] فإنَّها تكون معهما مؤثرة من غير شرطٍ، بدليل منع «ثلاث»؛ لأنَّ العلمية عارضة، فلمَّا زالت بالتنكير اعتبر العدل ووزن الفعل، [وهما] العدل ووزن الفعل [متضادان]؛ لأنَّ الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة، ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبر في منع الصرف، [فلا يكون] معها، أي مع العلمية [إلَّا أحدهما] إمَّا العدل، أو وزن الفعل. [فإذا نُكِّرَ] أحد الأربعة الأول التي العلمية فيها مؤثرة شرطاً [بقي] / ٢٠/ ب. التي العلمية فيها مؤثرة شرطاً [بلا سبب]؛ لأنَّ العلمية لما انتفت بالتنكير، وهي شرط في الباقي انتفى المشروط؛ لانتفاء شرطه، [أو على سبب واحد] وهو الذي فيه العلمية مؤثرة من غير شرط، كالعدل ووزن الفعل، فإنَّ العلمية مع أحدهما مؤثرة من غير شرط، فإذا زالت بقي على سبب واحد وهو لا يمنع، فيصرف اتفاقاً.

ويردُّ على هذا ما قيل في «إصمَّت»^(٢) بكسر الهمزة والميم علماً لمفاضة، ففيه وزن الفعل والعدل، و(اصمَّت) من (يصمَّت) وكان قياسه أن يكون بضم الهمزة والميم، فلمَّا جاء مكسورها علِّم أنَّه معدول به عن المضموم، وقد أُجيب بأنَّ العدل غير محقق؛ لجواز وروده مكسوراً فيهما، وإن لم يشتهر.

[وخالف^(٣) سيبويه الأخفش] المشهور، هو أبو الحسن تلميذ سيبويه، لكنه لما كان قول التلميذ أظهر - مع موافقته لما ذكره من القاعدة - جعله أصلاً، وأسند المخالفة

() :

/

/

/

/

/

. /

. /

()

...

() :»

()

()

...

» :

/

«.

«.

/

.

/

» :

إلى الأستاذ، وإن كان غير مستحسن، تنبيهاً على ذلك، [في] انصراف [مثل أحمر علماً إذا نُكِّرَ]، والمراد بنحو: أحمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي، فيدخل فيه (سكران) وأمثاله، ويخرج عنه (أفعل) التأكيد، نحو: (أجمَع) فإنه منصرفٌ عند التنكير بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه [اعتباراً] من سيبويه [للصفة الأصلية]؛ لأنها لما زالت العلمية بالتنكير اعتبرت الوصفية، فمنعه للصفة الأصلية، ووزن الفعل، وصرفه الأخفش، لزوال الوصفية بالعلمية، وزوال العلمية بالتنكير، فبقي على سبب واحد، وهو لا يمنع الصرف.

ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي [بعد التنكير]، ألزمه الأخفش / ٢١ أ . أن يعتبره في حال العلمية أيضاً، فيمنع نحو: (حاتم) من الصرف للوصف الأصلي والعلمية، فأجاب عنه المصنف بقوله: [ولا يلزمه^(١)] أي سيبويه (من)^(٢) اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير في مثل أحمر علماً ، [باب حاتم] أي كل علم كان في الأصل وصفاً مع بقاء العلمية؛ [لما يلزم] في (باب حاتم) على تقدير منعه من الصرف، [من اعتبار متضادين] ، يعني الوصفية والعلمية؛ لأن العلم للخصوص والوصف للعموم، [في حكم واحد] وهو منع صرف لفظٍ واحدٍ، بخلاف ما إذا اعتبر الوصفية الأصلية وسبب آخر، كما في (أسود) و(أرقم) .
وأما (أفعل) التفضيل إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ فإذا كان مجرداً عن (من) انصرف إجماعاً ولا يعتبر سيبويه^(٣) فيه الوصف الأصلي، كما اعتبره في نحو: أحمر ، وإن لم يجرّد عن (من) فممتنع اتفاقاً بين سيبويه والأخفش.

❖ حكم غير المنصرف إذا أضيف أو عُرِّفَ بِ(أل) ❖ :

[وجميع الباب] أي باب الممتنع [باللام] أي لام التعريف [أو الإضافة] أي إضافته إلى غيره، [ينجر] أي يصير مجروراً [بالكسر] أي بصورة الكسرة لفظاً أو تقديراً، وإنما لم يكتف بقوله ينجر؛ لأنّ الانجرار قد يكون بالفتح ، ولم يقل ينكسر؛ لأنّ الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً.

...

«...»

()

() :

«...» / .

()

() / :

./

«

()

وقد اختلف النحاة في هل يصرف ما كان هذا حاله أو يبقى على المنع؟ فذهب سيبويه^(١) والأكثر إلى منعه مطلقاً؛ لأنّ الممنوع من غير المنصرف إنّما هو التنوين، وسقوط الكسر تبع للتنوين، فإذا زال التنوين بغير العلتين بقي على منعه ولو دخل عليه الكسر؛ لأنّه عاد بدخول لام التعريف إلى حاله ولم يعد التنوين لامتناعه من الصرف، وذهب الزجاج^(٢) ومن تابعه إلى صرفه^(٣) مطلقاً؛ لأنّ امتناعه لمشابهته الفعل فلما ضعفت /٢١/ ب. هذه المشابهة بما هو من خواصّ الاسم، وهو اللام أو الإضافة، قويت جهة الاسمية ورجع إلى أصله، وهو الصرف.

وإنّما امتنع التنوين؛ لدخول اللام أو الإضافة؛ لأنّه لا يجامعها^(٤).

وفصلّ الأعلام الشنتمري^(٥) وغيره^(٦) من المتأخرين بأن قال: إن كان أحدُ علتيه العلمية انصرف لزوالها بوجود تعريف اللام أو الإضافة؛ إذ لا يجمع بين تعريفين وما لم يكن أحدُ علتيه العلمية، كمساجد وحبلَى وحمراء وثلاث وعطشان صفاتٍ حُكم بمنعه.

(١) / / ()
(٢) / / ()
(٣) / / ()
(٤) / / ()
(٥) / / ()
(٦) / / ()
(٧) / / ()
(٨) / / ()
(٩) / / ()
(١٠) / / ()
(١١) / / ()
(١٢) / / ()
(١٣) / / ()
(١٤) / / ()
(١٥) / / ()
(١٦) / / ()
(١٧) / / ()
(١٨) / / ()
(١٩) / / ()
(٢٠) / / ()
(٢١) / / ()
(٢٢) / / ()
(٢٣) / / ()
(٢٤) / / ()
(٢٥) / / ()
(٢٦) / / ()
(٢٧) / / ()
(٢٨) / / ()
(٢٩) / / ()
(٣٠) / / ()
(٣١) / / ()
(٣٢) / / ()
(٣٣) / / ()
(٣٤) / / ()
(٣٥) / / ()
(٣٦) / / ()
(٣٧) / / ()
(٣٨) / / ()
(٣٩) / / ()
(٤٠) / / ()
(٤١) / / ()
(٤٢) / / ()
(٤٣) / / ()
(٤٤) / / ()
(٤٥) / / ()
(٤٦) / / ()
(٤٧) / / ()
(٤٨) / / ()
(٤٩) / / ()
(٥٠) / / ()
(٥١) / / ()
(٥٢) / / ()
(٥٣) / / ()
(٥٤) / / ()
(٥٥) / / ()
(٥٦) / / ()
(٥٧) / / ()
(٥٨) / / ()
(٥٩) / / ()
(٦٠) / / ()
(٦١) / / ()
(٦٢) / / ()
(٦٣) / / ()
(٦٤) / / ()
(٦٥) / / ()
(٦٦) / / ()
(٦٧) / / ()
(٦٨) / / ()
(٦٩) / / ()
(٧٠) / / ()
(٧١) / / ()
(٧٢) / / ()
(٧٣) / / ()
(٧٤) / / ()
(٧٥) / / ()
(٧٦) / / ()
(٧٧) / / ()
(٧٨) / / ()
(٧٩) / / ()
(٨٠) / / ()
(٨١) / / ()
(٨٢) / / ()
(٨٣) / / ()
(٨٤) / / ()
(٨٥) / / ()
(٨٦) / / ()
(٨٧) / / ()
(٨٨) / / ()
(٨٩) / / ()
(٩٠) / / ()
(٩١) / / ()
(٩٢) / / ()
(٩٣) / / ()
(٩٤) / / ()
(٩٥) / / ()
(٩٦) / / ()
(٩٧) / / ()
(٩٨) / / ()
(٩٩) / / ()
(١٠٠) / / ()

❖ باب المرفوعات ❖ :

[المرفوعات]: قدم المرفوع؛ لأنه العمدة؛ إذ لا يتم الكلام إلا بمرفوع، ومرفوعات جمع مرفوع مذكر لا يعقل، وكل جمع مذكر لا يعقل فهو بالألف والتاء قياساً مستمراً، كحَمَامَات وإِصْطَبَات.

[هُوَ مَا] أي اسم **[اشتمل على علم الفاعلية]**، أي: علامة كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو والألف، والمراد باشمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديرًا أو محلًا^(١).

❖ الغطاء المثل وتعريفه ❖ :

[فمنه] أي مما اشتمل على علم الفاعلية، **[الفاعل]:** وقدمه؛ لأنه الأصل^(٢) في استحقاق الرفع عند الأكثر. وعند سيبويه^(٣) أن المبتدأ هو الأصل فيه؛ لأنه باق على ما ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدم، بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق.

قلت: ويمكن أن الموجب لتقديم الفاعل وَعَدَّ المبتدأ في ضمنه، ما رتبته من تقديم المفعول، الذي هو يقابل الفاعل في المنصوبات، وعده الحال والتمييز وغيرهما في ضمن ذلك، ولم يكن للمبتدأ ما يقابله في المنصوبات، والله أعلم.

[وهو] أي الفاعل **[ما]**، أي: اسم حقيقة أو حكماً؛ ليدخل فيه مثل قولهم أعجبنى أن ضربت زيداً ٢٢/أ. **[أسند إليه الفعل]** بالأصالة لا بالتبعية؛ ليخرج عن الحدّ تابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها. **[أو شبيهه]** أي ما شابهه في العمل، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعال التفضيل والظرف، **[إليه]** أي إلى الفاعل حقيقة أو حكماً، فيشمل الظاهر، نحو: قام زيد، والمضمر، نحو: زيد قام، والمقدّر نحو: يعجبني أن تعطي أي عطاؤك، وقول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً^(٤)

[وقدم] أي الفعل أو شبيهه **[عليه]**، أي على الاسم، يحترز من نحو: زيد قام، فإن الاسم الظاهر مبتدأ، والفاعل ضمير مقدّر مستكن في الفعل، فإنه وإن أسند إلى

()

()

()

()

()

الضمير الذي في (قام) فهو إلى زيد في الحقيقة، لكن الفعل مُؤخَّرٌ، والمراد تقديمه،
[على جهة قيامه به] أي إسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل أو شبهه به، وطريقة قيامه
أن يكون على صيغة المعلوم، أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة.

واحترز عن مفعول ما لم يسم فاعله؛ لخروجه عنه عنده، وفيه خلاف
الزمخشري فإنه عنده منه^(١)، والفاعل مرفوع بالفعل وشبهه عند سيبويه^(٢) حقيقة،

نحو: (صَدَقَ اللهُ^(٣))، و(مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا^(٤))، أو توسعاً، نحو: مات بكر، وتقطع

وتقطع الشيء، أو حكماً: وهو ما دخل عليه حرف جر، أو أضيف إليه، كقوله تعالى:

(وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا)^(٥)، و(وَلَوْلَا دَفْعُ^(٦) اللَّهِ النَّاسَ)^(٧).

تنبيه: الأغلب على كل فعل أنه يصلح أن يكون فاعله إما مفرداً أو مثنى أو

مجموعاً، إلا نحو: اختصم، واقترق، فإنه لا يكون فاعلهما إلا مثنى أو مجموعاً أو مفرداً
/٢٢/ب. معطوفاً بالواو.

❖ رتبة الفاعل ❖:

[والأصل] في الفاعل [أن يلي فعله]؛ لتنزله منزلة الجزء منه لشدة الاحتياج

إليه، ولإسكان لام الفعل له، نحو: ضربت، ولصيرورة الفعل مثنى ومجموعاً بتثنية

الضمير وجمعه في قوله تعالى: (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ)^(٨)، وقوله

()

:

/ :

."

:

/ ()

() ()

() () :

() () ()

() () /

() () :

() () :

(رَبِّ أَرْجِعُونِ)^(١)، وتأنيث الفعل لأجل تأنيثه، نحو: قامت هند، وتنزله مع الفعل منزلة

منزلة اسم واحد، في نحو: حبذا، فإنه مركب من «حبّ» وهو فعل، و«ذا» اسم إشارة، فغلبت الاسمية؛ لشرفها وصار اسماً مبتدأ ما بعده خبره، أو غلبت الفعلية، فهو فعل وما بعده فاعل على رأي، والنسبة إليهما جميعاً كالمنسوب إلى (كُنْتُ) لمن لا يزال يكثر من لفظ (كنت)، يقال فيه (كُنْتُيُّ) تنزيلاً لهما منزلة اسم واحد. وغلبت (كُنْتُيُّ) على الرجل إذا شاخ؛ لكثرة ما يقول كنت في شبابي، فسمي الشيخ الكبير كُنْتُيًّا، قال الشاعر:

فأصبحت كُنْتُيًّا وأصبحت عاجناً
وشرُّ خصال المرء كنت
وع_____اجن^(١)

وزيادتهما^(١) جميعاً، كقول الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام^(١)

فالزائد في الأصل إنما هو (كان)، ولكن لما تنزل الضمير منه منزلة الجزء حكم عليه بالزيادة كهو^(١).

[فلذلك] أي: فلأجل أنه الأصل المقتضي تقدمه على غيره من المفعولات، [جاز ضرب غلامه زيداً] بتأخير الفاعل وتقديم المفعول المتصل به ضمير الفاعل، ومن حق الضمير أن يتأخر عن المعود إليه، لكنه لما كان أصله أن يلي الفعل، فهو مقدم رتبة وإن تأخر في اللفظ، فالضمير المتصل بالمفعول متأخر رتبة وإن تقدم لفظاً، وإنما يمتنع تأخير ما يعود إليه ورتبة ٢٣/أ. ولذلك قال: [وامتنع ضرب غلامه زيداً] بتقديم الفاعل المتصل به ضمير

() : ().

() / - / () . ()

: . / /

()

()

/ ()

- - / () / /

. /

()

المفعول؛ لأنّ حقّ الفاعل التقديم والمعود إليه الضمير التأخر، فالإضمار قبل الذكر لا يصح، خلافاً للأخفش^(١)، وابن جني^(٢)، وابن مالك^(٣)، فإنّهم ذهبوا إلى تجويزه؛ لوروده في كلام الفصحاء، كقول حسان بن ثابت:

ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً^(٤)

مطعماً _____^(٥)

وقول الآخر:

ورقى نداءه ذا الندى في ذرى كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد

المجسِّد _____^(٦)

- () _____
/ / . / ()
: .. " : ()
:
" : ..
/ .. " ..
/ / / ()
/ / / ()
" : " ..
/ / / / ()
/ / / / ()
/ / / / ()

وقول الآخر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

وحسن ودّ كما يجزى سنمار ()

ســـنمار ()

وقوله:

ألا ليت شعري هل يلومن قومه

زهيراً على ما جر من كل

جائـــب ()

وأما قوله ():

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ()

فيحتمل أن الضمير عائد إلى المصدر، أي جزى رب الجزاء. وأجيب عن الجميع بأنه يجوز لضرورة الشعر ما لا يجوز في سعة الكلام، وأما نحو: أعطيت درهمه زيداً، فالأظهر جوازه؛ لأنّ المفعول الأول حقه التقديم، لما فيه من رائحة الفاعلية لكونه الآخذ.

/	/	:		()
/	/	/	/	/
	/	/	/	/
		:	:	
		.	/	
/	/	:		()
	/	/	/	/
		.	/	/
		.		()
(...)				()
	/	/		
	.	/		
-	/	/	/	()
	/	/	/	/
		.	/	/

❖ أحوال تقديم وتأخير الفاعل ❖ :

[وإذا انتفى الإعراب] الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول، [لفظاً فيهما] يعني في الفاعل والمفعول [والقرينة] المشعرة بالتمييز بينهما ، نحو: ضرب موسى عيسى، [أو كان مضمراً متصلاً] بالفعل سواء كان مرفوعاً بارزاً ، نحو: ضربت زيداً ، أو مستكناً ، نحو: زيد ضارب عمراً ، أو (موصولاً) ^(١) ، نحو: ضرب من في الدار من على الباب، [أو وقع مفعوله] يعني الفاعل [بعد إلتا]؛ لإرادة حصر الفاعل وإطلاق المفعول نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً [أو معناها] نحو: إنما ضرب زيد عمراً، وفيه تسامح؛ لأن قولك : إنما ضرب زيد عمراً ليس المفعول بعدها بل بعد ما يليها، فليتأمل. والفرق بينهما ٢٣/ب. أنّ المطلق هو ما بعد (إلتا) بلا فصل، وهو المحصور في (إنّما)، والمحصور في (إلتا) يتقدمها ويتأخر المطلق، بخلاف (إنّما)، فإنّما يتأخر المطلق بعد المحصور، فعلى هذا لا لابس في (إلتا)؛ لأنّ المطلق هو ما يليها بعدها، والمحصور غيره سواء تقدمها أو تأخر المطلق، وإنّما ألحقت بـ(إنّما) في وجوب تقديم محصرها؛ طرداً للباب، وقد جوز ^(١) الكسائي ^(١)

وابن الأنباري ^(١) تأخير محصورها عن المطلق؛ لبقائه على الحصر، واحتجا بقول مجنون ليلى ^(١):

تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد إلتا ضعف ما بكلامها ^(١)
بكلامها ^(١)

وقول الآخر:

() ()
/ () ()
:
/ ()
()
()
(/)
/ / ()
/ / / / / / ()

ولمّا أبى إلهاماً فواده

ولم يسئل عن ليلي بمال ولا
أهل ()

[وجب تقديمه] لفظاً؛ لرفع الالتباس في الأول؛ إذ كل واحد منهما يصلح فاعلاً ومفعولاً، فجعل التقديم علماً بخلاف ما لو وجدت قرينة لفظية، كوصف الفاعل أو المفعول في نحو: «ضرب موسى العالم» بالفتح، أو «ضرب موسى عيسى العالم» بالضم، أو لحوق الفعل ما يدل عليه الفاعل، نحو: «هويت موسى سلمى» فلا يجب التقديم هنا؛ لظهور القرينة ولتعدد في الثاني، ولانعكاس المعنى في الحصر في (إنما)، فلو قيل: «إنما ضرب عمرًا زيدًا» لكان المحصور هو المفعول، وذلك غير مراد [وإذا اتصل به] أي الفاعل [ضمير المفعول]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ

إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴿١﴾، ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ (١)، وقول الشاعر:

عجبت من الرزق المسيء إلهه
ومن ترك بعض الصالحين
فقيرًا ()

ولا يعترض بأن يقال أعمال المصدر باللام قليل، إذ لم يكن بصدده، وإنما المقصود وجوب تقديم المفعول وهو (المسيء) وتأخير الفاعل وهو (إلهه)، لاتصال ضمير المفعول به [أو وقع] الفاعل [بعد إله] مع التوسط بين الفاعل والمفعول، نحو: ما ضرب عمرًا إلهًا زيدًا، [أو] وقع / ٢٤/ أ . الفاعل بعد [معناها] أي معنى إله، نحو: إنما ضرب عمرًا زيدًا [أو اتصل مفعوله] أي كان المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل [وهو] أي الفاعل [غير] ضمير [متصل] به، نحو: أكرمني زيد [وجب تأخيره] أي الفاعل في جميع هذه الصور؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً أو رتبة، ولاقتضاء الحصر في الاسم الأخير في (إله) أو معناها؛ لئلا ينقلب الحصر. وفيه خلاف (١) الكسائي وابن الأنباري؛ إذ هنا لو تأخر المفعول لم يبق المحصور مؤخرًا لا لفظاً ولا معنى، بخلاف ما لو كان الحصر في المفعول، ولمنافاة توسط

()

/ / /

/ : / ()

() : ()

() : ()

() : ()

كل من الاسمين مقصوداً، وكون أوله غير مطمع في ذكر الفاعل، وآخره بشرى للسامع بما لا يحتسب، وسلامته عن إيهام التناقض الذي في بنائه للفاعل من حيث كون الأول مفعولاً يؤذن بكونه غير مقصود؛ لأنه فضلة وكونه مقدماً يؤذن بكونه مقصوداً، وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه.

❖ حذف الفعل وجوباً ❖ :

[ووجوباً] أي: حذفاً واجباً [في مثل: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

أَسْتَجَارَكَ)^(١)]، أي: في كل موضع حذف الفعل ثم فُسِّر برفع الإبهام الناشئ من الحذف، فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً، بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه، فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره، كقولك: جاءني رجل، أي (زيد). «فأحد» في الآية الكريمة فاعل فعل محذوف وجوباً، وهو (استجارك) الأول المفسر بـ(استجارك) الثاني، وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسره قائم مقامه مغن عنه، ولا يجوز أن يكون (أحد) في الآية الكريمة مرفوعاً بالابتداء؛ لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لابد من تقدير الفعل.

❖ حذف الفعل والفاعل معاً ❖ :

[وقد يحذفان معاً] الفعل والفاعل [مثل: نعم]، جواباً [للمن قال: أقام زيد؟] أي: نعم قام زيد، فحذفت الجملة الفعلية؛ لدلالة (نعم) عليها؛ لأن (نعم) لا يفيد معناه إلافراد نصاً/٢٥/أ. إلا بانضمامه إلى غيره كما سبق في حد الاسم^(٢)، وههنا أفاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير كلام معتمد - دلّ عليه ما صدقه نعم - جملة فعلية، إن كان السؤال بجملة فعلية، أو اسمية، إن كان بجملة اسمية، وإنما خص تقدير الفعل ههنا؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، وحذفهما بعد حرف التصديق جائز لا واجب.

❖ التنظير ❖ :

[وإذا تنازع الفعلان] أو شبه الفعلين، نحو: «زيدٌ مُعْطٍ ومكرمٌ عمرًا»، أو أكثر منهما كـ«صليت وباركت وترحمت على إبراهيم»^(٣) [ظاهراً] لا مضمراً، [بعدهما] وإنما قال (بعدهما)؛ لئلا يدخل المنصوب بينهما وقبلهما نحو: «سميت زيدا وضربت»، ونحو: «إيّاك ضربت وأكرمت» إذ المختار فيه إعمال الأول وفاقاً.

❖ معنى التنظير وصوره ❖ :

() : () .

()

()

()

()

./

ومعنى تنازع الفعلين للفاعل والمفعول توجههما إليه، ولهذا لا يتصور التنازع في الضمير المتصل بعدهما؛ لاتصاله بالثاني، فلا يجوز أن يكون معمولاً للأول، وأمّا الضمير المنفصل فيتصور فيه التنازع، نحو: «ما قام وقعد إلّا أنا» إلّا أنّه لما كان لا يمكن إضماره في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين، مع (إلا) التي للاستثناء؛ لأنّ (إلّا) حرف لا يصح إضماره، ولا يصح الإضمار بدونه؛ لفساد المعنى إذ المقصود إثباته، والإضمار بدونه يفيد النفي، فما بقي إلّا تقدير أنّ معمول أحدهما محذوف، كما لو كان المستثنى ظاهراً، نحو: «ما قام وقعد إلّا زيد»، وعليه قول الشاعر:

ما صمّ قلبي وأضناه وتيمّه
إلّا كواعب من دهل بن شيبان ()

وقوله:

ما جاد رأياً ولا أجدى محاولة
إلّا امرؤ لم يضع دنيا ولا ديناً ()

وفيه تقوية لمذهب الكسائي وهو جواز حذف الفاعل ().

٢٥/ب. [فقد يكون في الفاعلية] أو الاسمية لما لم يسم فاعله، [مثل «ضربني وأكرمني زيد»] وضرب وأكرم زيد، وأقائم ومكرم زيد؟، [وفي المفعولية مثل «ضربت وأكرمت زيداً»] و(هاؤم أقرء وأكتبيّة) () الآية، وأنا مكرم ومفضل زيداً

زيداً، [وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين]، بأن يكون الأول يقتضي فاعلاً، والثاني مفعولاً أو العكس، نحو: ضربني وضربت زيداً أو زيد، وقام وأكرمت زيداً أو زيد.

[ويختار البصريون إعمال] الفعل [الثاني] مع تجويز إعمال الأول ()، وإلّا

اختاروا إعمال الثاني؛ لأنّه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبدّ به دون الأبعد، كما قد اعتبر في غير ذلك مع فساد المعنى، كقوله:

كانّ ثبيراً في عرانيين وبله
كبير أناس في بجاد مزمل ()

() / /

/ / .

() / / /

/ .

/ . ()

() : () .

() / / / () .

() / /

() / .

فجرّاً (مزملاً) للجوار، وكان حقه الرفع؛ لأنه صفة لـ(كبير).
وأيضاً فلو أعملت الأول مع العطف، في نحو: قام وقعد زيدٌ ، لفصلت بين
العامل

ويختار [الكوفيون] إعمال [الأول] أي الفعل الأول ، مع تجويز إعمال الثاني. وإنما اختاروا إعمال الأول؛ لأنه أول الطالبين، واحتياجه أقدم من احتياج الثاني، و(لسلامته) (١) من الإضمار قبل الذكر، وكقول الشاعر:

إنّ الفرزدق صخرة عادية طالت فليس تنالها الأوعالا (٢)

فأعمل الأول وأضمر الثاني، وأما قولهم "في ثلاثة ذكور من البط" (٣) و"ثلاث من البط البط ذكور" وأنه روعي الأول فليس بشيء، لاحتماله أنه روعي القرب وإلا فما الأخص.

على أنه وإن كان كلا اللغتين جائزاً ، فقد شرف قول البصريين بتأييد القرآن له، وأما الشعر فكل قد أتى منه بمقتع. [فإن أعملت] الفعل [الثاني] على مذهب البصريين وقدمه؛ لاختيار الأكثر له واستعمالهم إياه، [أضمرت الفاعل] أو اسم ما لم يسم فاعله، [في] الفعل [الأول]؛ لأنه عمدة فجاز الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير، فيضمر الفاعل في الفعل الأول، [على وفق الظاهر] من إفراد وتثنية وجمع، نحو: (ضربني وضربت زيدا، ضرباني وضربت الزيدين، ضربوني وضربت الزيدين، وضربني وأكرمت زيدا، ضرباني وأكرمت الزيدين.. ٢٦/ب . إلى ضربين وأكرمت الهندات. وعليه:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليي مهمل (٤)

[دون الحذف] فلا يجوز إذا كان رافعه فعلاً؛ لأنّ الفاعل لم يثبت حذفه بحال، فلا تقول: «ضربني وضربت الزيدين» في المثني، ولا ضربني وضربت الزيدين، في الجمع بغير إضمار في الفعل الأول لما ثبت من أنّ الفاعل عمدة لا يحذف بحال. فأما إذا كان رافعه مصدرًا ، نحو: (أعجبنى قيام وعود الزيدين) فلا مانع ، لما سيأتي إن شاء الله في المصدر.

[خلاقًا للكسائي] (٥)، فيجيز الحذف؛ حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، ومعنى، وتمسكاً بقول الشاعر:

() ()
() ()
() / / /
/ - /
/ ()
(- /) / - / ()
/ / / / /

تعقب بالأرطى لها وأرادها رجال فبدت نبلهم وكليب^(١)

وكليب جمع كلب، كعبيد جمع عبد، وقد قال بذلك هشام^(٢) من الكوفيين واختاره من المغاربة السهيلي^(٣)، وأبو جعفر بن مضاء^(٤).

[وجاز] إعمال الثاني مع اقتضائه مفعولاً، والأول فاعلاً [خلاقاً للفراء]^(٥)، فإنه لا يجيز إعمال الثاني مع اقتضاء الأول فاعلاً؛ للزوم إعماله الإضمار قبل الذكر، كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل وهو عمدة، كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الأول، وتأخير ضمير الفعل الثاني منفصلاً بعد المفعول، نحو: (ضربني وضربت زيدا هو، ضربني وضربت الزيدَين هما، ضربني وضربت الزيدَين هم)، حذراً من الإضمار قبل الذكر، فإن اقتضى الثاني مفعولاً حذفته أو أضمرته.

قال الرضي: «والنقل الصحيح عن الفراء /٢٧/ أ. في مثل هذا أن الفعلين المتنازعين إن طلبا الفاعلية، نحو: «ضربني وأكرمني زيدٌ» جاز أن يعمل في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين، فنقول: ضربني وأكرمني زيدٌ، فيكون زيد

(١) / / / /

(٢) / / . / /

(٣) - /

(٤) / / / /

(٥) () . ()

(٣) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبدالله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه، صنف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة ٢٠٩ هـ، انظر بغية الوعاة ٣٢٨/٢. وانظر رأيه في التبصرة والتذكرة ١٤٩/١.

() :

() / . /

() :

() / / / / :

فاعلاً للفعلين، لكن (اجتماع) (١) المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في
في علم الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية» (٢).

[وحذفت المفعول]؛ لأنه فضلة، وقد يحذف في السعة، فكيف مع الإضمار قبل
الذكر، [إن استغني عنه]، نحو: ضربت وأكرمني زيداً ، من غير إضمار في الفعل
الأول، وما ورد من قولهم:

إذا كنت ترضيه ويرضيك
صاحب وألغ أحاديث الوشاة
فقلماً
جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود
يحاول واثراً غير تغيير ذي
وداً (٣)

وقول الآخر:

ولعت بها وأخلفت أم جندب
فزاد غرام القلب إخلافها الوعداً (٤)

فقال : إذا كنت ترضيه ، وولعت بها، وأضمر المفعول في الأول ، فللضرورة
عند الجمهور (٥)، وجائز على قلة عند غيرهم.

[وإنما أظهرت] المفعول، وذلك حيث لم يستغن عنه، كأن يكون أحد مفعولي
باب (حسبت)؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعوليه مع ذكر الآخر، لكون مضمون الفعلين
هو المفعول الحقيقي؛ لأنّ المعلوم في قولك حسبت زيداً قائماً، مصدر المفعول الثاني
مضافاً إلى الأول، أي: حسبت قيام زيد، فلا يجوز حذفه لذلك ولا إضماره؛ لئلا يلزم
الإضمار قبل الذكر في الفضلة، فما بقي إلّا الإظهار، واعترض مع حذف أحد مفعولي
باب (حسب) // ٢٧/ب. ، بأنه قد جاء في القرآن في قوله تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

يَبْخُلُونَ بِمَأْءَاتِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ) (٦)، أي بخلهم فحذف

الأول، وقول الشاعر:

() ()
() / -
() / () ()
() / / /
() / () ()
() /
() ()
() ()

لا تخلنا على غراتك إننا طالما قد وشى بنا الأعداء ()

أي: لا تحسبنا أذلاء، فحذف الثاني.

[وإن أعملت] الفعل [الأول] على رأي الكوفيين، [أضمرت الفاعل في] الفعل [الثاني] على وفق الظاهر اتفاقاً؛ لأنّ الثاني أقرب الطالبين، فالأولى إذا لم يتعدّ إلى مطلوبه مع الإمكان أن يشتغل بما يقوم مقام المطلوب، ولسلامته من الإضمار قبل الذكر، نحو: ضربت وضربني زيداً، ضربت وضرباني الزيدين.. إلى ضربت وضربني الهندات، [و] أضمرت [المفعول] في الفعل الثاني على وفق الظاهر، ولا تحذفه [على المختار]، وإن جاز حذفه؛ لئلا يتوهم أنّ مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور، نحو: ضربني وضربته زيدٌ، ضربني وضربتهما الزيدان.. إلى ضربتني وضربتهنّ الهندات، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة ():

إذا هي لم تَسْتَكْ بعود أراكة تُنْخَلْ فاستاكت به عودٌ إسحل ()

إسحل ()

وقد يحذف؛ لأنه فضلة لجواز (ضربت) من دون ذكر المفعول، وعليه قول الحماسي:

بعكاظ يعشي الناظري — من إذا هم لمحوا شعاعه ()

فأعمل (يعشي) ولم يضم في (لمحوا). وقول الآخر:

يرنوا إليّ وأرنوا من أصادقه في النائبات فأرضيه

ويرض — يني ()

()

/

/

()

()

/

/

()

/

/

()

/

/

/

/

/

/

/

()

/

بناءً منهم على أن الواو للحال، ولم يرتكبه الشاعر، وهو من الفصحاء إلا لأوليئته مع أنه لو أعمل الثاني لما احتاج إلى ذلك.

٢٨/ب . وأجيب بأن الواو للعطف أظهر من جعلها للحال، لاسيماً ومعنى الحالية غير متضح، ولذلك قال المصنف: [ليس منه لفساد المعنى] ؛ إذ لم يتوجه الأول إلى ما وجه إليه الثاني؛ لأنّ المثبت من الفعل بعد لو منفي في المعنى، والمنفي مثبت، ألا ترى أنك لو قلت: (لو أتيتني لأكرمك ولم أهنك) لكان الإكرام منفيًا، والإهانة واقعة، ولو كان الطلب موجهاً إلى (قليل)، كما أنّ (كفاني) موجه إليه، كان المعنى أنه لم يسع لأدنى معيشة، وأنه لا يكفيه القليل من المال، وأن سعيه وطلبه للقليل من المال، وهذه مناقضة، مع أنه لو كان الطلب موجهاً إلى (قليل) على معنى (إنما يطلب القليل من المال)، لحصل التناقض بينه وبين ما بعده، وهو قوله:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل وقد يُدرك المجد المؤثّل
أمثالي^(١)

مع أن (الواو)^(١) راجحة في العطف مرجوحة في الحال ، والاستشهاد هو بالراجع أو أو فيما هو نص في المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف بالمرجوح؟

❖ المفعول الذي لم يسم فاعله ❖ :

[مفعول ما لم يسم فاعله] أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه صيغ له، ولم يجعله المصنف قسمًا لشدة اتصاله بالفاعل، وقد عدّه الزمخشري فاعلاً^(١).

❖ أغراض حذف الفاعل ❖ :

هو [كل مفعول حذف فاعله] بقصد الإيجاز، كما في قوله تعالى: (وَمَنْ عَاقَبَ

بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ)^(١)، ففيه من الإيجاز ما ليس في قولك، ومن عاقب أحداً بمثل
بمثل ما عاقب به ذلك الأحد .

أو لتقويم الفواصل ، كقوله تعالى: (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى)^(١).

()
/ / / / / / /
()
()
()
()
() : () .

أو كان بحيث لا يتصور صدور الفعل إلا عنه، نحو: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) (١)

فيترك ذكره إحالة على العقل .

أو يكون فاعله غير مقصود أو مجهولاً ، نحو: سُرق المتاع.

أو لإيثار/٢٩/ أ . غرض السامع، ك هُزم عدوك، أو المتكلم، كقول الشاعر:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم
بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل (٢)
أَكُن

أو لإصلاح النظم (٣) ، كقول عنتره:

وإذا شربت فإني مستهلك مالي وعرضي وافر لم يكلم (٤)

أو لتوافق القوافي، كقول لبيد (٥):

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع (٦)

لأنه لو جعل الفعل من المتكلم، لنصب الودائع، وتخالفت القوافي.

وقد يرد لتعظيم الفاعل واحتقاره أو خوف منه أو عليه.

❖ ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه ❖ :

[وأقيم هو] أي المفعول [مقامه] أي مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه؛
لتنزله منزلته في كل ماله على الأصح، [وشرطه] أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في

()	:	() .
()	:	() .
()	/	/
()	/	/
()	:	:
()	/	- /
()	/	/
()	.	.
()	.	.
()	:	() () .
()	/	/
() () ()	.	.

حذف فاعله، وإقامته مقام الفاعل، إذا كان عامله فعلاً، [أن تُعَيَّر صيغة الفعل إلى فعل] في الماضي، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، [ويُفَعَّل] في المضارع، بضم أوله وفتح ما قبل الآخر، سواء كانا ثلاثيين أو أكثر، بشرط أن لا يكون أحدهما مضاعفاً ولا معتلاً، [ولا يقع] موقع الفاعل [المفعول الثاني من] مفعولي [باب علمت]؛ لإسناده إلى المفعول الأول إسناداً تاماً، فلو أسند الفعل إليه لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه، [ولا الثالث من باب أعلمت]؛ إذ هو في الإسناد والإسناد إليه، كما في (علمت)، فلا يصح، وقد قيل هو غير ممتنع إذا أمن اللبس، نحو: «عَلِمَ منطلق أخاك» في (علمت أخاك منطلقاً)، وأعلمت زيداً عمراً منطلقاً^(١)؛ لأنّ المعلوم أنّ الانطلاق إنّما هو من الأخ في في الأول، ومن عمرو في الثاني.

[والمفعول له] لا يَنَاب مناب الفاعل؛ لأنّ من شرائط حذف اللام منه أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن^(٢)، فإذا غيرت الصيغة زال الموجب لحذف اللام؛ لأنه لم يبق فعلاً^(٣) لفاعل الفعل المعلن/٢٩/ب. ، فتتعيين اللام إذ ذاك ، نحو: ضُرب للتأديب ، فالإسناد حينئذٍ إلى الحرف^(٤)، أعني المجرور بالحرف لا إلى المفعول له.

[والمفعول معه كذلك] لا يَنَاب؛ لأنّه لا يخلو من أن تُنْبِيه مع الواو أو مع حذفها، فإن أنبته معها، فلا يجوز الفصل بين الفعل وما هو كالجاء منه، وهو الفاعل، وإن حذفها لم يكن مفعولاً معه.

وكذلك لا تتاب الحال مناب الفاعل ؛ لقلّة مجيئها في الكلام فلا تتاب عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه. وأمّا التمييز فجوزة الكسائي^(٥)، فيقال في: طاب زيدٌ نفساً، طَبِيت نفس زيد . [وإذا وجد المفعول به] في الكلام الذي حذف فاعله مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل، [تُعَيَّن] الإنابة [له]؛ لأنّه لما توقف تعقل الفعل على الفاعلية وعليه، كما أنّ الضرب مثلاً لا يمكن من غير ضارب، كذلك لا يمكن من غير مضروب ، فكان أكثر شبيهاً به، فأنيب منابه دون غيره من سائر المفاعيل، لأنّها بغير هذه الصفة، [تقول: ضُرب زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره، فيتعيّن: زيداً] أي: إنابة زيد مناب الفاعل عند البصريين^(٦)؛ إذ هو المفعول به ولا يَنَاب غيره منابه مع وجوده، خلافاً للكوفيين^(٧)، فإنّهم ينيبون غيره

() ()

() :

() :

() ()

() /

()

() / / /

سواء تقدّم المفعول به أو تأخر، ومنه قراءة^(١) أبي حفص (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا

كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(٢)، وتابعهم الأخفش^(٣) في إنابة غير المفعول به بشرط تقدمه على

على المفعول به، كقول الشاعر:

لم يُعِنَ بالعلياء إلا سيِّداً
ولا شفى ذا العي إلا ذو الهدى^(٤)
الهدى^(٥)

وقول الآخر:

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا
بِهِ وَقِيَتْ الشَّرُّ مُسْتَظِيرًا^(٦)

وقول جرير^(٧):

ولو ولدت فقيرة جرو كلب
لسُبَّ بِذَلِكَ الجرو الكلابا^(٨)

[فإن لم يكن] أي لم يوجد المفعول به في الكلام [فالجميع] أي ما سوى المفعول به [سواء] في جواز إنابة أيها مناب الفاعل [و] إنابة المفعول [الأول / ٣٠/ أ].

()

/ / /

. / / ()

() : () .

. / / / ()

/ / / ()

. / / /

/ / / ()

.

()

() (-) (/) .

()

/ / / /

. / /

من باب أعطيت أولى من [إنابة المفعول الثاني] عند جمهور البصريين^(١)؛ لأنّ في الأول راحة من الفاعل؛ لكونه الآخذ ولكون الإعطاء إنّما وقع على الدرهم^(٢).
 ويجوز إنابة الثاني إن أمن اللبس نظراً إلى كونهما مفعولين، فأما مع اللبس نحو: أعطيت زيداً عمراً، فيناب الأول لا غير، لعدم القرينة، ومثله كسوت عمراً جبة، فتقول: كسيت عمراً جبة، أو عمراً جبة، ونحو: ذلك.

❖ المبتدأ والخبر ❖ :

[ومنها] أي المرفوعات ، [المبتدأ والخبر] جمعهما في فصل واحد ، للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما، واشتراكهما في (العامل)^(١) المعنوي.

[فالمبتدأ هو الاسم] لفظاً أو تقديرًا، ليشمل نحو: (وَأَنْ تَصُومُوا)^(٢)،

[المجرد عن العوامل اللفظية] حقيقة، كنواسخ المبتدأ ، وهي أفعال القلوب والأفعال الناقصة، والحروف المشبهة^(٣)؛ لأنها لو دخلت عليه غيرت حكمه، فأراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى؛ لئلا يخرج ، نحو: بحسبك درهمٌ ، وما في الدار من أحد، و(هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرِ اللَّهِ)^(٤)، لزيادة الجارّ، فهو في تقدير: حسبك درهمٌ ، وما وما في الدار أحدٌ ، وهل خالق غير الله.

[مسنداً إليه]، الخبر حقيقة ، مثل: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ أبوه قائمٌ ، أو تقديرًا ، نحو:

(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)^(٥) ، و(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتُمْ أَمْ لَمْ

() / /

() ()

() / ()

() : () .

() ()

() : () .

() : () .

تُنذِرُهُمْ^(١)، وهو في تأويل: صيامكم خيرٌ لكم، والإنذار وعدمه سواء، وكذا: (تسمع

(تسمع بالمعيدي)، أي: سماعك بالمعيدي، كما تقدم^(٢).

وقد احترز بقوله (مسنداً إليه) عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ، لأنهما لا يكونان إلا مسندين، ولذلك نص على القسم الثاني من المبتدأ بقوله: [أو الصفة] مشتقة كانت، كضارب ومضروب وحسن، أو جارية مجراها، كقرشي نسبة إلى قریش، [الواقعة بعد حرف النفي] كـ (ما، ولا، وإن)، [وألّف الاستفهام] وما، ومن، وهل، وكيف، ومتى، وأين، وكم، وأيّان؛ لأنه لا يجوز الابتداء بها إلا إذا اعتمدت على أحد ما ذكر، وعن سيبويه^(٣) جواز الابتداء ٣٠/ب. بها من غير اعتماد مع قبح، وأجازه الكوفيون والأخفش^(٤) من غير قبح، كما أجازوا إعمال الظرف بلا اعتماد، في نحو: في الدار زيد، وكقول زهير^(٥):

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يا لا^(٦)

(فخير) مبتدأ، و(نحن) فاعل سادُّ مسد الخبر، ولا يجوز كون (نحن) مبتدأ و(خير) خبراً؛ للزوم الفصل بالمبتدأ بين أفعال التفضيل ومعموله الذي هو (من) بأجنبي وهو المبتدأ.

وقال أبو علي^(٧): إنَّ (خير) خبر لمبتدأ محذوف، و(نحن) الظاهر توكيد تقديره تقديره: نحن خير نحن عند الناس منكم، وهو كذلك غير جائز للفصل، فالأحسن ما تقدم من كون (خير) مبتدأ، و(نحن) فاعل سادُّ مسد الخبر؛ لأنَّ الفاعل مع الفعل كجزء منه فلا يضر الفصل. [رافعةٌ لظاهر] نحو: أقائم زيدٌ؟، قال الشاعر:

() : () .

()

() /

() /

()

() /

() : () /

() / () /

:

() /

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلْمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا
إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطْنًا (١)

أو مضمّر منفصل، نحو: أَقَائِمُ أَنْتِ؟ وَمَنْعَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَجَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ (١)، وهو الأصح ، لقوله تعالى: (أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِ هَيْمٍ) (١)، وعليه قوله:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْهَدِي أَنْتَمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ
أَقَطَعُ (١)

وقوله: فَلَ بَاسِطٍ خَيْرًا وَلَا دَافِعٍ أَدَى
مِنْ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ (١)

وخرج الضمير المتصل، فلا يصح أن قاعدًا - في قولك: أَقَائِمُ زَيْدٍ أَمْ قَاعِدٌ؟ - متبدأ؛ لأنّ الضمير المستتر فيه لا يسدُّ مسدَّ الخبر، واحترز بقوله (رافعة لظاهر) عن نحو: أَقَائِمَانِ الزَيْدَانِ؟ ؛ لأنّ (أقائمان) رافع لضمير عائد إلى (الزيدان)، ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته، [مثل: زيد قائم] هذا مثال المبتدأ، [وما قائم الزيدان]، مثال الصفة الواقعة بعد النفي، وهذا / ٣١/ أ. لا يصح إلّا على لغة بني تميم، فإنهم يرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر، لا على لغة أهل الحجاز كما سيأتي (١).

وأجري (غير) مجرى (ما) النافية في نحو قوله:

() / /
/ /
() / /
() : () .
() / /
() / /
() / /
() ()

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهْمُ — وَ لَا تَغْتَرَّرُ بِعَارِضِ سِلْمٍ (١)

(فغير) مبتدأ لا خبر له مضاف إلى (لاه) و(عداك) مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر وأغنى غناه، ومرفوعه مخفوض بالإضافة لفظاً، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قال (ما لاهٍ عداك) ومنه قوله:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَ الْحَزْنَ (١)

[وأقائم الزيدان] مثال الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، وما بعدها مرفوع بالفاعلية سادَّ مسدَّ خبرها، وزاد أبو علي (١): أقل رجل يقول ذلك (إلّا زيد) وكذا قولهم: خطيئة يوم (١) لا أصيد فيه، أي قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلّا زيداً، في الأول، ويخطئ يوم لا أصيد فيه، في الثاني، وهي مبتدآت لا أخبار لها، لما فيها من معنى الفعل، ولا تدخل نواسخ المبتدأ عليها، لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر. وزاد أبو عمر (١) «رُبَّ» (١) في قولك: رُبَّ رجلٍ يقول هذا، وجعلها مبتدآت لا خبر لها، كـ«أقلَّ رجلٍ» لما فيها من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي.

[فإن طبقت مفرداً] نحو: (أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِّ الْهَتَى يَكَابِرْهِيمُ) (١)،

وأقائم زيدٌ؟ ، [جاز الأمران] أن يكون ما بعدها (فاعلاً ساداً) (١) مسد الخبر، أو مبتدأ ما قبله خبره، وأمّا لو طباقته تنثية وجمعاً نحو: أقائم الزيدان؟، وأقائمون الزيدون فهي خبر لا غير. /٣١/ ب. فهنا ثلاث صور:

() / /

() / / - /

() / / - / /

() / / /

() /

() :

() /

() (- /)

() / () /

() : () :

() : () :

أحدها: أقائمان الزيدان، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان مبتدأ، وأقائمان خبر مقدم عليه.
وثانيها: أقائم الزيدان، ويتعين حينئذ أن يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر.
وثالثها: أقائم زيد، ويجوز فيه الأمران.

[والخبر هو المجرّد] ولم يقل هو الاسم ؛ ليدخل نحو: (قام)، في قولك: زيد قام؛
لأنّها جملة فعلية، و(في الدار) في نحو: زيد في الدار، ونحو ذلك.
[المسند] فلما دخل في الحدّ الصفة المتقدمة أخرجها بقوله **[المغاير للصفة
المذكورة]** في قسمي المبتدأ، والفرق بينها وبين الخبر في الإسناد، أنّ الخبر مسند إلى
ما تقدمه لفظاً وتقديراً، وهي إلى المتأخر عنها^(١).

❖ العامل في المبتدأ والخبر^(١) ❖ :

فالعامل عند البصريين هو الابتداء، وهو عندهم تجرد الاسم للإسناد إليه وفي الخبر
أيضاً عند الزمخشري^(٢) والجزولي^(٣) لطلبه لهما على السواء ، وعند^(٤) سيوييه: أنّ
أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ. وقال الكسائي والفراء^(٥) هما يتزافعان، واستحسنه
الرضي^(٦)، وقال بعض الكوفيين^(٧): المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه؛
إليه؛ لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد، والعامل في المبتدأ الثاني تجرده عن
العوامل لإسناده إلى غيره.

❖ أصل المبتدأ التقديم ❖ :

[وأصل المبتدأ التقديم] لأنه محكوم عليه ولا بد من تقدمه لفظاً أو حكماً، ليحكم
على متحقق، ٣٢/أ. ولا ينتقض بتقدم الفعل على الفاعل مع أنّه محكوم عليه بالفعل؛
لأنّ مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وقيل^(٨): لأنّ المبتدأ ذات والخبر حال من
أحوالها، والذات متقدمة على أحوالها. **[ومن ثمّ]** أي: من أجل أنّ أصل المبتدأ التقديم

- ()
() / / /
() / / - / -
() / - /
()
()
() / / - / /
() (/ -) () (/ -)
()
() / /
() / () /
() / /
()

لفظاً [جاز: في داره زيد،] باتصال ضمير المبتدأ بالخبر المقدم ، ولم يكن من الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ ما يعود إليه الضمير مقدم رتبة؛ لأصالة التقدم، وهو متفق على جوازه. وجوز البصريون^(١) مثل: في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند، للاتفاق على استحقاق المبتدأ التقديم، فكذا ما هو كالتتمة له كما في أقوالهم: "في أكفانه درجُ الميت"^(٢) قال الشاعر:

بمسعته هلك الفتى أو نجاته
فنفسك صن عن غيرها تك
ناجياً^(٣)

[وامتنع: صاحبها في الدار.] باتصال ضمير الخبر في المبتدأ؛ لكونه من الإضمار قبل الذكر؛ إذ المبتدأ في محله لفظاً ورتبةً ، والخبر كذلك، فلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً

()

()

()

إجماعاً. قال الرضي^(١): «ومن جَوَزَ ثمة ضرب غلامه زيداً، ينبغي أن يجوز هنا ؛ لأنّ لأنّ طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول، بل أشد».

❖ مسوغات الابتداء بالنكرة : ❖

[وقد يكون المبتدأ نكرة] وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لإفادتها، والمطلوب إنّما هو الحكم على الأمور المفيدة، [إذا تخصصت بوجه ما] أي: بأي وجه من وجوه التخصص؛ ليقلّ اشتراكها فتقرب النكرة من المعرفة. ٣٢/ب. إمّا موصوفاً بظاهر، [مثل]: (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ)^(١) [لفظ (العبد) يشترك فيه المؤمن والكافر، فحيث وصف بالمؤمن قلّ الاشتراك، وتخصص بالصفة فجعل مبتدأ و(خير) خبره.

أو بمقدّر ، نحو: "شَخْبٌ فِي الْإِنَاءِ وَشَخْبٌ فِي الْأَرْضِ"^(٢) ، وهو مثلٌ لمن يصيب مرة ويخطئ أخرى، وقوله:

وما برح الواشون حتى ارتموا
بنينا
وحتى قلوب عن قلوب
صوادف^(١)

أي قلوب منا عن قلوب منهم.

ويجوز حذف المبتدأ النكرة الموصوفة؛ لدلالة الصفة عليه كقولهم: "ضعيفٌ عاذ بقرملة"^(٣)، أي إنسان ضعيف إلّجأ إلى ضعيف. والقرملة شجرة ضعيفة.

أو مصدرًا^(٤) بهمزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة، تحقيقاً، نحو: [أرجل في الدار أم امرأة؟]؛ لاختصاصه بثبوت أحدهما عند المتكلم، أو تقديرًا كما في (كم) الاستفهامية ، نحو: كم رجلاً عندك؟؛ لأنّ المتكلم إمّا استفهم عن التعيين لا عن الحكم نفسه، فهو يعلم أنّ عنده مقداراً منهم غير معلوم.

() / .

() : () .

() / / / /

() .

() / ()

() / . /

() / " " /

() / : ()

() () (...)

شر عظيم أهر ذا ناب، وقد يكون الهر للكلب خيراً، لقدوم صديق غائب ، فيكون التأويل ما أهرّ ذا ناب إلّا خير، أو خيرٌ عظيمٌ أهرّ ذا ناب، والله أعلم.
وكذا كل نكرة أخير عنها بجملة فعلية، فيكون في المعنى فاعلاً نحو: رجل جاء، إذ المعنى ما جاء إلّا رجلٌ، والفاعل لما كان محكوماً عليه قبل ذكره صار كأنه موصوف في المعنى، ولذا شاع تنكير الفاعل مع كونه مسنداً إليه كما في المثل: "تُكَلُّ أرْأمَهَا ولَدًا" (١)، أي: ما أرامها ولداً إلا تُكَلُّ، وعليه قول الشاعر:

قَدْرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيَّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارٌ (١)

بَدَارٌ (١)

(وقوله) (١) :

قضاء رمى الأشقى بسهم شقائه وأخرى بسبيل المجد كل سعيد (١) أي : ما أحلك ذا المجاز إلّا قدر، أو قدرٌ عظيمٌ أحلك.

أو بتقديم الخبر نحو: [في الدار رجلٌ]؛ لأنك ذكرت حكمه قبل ذكره فكأنك وصفته، وكذا كل نكرة يخبر عنها بما تعين للخبرية، من جار ومجرور مختص كما ذكر، أو ظرف مختص نحو: عندك مال، أو جملة مشتملة على فائدة نحو: قصدك غلامه رجلٌ (١)؛ لا تساعهم في الظروف ما لم يتسعوه في غيرها، أو منسوباً إلى المتكلم المتكلم في الأصل، ثم رفع ليفيد الثبوت ، نحو: [(سلام عليك) (١)] فهو بمعنى سلامي، /٣٣/ب. أي سلامٌ مني، فكأنه موصوف في المعنى. واعترضه الرضي بأنه غير مطرد في الدعاء، بنحو: ويل لزيد، إذ ليس المراد به، ويلى لزيد، بل المراد ويل مطلق بمعنى الهلاك لزيد ، فكان الأولى أن يقال : تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً ورفع؛ لإرادة الثبوت والاستمرار، وكان أصله: سلمك الله سلاماً ، فحذف الفعل ؛ لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوباً، والنصب يدل على الفعل، والفعل

() / / -

() / :

() /

() / / / /

() / /

()

() / /

() ()

() / / ()

() :

أو تالية لفاء الجزاء ، نحو: «إن ذهب عير فعير في الرباط»^(١).

وكذا كلمات الشرط، نحو: «من صمت نجا»^(٢)، و«إن امرؤاً هلك»^(٣)، و من

و من ضربت ضربته.

واختلف في الخبر فقال الأندلسي^(٤): هو الشرط فقط؛ لخلو الجزاء من الضمير
الضمير مع الارتفاع دون الشرط ، وقيل: بل هما معاً؛ لأنهما بسبب كلمة الشرط
كالجملة الواحدة، قال سيبويه^(٥): ويصح المبتدأ نكرة من غير تخصيص، كقوله تعالى:

تعالى: (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿١٣﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)^(٦)، وكم مالك؟ (وخير) في

في قولهم: "اقصد رجلاً خيراً منه أبوه" ، و"أمتٌ في الحجر لا فيك"^(٧)، و"شهرٌ ثرى
وشهرٌ ترى وشهرٌ مرعى"^(٨). والأمت: الاعوجاج ، فهو دعاء بالخير، كأنه قيل
استقمت بغير عوج.

() / / / /
() . ()
() . ()
() . ()
() : ()
()
() (/)
() / /
() :
() : "..."
() : "..."
() (-) :
() / / / /
() () /
() : /
... () / /

وفي نجم الدين^(١) قال ابن الدهان^(٢) وما أحسن ما قال: «إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت»، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب انقض الساعة، لحصول الفائدة، ولا يجوز أن يقال: رجل قائم لعدمه، وهذا القول أقرب إلى الصواب .
والخبر قد يكون مفرداً جامداً فلا ضمير فيه، نحو: هذا زيد، أو زيد حجر، ٣٤/أ وقد يكون مشتقاً ففيه ضمير، وهو الدالُّ على متصف، سواء كان مصوغاً من مصدر مستعمل كضارب، ومضروب، وحسن وأحسن، أو مصدر مُقَدَّر: كـ(رَبْعَة) ، وقد يكون جامداً ولكنه مؤول بالمشتق ، نحو: زيد أسد، فإنه هنا بمعنى شجاع، وشجاع مشتق وفيه ضمير، ومنه قول الشاعر:

تُخَبِّرُنَا بِأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ وَأَنْتَ الْبِلْسَكَاءُ بِنَا لَصُوقًا^(٣)

قال الأصمعي^(٤): الأحوذِيُّ: المشمَّر في الأمر القاهر الذي لا يشدُّ عنه شيء ، والبلسكاء: حشيشة تلصق بالثياب، وكلاهما إمَّا مغاير للمبتدأ لفظاً متَّحد به معنى، نحو: زيد ضارب، وهذا زيدٌ، أو متَّحد به لفظاً، ودالٌّ على الشهرة وعدم التغيير، كقول بعض طيء:

خَلِيلِي خَلِيلِي دُونَ رَيْبٍ وَرَيْبًا أَلَانَ امْرُؤٌ قَوْلًا فُطِنَ خَلِيلًا^(٥)

أي خليلي من لا أشك في صحة خلته، وقال أبو النجم^(٦):

أنا أبو النجم وشعري شعري^(٧)

()	/	/	.	/
()	:			
()	.	/	.	.
()	.	()	.	.
()	.	/	/	/
()	.	/	.	.
()	.	/	/	/
()	.	()	.	.
()	/	/	/	/
()	.	/	/	/
()	:	/	/	/

أي ذلك الشعر المعروف بالجزالة، أو مغاير له مطلقاً دال على التساوي في الحكم حقيقة، كقوله تعالى: (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) (١)، أي: أزواجه (□) في التحريم

والاحترام، كأمهات المؤمنين، أو مجازاً كقوله:

ومجاشعٌ قصبٌ هوت أجوافها
لو يُنْفَخُونَ مِنَ الْخُنُورَةِ
ط_____اروا (٢)

والخنورة الضعف، أو قائم مقام مضاف، كقوله تعالى: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ نَوَّامِنَ

بِاللَّهِ) (٣) أي البرُّ برُّ من آمن بالله، وكقوله تعالى: (هُمَّ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ) (٤)، أي

أي نوو درجات، أو مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى، نحو: زيد صوم، مبالغة، ولا يصح أن تقدره ذو صوم؛ لأنه يصدق على من صام يوماً واحداً بأنه ذو صوم، وإنما يقال ذلك لمن أدام الصيام، والمعنى بالعين، نحو: نهاره صائم، وقوله تعالى:

(وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا) (٥).

[والخبر قد يكون جملة] اسمية، [مثل: زيدٌ أبوه قائمٌ، و] فعلية: نحو: [زيدٌ قام أبوه]، ولم يذكر الظرفية؛ لأنها راجعة إلى الفعلية، ويصح طلبية، كقوله تعالى:

(بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ) (٦)؛ ولاتفقهم على جواز الرفع في نحو قولهم: فأما زيد

زيد فاضربه، خلافاً (٧) لابن الأنباري، وبعض الكوفيين (٨)، وهم محجوجون بالآية

() : () .

() : " "

() / / ()

() : () .

() () .

() : () .

() : () .

() / - /

() / .

الكريمة، ويصح قسمية، كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ

سُبُلَنَا) (١)، و(وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي

الدُّنْيَا حَسَنَةً) (٢)، خلافاً (٣) لثعلب، والآيات شاهدة بسقوط ما ادَّعاه. وكذا قول

الشاعر:

جَشَاتُ فقلت اللد خشيت ليأتين وإذا أتاك فلات حين مناص (٤)

الجشأ: نهوض النفس لخوف أو فزع.

[ولابد من عائد] إلى المبتدأ؛ ليربطها به، فإن كان مما يصح أن يكون هو إياها،

استغني عن الضمير، كما في ضمير الشأن والقصة، نحو: (قل هو الله أحد) (٥)،

/٣٤/ ب. و(فإذا هي شخصة أبصر الذين كفروا) (٦)، ويكون المبتدأ داخلاً في

في مجموع الخبر (٧) كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا

() : () .

() : () .

() ()

/

() : () / () .

() / () / () /

() : () .

() : () .

()

":

() : () :

الصَّلَاةُ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ^(١). لدخول (من يُمَسِّكُ بِالْكِتَابِ وَأَقَامَ
 الصلاة) في جملة (الصالحين)، فإن لم يكن كذلك فلا بد من عائد ضمير ظاهر، نحو:
 زيد أبوه قائم، و(اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢)، أو ما يقوم مقامه كاسم الإشارة في قوله
 تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(٣)، واللام في نحو: نعم الرجلُ.

وقد يقوم المظهر موضع المضمرة للتفخيم قياساً، كما في قوله تعالى: (الْحَاقَّةُ

﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ^(٤)) أي ما هي، وإن لم يقصد به التفخيم جاز في الشعر عند سيبويه^(٥)،

بشرط أن يكون بلفظ الأول، كقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِرِ^(٦)

وأجازه الأخفش بغير لفظ الأول في الشعر وغيره^(٧). وحمل الرضي^(٨) عليه قوله:

(الَّذِينَ نَوَامِنُوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ

(

." / .

() : () .

() : () .

() : () .

() : (-) .

() / .

() . : .

." / . / . / .

() / .

() / .

عَمَلًا^(١)، أي بمعنى إبتأ لا نضيع أجرهم، ومنعه^(٢) بعضهم، وردّه الرضي قال: ولا ولا وجه للمنع.

[وقد يحذف] العائد للعلم به قياساً في المجرور بمن، والجملة الخبرية ابتدائية، فالمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول نحو: "البُرُّ الكَرُّ"^(٣) بستين" أي منه؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف الجار والمجرور معاً، والجار والمجرور صفة لعوده إلى منكر في المعنى، فإن الألف واللام في (البرُّ والكُرُّ) للجنس، فالتعريف غير مقصود قصده، فهو كما في (اللئيم) في:

ولقد أمرُّ على اللئيم^(٤)

قال الفراء^(٥): وكذا الضمير المنصوب إذا كان مفعولاً به، والمبتدأ لفظ (كل)،

كقوله تعالى: (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)^(٦)، أي وعده، وقول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع^(٧)

أي : لم أصنعه، وقوله:

ثلاثٌ كُلهنَّ قتلتُ عمداً فأخزى الله رابعة تعود^(٨)

() : () .

() / .

() :

() .

() :

/ / / / -

/

/

() /

() : () .

() /

/ /

/ / ()

/ / / /

وقد يحذف إذا كان منصوباً بفعل لفظاً، كقوله:
فَأَقْبَلْتَ زَحْفًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَبِستَ وَثُوبٌ أَجْرٌ (١)

أي : لبسته وأجره. أو شبه الفعل. كقوله:
وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا
عَارِفٌ (٢)

أي : عارفه. أو الظرف كقوله:
* فَيَوْمٌ نُسَاءٌ وَيَوْمٌ نُسْرٌ (٣) *

أي: نُسَاءٌ فِيهِ وَنُسْرٌ فِيهِ. أو بإضافة اسم الفاعل كقوله:
سُبُلَ المعالي بنو الأعلين سالكة والإرثُ أجدرُّ من يحظى به
الوالدُ (٤)

٣٥/أ. ولا يحذف المرفوع نحو: الزيدان ضُربا؛ لكونه عمدة، ولا المنصوب بحرف، نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ؛ للإلباس، ولا المجرور بإضافة غير صفة، نحو: زيد أبوه قائمٌ؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وأمَّا مع كونه صفة فيجوز حذفه، نحو: زيد عمرو ضاربه، فيجوز: زيدٌ عمرو ضاربٌ.

/	/	/	()
/	.	/	()
/	/	/	()
/	.	/	/
/	/	/	()
.	/	/	()
.	:	.	()
/	*	/	*
/	.	/	/
.	()	/	/
.	/	/	/
.	/	/	()

[وما وقع ظرفاً] أي الخبر الذي وقع ظرف زمان، أو مكان أو جاراً ومجروراً، وإثما لم يذكر المصنف الجار والمجرور مع الظرف؛ لإجرائه مجراه في جميع أحكامه، فاكتفى بالظرف عنه، [فالأكثر] من النحاة هم البصريون وسيبويه^(١) وغيرهم [أنه مقدرٌ بجملة]، ف(زيد) في نحو: زيدٌ عندك، مبتدأ والخبر هو عندك، مقدرٌ بجملة هي (استقر) عندك؛ لأنّ الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير، فالأصل أولى في العمل.

وهل هو للفعل أو لغيره؟ خلاف، فعند أبي علي أنّ العامل الظرف نفسه لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه^(٢). وقال غيره: العامل المقدر؛ لأنّ الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاته اسم الفاعل ونحوه، ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق^(٣)، وأبو علي إلى أنه انتقل إلى الظرف^(٤)؛ لأنه يؤكد كقوله:

فإن يك جثمانى بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع^(٥)

أجمع^(٦)

ويعطف عليه، كقوله:

عليك ورحمة الله السلام^(٧)

وينتصب عنه الحال، كقوله تعالى: (فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٨)،

وذهب الأخفش والكوفيون^(٩) إلى أنّ الخبر مُقَدَّرٌ بمفرد، لإفادته الثبوت، واحتجوا بقوله

() / () .
() / - / .
() / .
() / / .
() / () /
- / / / / /
. /
() :
.
/ / / / /
/ / / / /

بقوله تعالى: (فَلَمَّا رَوَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ) (١)، وأجاب الرضي (٢) بأن معنى هنا ساكن غير متحرك لا بمعنى كائن.

تنبيه: اعلم أن ظرف المكان يجوز الإخبار به عن الشيء سواء كان جثة أو حدثاً، نحو: زيدٌ أمامك، أو القتال أمامك، وعمرٌو عندك، أو الفضل والجود عندك، فإن كليهما مفيد واحتمال تحققه (٣) بعيد، وأما ظرف الزمان فلا يخبر به إلا عن حدث غير مستمر ليفيد، ويبعد احتمال تحققه، فلا يجوز: زيدٌ يوم الجمعة، ولا طلوع الشمس يوم الخميس؛ لعدم الفائدة ولكن تقول: القتال يوم الجمعة، أو قدوم (٤) الأمير يوم الخميس، أو غير ذلك، مما يبعد احتمال تحققه.

❖ تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وعكسه ❖ :

[وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام] أي: على معنى وجب له صدر الكلام، وهو إما الاستفهام، ٣٥/أ. [مثل: مَنْ أبوك؟] وأيُّهم أفضل؟ وكم مالك؟ أو المضاف إليه، نحو: غلامٌ من عندك؟، أو ضمير الشأن، نحو: هو زيد منطلق، أو في معناه، نحو: كلامي زيد منطلق، أو مصدرٌ بلام الابتداء ، نحو: لزيد في الدار، أو (ما) التعجب نحو: «ما أحسن زيدا!»، وقال بعض النحاة في قوله «مَنْ أبوك؟»: «إنَّ «أبوك» هو المبتدأ ، لكونه معرفة، و(مَنْ) خبره الواجب التقديم على المبتدأ ؛ لتضمنه معنى الاستفهام.

[أو كانا معرفتين] متساويين في التعريف أو غير متساويين، ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ، والآخر خبراً، نحو: زيد المنطلق، [أو متساويين] في التخصيص لا في قدره، حتى لو قيل: غلام رجل صالح خير منك، لوجب تقديمه أيضاً [نحو: أفضل منك أفضل مني] وهذا مع عدم القرينة، ليكون دفعا للاشتباه. فأما لو وجدت قرينة معنوية دالة على تعيين المبتدأ، كقوله:

-
- () : () .
() / () / .
() : () .
() / .
())
() .
() () .

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعد ()

وقول أبي تمام ():

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابُهُ

وأرْيُ الجنى اشتارته أيدِ

عواسل ()

جاز التقديم والتأخير لعدم اللبس، أي بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الأفاعي، [أو كَانَ الْخَبْرُ فِعْلاً لَهُ] بحيث أن المبتدأ لو تأخر لصلح أن يكون فاعلاً، احترازاً عما لا يكون فاعلاً، كما في قولك: زيدٌ قام أبوه، فلا يجب تقديم المبتدأ على الخبر؛ لجواز قام أبوه زيد، لعدم الإلباس [مثل زيد قام، ووجب تقديمه] أي تقديم المبتدأ على الخبر؛ للتصدير في الأول، وهو «مَنْ أبوك؟»، والإلباس في الثاني، وهو حيث كانا معرفتين، وكذا في الثالث حيث كانا متساويين، ومصير المبتدأ فاعلاً في الرابع، وهو حيث كان فعلاً له مفرداً، فإذا كان مثنى، مثل الزيدان قاما، أو مجموعاً، مثل الزيدون قاموا، ووجب تقديمه كذلك؛ لأنه لو تأخر المبتدأ التبس بالبدل من الفاعل.

[وإذا تضمن الخبر المفرد] لا الخبر الجملة فلا يجب تقديمها إذا صُدِّرت بما له صدر الكلام؛ لأنَّ تصدُّره () إياها كافٍ، [ما له صدر الكلام] كالاستفهام [مثل: أين زيد؟] فزيد مبتدأ، وأين خبره، وقُدِّم الخبر؛ لأن له صدر الكلام، ولا يصح أن يجعل (أين) مبتدأ، وإن استحق التصدير لكونه ظرفاً، فلا يسند إليه، وشرط المبتدأ أن يسند إليه، فإن قيل قد قلت: إنَّ ما وقع ظرفاً، فالأكثر أنه مقدر بجملة، وهنا وصفتموه بأنه مفرد حيث قلت: وإذا تضمن الخبر المفرد. فالجواب أن لفظ (أين) اسم مفرد، وهو مقدر بالجملة هنا كما قدر هناك، وإمَّا قال المفرد؛ لئلا تدخل الجملة الملقوطة، ولا يقع من

() . . : / /

/ () /

/ /

() :

() / / - .

/ / /

/ : / : : .

/ .

() ()

مقتضيات الصدر خبر مفرد، إلا كلمة الاستفهام أو ما أضيف إليها، نحو: غلام من زيد؟

[أو كان] تقديم الخبر [مصححاً] أي مصححاً بمجيء المبتدأ نكرة، وشرطه أن لا يكون متضمناً لمعنى الدعاء مثل: سلام عليك، وويل له؛ لأنَّ الأغلب في الدعاء تأخير الخبر [نحو: في الدار رجل]، فلولا تقديم الخبر لما جاز الابتداء بالنكرة كما تقرر، وإنما مثل بالظرف دون غيره، لاحتمال غيره البدلية في نحو: قائمٌ رجلٌ، وأما الظرف فيتعين للخبرية .

[أو لمتعلقه] أي الخبر [ضمير في المبتدأ] يعود إلى الخبر مثل: [على التمرة مثلها زبدًا]، فإنَّ (مثلها) هو المبتدأ، وقد اتصل به ضمير الخبر، فيجب تأخير المبتدأ، كما وجب في قولك «في الدار صاحبها» ومنه " في بطن زهمان زاده ()"، وقوله: ٣٦/أ.

أهَابِكْ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قَدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلَأْتُ عَيْنَ حَبِيبِهَا ()

ولو تأخر الخبر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، ولا يجوز ذلك، [أو يكون] الخبر واقعاً [خبراً عن أن] المفتوحة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ؛ إذ في تأخيره خوف لبس أنَّ المفتوحة بالمكسورة في التلطف؛ لإمكان الذهول عن الفتحة؛ لخفائها أو في الكتابة، [مثل: عندي أنك قائم] فعندي خبر مقدم، و(أن) الداخلة على اسمها وخبرها مبتدأ؛ إلا عند أبي علي () فإنَّها فاعل إذا كان الخبر ظرفاً. [وجب تقديمه]؛ لاستحقاق التصدير في الأول ولعدم جواز الابتداء بالنكرة في الثاني؛ لأنَّ الظرف يتعين تقدمه للخبرية. وأما الأخفش والكوفيون ()، فإنَّهم يعملون الظرف فيما بعده، فليس من هذا الباب. وللإضمار قبل الذكر في الثالث، ولئلا تلتبس أنَّ المفتوحة بالمكسورة في الرابع؛ لأنَّ المكسورة لا تصلح أن تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ؛ لكونها جملة والمبتدأ مفرد، وتقديم الخبر دالٌّ على أن ما بعده هي المفتوحة؛ لأنَّه يجيء بعده غيرها، فلذا لا

- ()
/ / /
()
/ / /
()
/ / /
()
/ / /

يجوز: أُنْكَ فاضل عندي؛ لالتباس المفتوحة بالمكسورة عند سيبويه^(١)، وأجازه الأَخْفَش^(٢) قياساً على: أَنْ تقوم يعجبني، فإن اقترن بـ(أَمَّا) فلا لبس؛ لامتناع دخول أَمَّا على المكسورة؛ لأنَّ المكسورة مع ما في خبرها جملة تامة، والجملة التامة لا تتوسط بين (أَمَّا وفائها)، نقول: أَمَّا أُنْكَ فاضل فمعلوم، قال الشاعر:

دأبي اصطبارٌ وأمّا أُنّي جَزَعٌ يومَ النَّوى فلوَجِدُ كادَ يَبْرِيني^(٣)

أو دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، نحو: لله درُّك فلو أحرَّ الخبر لم يفهم، ومثله أُنْكَ إذا قصدت بيان أُنْكَ من تميم لا غير، قلت: تميميُّ أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر.

() / / / / ()
()
() / / / / ()
() / / / / / / / /

❖ تعدد الخبر ❖ :

[وقد يتعدد الخبر] من دون تعدد المخبر عنه في [مثل: زيدٌ عالمٌ عاقلٌ]. اعلم أنه لا يخلو إما أن يكون المبتدأ متعدداً حكماً أو حساً^(١)، أو لا، فإن كان متعدداً حساً، وجب تعدد الخبر كقوله:

يداك يدٌ خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه^(٢)

أو حكماً، كقوله:

والعيش شحٌ وإشفاق وتأميل^(٣)

فلا يقتصر على واحد ولا يحذف العاطف، وإن لم يتعدد المبتدأ فلا يخلو: إما أن يكون كل واحد منهما شاملاً لجميع المبتدأ، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، فلا يقتصر على واحد ولا يعطف الثاني بحرف العطف، فإن لم يكن الخبر شاملاً نحو قولك للأبلق: هذا أسود وأبيض، فيجوز بعطف وبغيره، ولا يقتصر على واحد، وإن لم يمكن الاتحاد نحو: زيدٌ عالمٌ جاهلٌ، فلا يصح بعطف ولا بغيره. وإن لم يتضاداً وأمكن الاتحاد صح بعطف، نحو: زيدٌ عالمٌ وفاضلٌ، وبغيره، نحو قوله تعالى: (وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو

الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ)^(٤)؛ لعود الضمير إلى متحد، ولعل هذا الأخير

مقصود^(٥) المصنف؛ لأن التعدد مع واسطة حرف العطف جاء في الخبر والمبتدأ وغيرهما، وأيضاً فإن المعطوف بحرف العطف ليس بنص في الخبر، وإنما هو من

()

()

()

.

()

"

*

/

.() - /

.(- -) :

()

.

توابعه، ولهذا أفرد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، وليس منه: زيد جائع نائع^(١)،
لأنهما بمعنى واحد، والثاني تأكيد للأول.

[وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط] وهو سببية الأول للثاني، أو للحكم به^(٢)،

فلا يرد عليه نحو: (وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)^(٣)، فيشبه المبتدأ الشرط في

سببته للخبر، كسببية الشرط في الجزاء، [فيصح دخول الفاء في الخبر]؛ لأنه في حكم
الجزاء ويصح حذفها؛ لأنه ليس بجزاء على الحقيقة، فإن قصد الدلالة على ذلك المعنى
في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، وإن لم يقصد رأساً لم يجب دخول الفاء فيه بل يجب
عدمه.

[وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف] أي الذي جعل صلته جملة فعلية أو
ظرفية، ٣٦/ب. مؤولة بجملة فعلية هاهنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلاً
أو ظرفاً مؤولاً بالفعل؛ لتأكيد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلّا فعلاً، وفي حكم
الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به [أو النكرة الموصوفة بهما] أي: بأحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف [مثل الذي يأتيني، أو في الدار] مثال الموصول بفعل،
وقوله تعالى: (الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا

وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ)^(٤)، و(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

فَأَقْطَعُ أَيْدِيَهُمَا)^(٥)، هذا مثال الاسم الموصول بظرف، قال الشاعر:

ما لدى الحازم اللبيب معاراً فمصونٌ وماله قد يضيع^(٦)

(وإنما اشترط أن يكون صلته فعلاً أو ظرفاً مؤولاً بالفعل؛ لتتأكد مشابهة
الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً)^(٧)

- () . () .
() / .
() : () .
() : () .
() : () .
() : () .
() : () .
() : () .

وقوله:

أرواحٌ مودّع أم بـُـكـُـور أنت فانظر لأيّ ذاك تصير^(١)

وتأول سيبويه الأول بنحو: هذه خولان، والثاني بأنه فاعل لفعل محذوف تقديره: انظر أنت^(٢).

[وليت ولعل] من الحروف المشبهة بالفعل، إذا دخلا على المبتدأ الذي فيه الشرط [مانعان] من دخول الفاء في خبره؛ لأنّ صحة دخوله عليه إنّما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة؛ لأنّهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء من قبيل الأخبار، وهذا المنع [باتّفاق] بين سيبويه^(٣) والأخفش^(٤)، ولكن اختلفوا في التعليل، فعند سيبويه أنّ (ليتّ ولعلّ) لهما صدر الكلام، و(الذي) يستحق صدر الكلام، ولا يدخل ذو تصدير على مثله، فلمّا دخل على الشرط (ليتّ) أو (لعلّ)، لم يبق الاسم - كما كان متضمناً لمعنى الشرط - مصدرًا به الكلام، بل صار متوسطاً فزالت الشرطية؛ لزوال لازم الشرط فلم تدخل الفاء.

وعند الأخفش^(٥) أنّهما للإنشاء المحض و(الذي) للخبر المحض، فيحصل التناقض، فإن قيل: باب (كان) وباب (علمت) أيضاً مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص (ليتّ) و(لعلّ)؟! قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق إنّما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص أنّ هذا لبيان الاختلاف الواقع فيها.

() /
/ / /
: . : . : . : . /
/ / / / /
() :
/ / / / /
() /
() /
() (/ -)
() /

[وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ إِنْ] المكسورة [بهما]، قيل الملحق سيبويه على رواية المصنف (١) عن عبدالقاهر (١).

ونقل العبدى (١) وأبو البقاء (١) وابن يعيش (١) أن الملحق هو الأخفش (١)، والأصح أنه سيبويه؛ لأنه المعلل بالتصدير فيكون اعتدَّ بخلافه فذكره، إلا أن الكثير الشائع في الاستعمال، هو دخول الفاء في خبرها وفي التنزيل (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ

كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ) (١)

وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ يَحْزَنُونَ) (١).

وقد ألحق بعضهم (١) (أن) المفتوحة بـ(ليت) و(لعل) في عدم دخول الفاء في خبرها ولكن لم يعتدَّ بخلافه، فلم يذكر؛ لأن القرآن وكلام الفصحاء ناطق بدخول الفاء في

()

()

:"

()

()

()

()

()

()

خبرها، فالمكسورة كما ذكر، والمفتوحة كقوله تعالى: (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ

شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) (١)، وقول الشاعر:

علمت يقيناً أن ما حُمَّ كونه فسعي امرئ في صرفه غير نافع (٢)

وكذا تدخل (الفاء) في خبر (لكن) عند ابن مالك (٣)، لوروده عن العرب في مثل قول

الشاعر:

بكل داهية ألقى العداة وقد
كلا ولكن ما أبديه من فرق
يظن أنني في مكري بهم فزع
فكي يعرؤوا فيغريهم بي الطمع (٤)

وقول الشاعر:

فوالله ما فارقتم قالياً لكم ولكن ما يفضى فسوف يكون (٥)

❖ حذف المبتدأ والخبر ❖:

[وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة] حالية أو مقالية [جوازاً] أي حذفاً جوازيماً. [كقول

المستهل: الهلال والله،] (أي: هو الهلال) (٦)، وقوله تعالى: (قُلْ أَفَأَنْبِيئُكُمْ

() /

() / / .

() : () .

() / / .

() / .

() / / / .

() / / / .

() / / / / .

() / :

() .

بَشْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُبْسِ الْمَصِيرُ^(١)، أي

هي النار، وقول الشاعر:

لا يبعدُ اللهُ التُّلُبَ والغَا راتِ إذ قال الخُميسُ نعم^(٢)

أي : هذه نعم . والتلُب: التحزم بالرأي، والخميس: الجيش العظيم، سمي بذلك؛ لأنَّ له خمسة أركان ، قلب وجناحان ومقدمة وساقاة،/٣٧/أ. فحذف المبتدأ وهو (هذه) ، والمراد: هذه نعم فأغيروا عليها، وفي المثل «إحدى حُطَيَّاتِ لقمان»^(٣) أي هذه إحدى حُطَيَّاتِ لقمان.

والمقالية: كقولك لمن يسأل كيف أنت؟ صحيحٌ . أي: أنا صحيح، ومنه قول

الشاعر:

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحرزن طويل^(٤)

وفيما تقدم ذكره من الجمل السابقة ، كقوله:

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جئت
فتي غير محجور الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت^(٥)

وكقولك (الأمير) لمن قال لك من هذا؟ أي: هذا الأمير.

وليس لقائل أن يقول: هلاً فُدرَّ أن المحذوف هو الخبر، ويكون التقدير الهلال هذا؛ لأنَّ المقصود تعيين شيء بالإشارة والحكم عليه بالهلالية؛ ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وأفاد بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً، ولئلا يتوهم نصب

() : () .

() / () /

() / () /

() / () .

:

:

()

()

/

./

الهلال عند الوقف، وكذا سائر الأمثلة، ووجوباً فيما أخبر عنه بنعت مقطوع إلى الرفع، فيتعين الممدوح أو المذموم بدونها، فالمدح نحو: الحمد لله أهل الحمد، والدّم، نحو: مررت بزيد الفاسق، أو ترحم نحو: بخالد المسكين. وموجب حذفه؛ ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم. والمخبر عنه بمصدر جيء به بدلاً عن اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة، أي أمري.
وقول بعضهم وقد قيل له كيف أصبحت؟ حمد الله وثناءً عليه، أي أمري حمدُ الله، وقول الشاعر:

فَقَالَتْ حَنانُ ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف^(١)

أي أمري حنان، والأصل فيه النصب؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً من الفعل، والتزم حذف ناصبه؛ لئلا يجمع بين البديل والمبدل منه، ثم رفع وحمل الرفع على الناصب في التزام الحذف. أو بخصوص (نعم)، نحو: نعم الرجل زيد، وساء رجلاً بكر، أي هو.
أو بصريح القسم نحو: في ذمّي لأفعلن، فحذف المبتدأ، أي في ذمّي ميثاق، فحذف المبتدأ رواه الفارسي^(٢)، ومنه قوله:

تساور سواراً إلى المجد والعللا وفي ذمّي لا إن فعلت ليفعلا^(٣)

وأما قولهم: "راكب البعير طليحان"^(٤)، فإنه حذف المعطوف؛ لوضوح المعنى، أي راكب البعير، والبعير طليحان. وقال الأندلسي: أي أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: (رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ)^(٥)، أي من إحدى القريتين، فكان حق طليحين الجرّ لإضافة أحد إليه، و(أحد) مرفوع، ولما حذف

()

- / / / /

.

/

()

()

/ / /

.

/ / /

()

.

() : () .

أقيم مقامه في الرفع، فقبل طليحان، [و] قد يحذف [الخبر جوازاً]، أي حذفاً جوازاً لقيام قرينة [مثل خرجت فإذا السبع] أي: حاضر أو واقف، على أن يكون (إذا) ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادٍّ مسدِّه، أي ففي وقت خروجي السبع حاضرٌ أو واقف. وإثماً يحذف الخبر بعدها إن قصد الوجود أو الحصول؛ لاقتضائها الجملة فإن قصدت قياماً أو قعوداً أو نحو ذلك، فلا بد من ذكره إذ لا دلالة لها عليه، وفي حذف الخبر في الاستفهام عن المخبر عنه كقولك: زيد. لمن قال: من عندك؟ أي: زيد عندي. ومنه قول الشاعر:

قالت وقد رأت اصفراري من به وتهدت فأجبثها المتهدُّ^(١)

أي من يطالب به. وفي العطف، كقولك: زيد قائم وعمرو، أي وعمرو قائم، ونحو: زيد وعمرو قائم، أي: زيد قائم، للاستغناء بأحد الخبرين عن الآخر، ومنه قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف^(٢)

أي نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ، ومنه قوله تعالى: (أَكُلُّهَا

دَائِمٌ وَظِلُّهَا)^(٣)، أي: وظلها دائم، و(وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)^(٤).

[و] قد يحذف الخبر [وجوباً] أي حذفاً واجباً، [فيما التزم في موضعه] أي الخبر [غيره] وذلك في أربعة أبواب [مثل لولا زيد لكان كذا] أي لولا زيد موجود، فارتفاع موجود بالخبرية عند البصريين^(٥).

وقال الفراء:^(٦) هي الرافعة للاسم الذي بعدها؛ لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر^(٧) تقديره: لولا حصل زيد، كما

() / /

() /

() / /

() / /

() : () .

() : () .

() / - /

() / /

في «لو ذات سوار لطممتي»^(١) ، وهذه لامتناع الشيء لوجود غيره، وتلك – إذا دخل عليها النفي مثل: لو لم تجيء لأكرمك – مثلها.

ومنع البصريون^(٢) هذا التقدير، إذ ليس بعدها فعل مفسّر كما في تلك، مع أنه

يجب الإتيان به مع الحذف، ولفظ «لا» لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب، كما يجيء، ولا يكرر بعد لولا، فما بقي إلا أن ما بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف للقرينة الدالة على الخبر، وهي لولا؛ إذ هي موصولة لتدلّ على انتفاء الملزوم وجوابها الساد مسد الخبر وهو لكان كذا، ولا بد أن يكون الخبر مما يعبر به عن الوجود والحصول، أو نحو ذلك، وإلا وجب ظهوره، كقوله (ﷺ): «لولا قومك حديثوا عهد بالكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم»^(٣)، فقال

حديثو عهد؛ لأنه ليس المقصود وجودهم ونحوه، وإنما أراد/٣٧/ب. أن إسلامهم قريب، فطمأنينة الإسلام لما تتمكن في قلوبهم، فخشى لو هدم البيت وأسسه على قواعد إبراهيم كان سبب ارتداد كثير منهم، والله أعلم.

وقول الشافعي^(٤) :

ولولا الشعرُ بالعلماء يزري **لكنت اليوم أفصح من لبيد^(٥)**

	/	/	()
	/	/	()
	:	:	()
	/	/	()
/	/	/	()
		()	()
()	()	()	()
	:	:	()
- /	- /		()
	/		()
	/		()

فإنه لم يقصد وجود الشعر، بل إنه يزرى بالعلماء فوجب ظهور الخبر وهو (يزري) وجاز الوجهان في مثل قولك: لولا أنصار زيد حموه لم ينجو بحذف (حموه) وإبرازه. وقول المعري^(١):

أَذَابَ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولا الغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(٢)

وجوز بعضهم إظهاره مطلقاً. و(لولا) مختصة بالاسمية وربما دخلت على الفعلية، كقوله:

قَالَتْ أَمَامَةَ لَمَا جِئْتَ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بَبْعِضِ الْأَسْهَمِ السُّودِ
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتَهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ فَلَا عَذْرَى لِمَحْدُودِ^(٣)

أي لولا الحد، والحدُّ هنا الحرمان.

[وضربي زيدا قائماً]، أو قائمين فيما كان المبتدأ مصدرًا صريحاً، منسوباً إلى فاعلية أو مفعولية أو إليهما، مذكور بعده، حال منهما، أو أحدهما، وكذا ما كان بمعناه من أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر، نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً.

وجملة اسمية مقرونة بالواو، مثل قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٤). وكقوله:

خَيْرَ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفِ
رَضَا

()

:

/

()

/

/

()

:

(/ - -) .

/

()

/

:

:

:

()

/

()

.

- /

(-) /

/

(/)

/

.

/

()

/

()

/

.

/

()

()

.

/

/

فإذا أردت به ماضياً عبّرت بـ(إذ) لا بـ(إذا) ،فتقول: إذ كنت قائماً، أو قائمين فذهب البصريون^(١) إلى أن تقديره: ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً. و(ضربي): مبتدأ، و(حاصل) خبره، وإذا ظرف متعلق بحاصل، و(كان) تامة ، و(قائماً) حال من الضمير في كان، ثم حذف متعلق الظرف كما تحذف متعلقات الظروف العامة وهو (الخبر) ، وحذف الظرف لسدّ الحال مسده ؛ لدلالته عليه ولما بينهما من المناسبة من حيث إنّ كل واحد منهما مفعول فيه. وذهب الكوفيون^(٢) إلى أنّ الأصل (ضربي زيداً قائماً حاصل) فر(ضربي) مبتدأ و(زيداً) معمول له، و(قائماً) حال منه وتتمة له، و(حاصل) خبره.

وكلام البصريين أولى؛ لأنهم متفقون على أن معنى: ضربي زيداً قائماً، ما أضرب زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى لا يستفاد إلا من كلام البصريين، فحُسن لذلك ، ولجعلهم الحال ساداً مسد الخبر. بخلاف الكوفيين فإنهم جعلوه ظرفاً في الكلام فلما حذف لم يسدّ شيء مسده.

وذهب الأخفش^(٣) إلى أن الخبر الذي سدّت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: ضربي زيداً ضربه قائماً. وذهب بعض المتأخرين^(٤) إلى أنّ هذا المبتدأ لا خبر له ؛لكونه بمعنى الفعل، إذ معنى ضربي زيداً قائماً: ما أضرب زيداً إلا قائماً، فاستقلت الجملة به وبفاعله كلاً، كـ(أقائم الزيدان؟).

قال في العباب^(٥): وفساد هذا المذهب ظاهر؛ إذ لو كان المصدر هنا قائماً مقام الفعل لاستقل بفاعله، كما استقل اسم الفاعل في قولك: أقائم الزيدان؟، إذ لو قلت: ضربي زيداً من غير أن تذكر الحال لم يكن كلاً، وأيضاً لو كان في معنى (ضربت زيداً قائماً) لكان إخباراً بضربٍ عن زيد في حال القيام فينحرف الكلام عن سببه الموضوع لأجله.

[وكل رجل وضيعته،] وضابطه : كل مبتدأ عطف عليه بالواو، التي بمعنى (مع)؛ فعند البصريين^(٦) أنّ (كل رجل) مبتدأ، (وضيعته) معطوف عليه بالواو التي بمعنى (مع) ،والخبر محذوف، أي كل رجل وضيعته مقرونان ؛ لدلالة الواو عليه، وسدها مسده.

-
- () /
- () / /
- () .
- () / : "
- () / "
- () /
- () / /

وقال الكوفيون^(١) : إنَّ (ضيعته) هي الخبر؛ لأنَّك لو جعلت مكان الواو (مع) لكان (ضيعته) خبراً، فكذا مع الواو التي بمعناها، واعترض بأنَّ (الواو) في غير المفعول معه عاطفة كما في (وضيعته)، بدليل رفعها فلا تصح خبراً.

[ومثل لعمر ك لأفعلن]، وكل مبتدأ في الجملة القسمية متعین للقسم دالٌّ على تعيين الخبر المحذوف، أي لعمر ك ما أقسم به، وجواب القسم سادُّ مسد الخبر المحذوف، ومنه قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)^(١)، وقولهم: (لعمر الله)، و (لعمر أبيك)، و (يمين الله) و (أيمُن الله)، و (أيم الله) و (أمان الله)، و (العمُر: بالفتح والضم، لكن أثر الفتح للخفة، ولذا لا يستعمل مع اللام غيره إلا قليلاً.

قال الرضي: «وقد ترك المصنف قسماً آخر مما يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام، نحو: زيد فُدَّامك أو في الدار»^(١).

تنبيه: /٣٨/أ.الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ وتكثير الخبر؛ لأنَّ الأصل أن يكون المخبر عنه معلوماً، والخبر مجهولاً؛ لمناسبة المجهول النكرة، ولا يجيء المبتدأ نكرة إلّا مخصصة، ولا الخبر معرفة إلّا مؤولاً، وقد يعرفان بشرط الفائدة كقولك: الله إلهنا، ومحمد نبينا، و (أنا يوسف وهذا أخي)^(١)، وأخوك زيد، ونحو: هو أنت، أو (أنا) في جواب من فعل هذا؟، ونحو ذلك، وأمّا قولهم: أنت أنت ونحوه، فالثاني معبّر به عن جملة محذوفة نسيّاً منسياً هي (الخبر)، أي: أنت المشهور بكذا وكذا، أي محكوم عليك بذلك، وقد روي عن علي^(١) ﷺ أنه قال: «إلهي كيف أعصيك وأنا أنا وكيف لا تغفر لي لي وأنت أنت» ومنه قوله:

رفوني وقالوا يا خويلد لا تُرَع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم^(١)

وقول أبي النجم:

- () / / .
- () : () .
- () / .
- () () .
- ()
- ()

- / / / /

أنا أبو النجم وشعري شعري (١)

أي: المشهور المعروف ، ولا يجوز في هذا تقديم الخبر بل ما تقدم فهو المبتدأ، وقد يكونان نكرتين، نحو: تمره خير من جراحة (٢)، لما تقدم.

❖ خبر إن وأخواتها ❖ :

[خبر إن وأخواتها] أي من المرفوعات: خبر إن وأخواتها وهي (أن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل)، [وهو] أي الخبر [المسند] عم كل مسند كخبر (المبتدأ)، وخبر (كان) وخبر «لا» التي لنفي الجنس وغيرها، [بعد دخول هذه الحروف] خرج ما عداها، والمراد بدخول هذه الحروف عليها لا نزال أثر فيها لفظاً أو معنى، ولا ينتقض التعريف، بمثل (يقوم) في قولنا: إن زيدا يقوم أبوه، فإن (يقوم) ههنا من حيث إسناده إلى (أبوه) ليس مما تدخل عليه (إن) لهذا المعنى، بل إنما دخل على جهة جملة (يقوم أبوه) فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد المسند، إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله: بعد دخول هذه الحروف، ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم، حيث يكون خبرها جملة [مثل: إن زيدا قائم] (إن) هي الرافعة للخبر لا (الابتداء) (١) على المذهب الأصح، وإنما عملت هذه الحروف لشبهها بالفعل المتعدي في لزومه للأسماء، وكما أن الفعل يطلب فاعلاً ومفعولاً، فهذه تطلب اسماً وخبراً، وقدم منصوبها على مرفوعها، تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل، وسيجيء تحقيق ذلك في بابيه إن شاء الله تعالى.

[وأمره كأمر خبر المبتدأ] في أقسامه من كونه مفرداً، نحو: إن زيدا قائم، وجملة اسمية نحو: إن زيدا أبوه قائم، وفعلية نحو: إن زيدا قام أبوه، ومعرفة نحو: إن زيدا لقائم، ونكرة نحو: إن زيدا قائم، وأحكامه من كونه متحداً نحو: إن زيدا عالم، أو متعدداً نحو: إن زيدا عاقل وفاضل، ومثبتاً إما بنكرة عن نكرة بأن يكون الاسم والخبر نكرتين (٢) معاً، كما رواه سيبويه في قول امرئ القيس:

وإن شفاءً عبرةً مهراقيةً فهل عند رسمٍ دارسٍ من معولٍ (١)

مَعَوْلٌ (٢)

()

()

()

()

()

()

أو بمعرفة عن معرفة ، نحو: إِنَّ زَيْدًا الْقَائِمَ، أو محذوفاً جوازاً إذا علم، سواء كان الاسم نكرة نحو: إِنَّ مَالًا، وَإِنَّ وَلَدًا ، أي : إِنَّ لَهُم ، قال الأعشى (١):

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضُوا مَهْلًا (١)

أي: إِنَّ لَهُم، وَإِنَّ لَنَا مَحَلًّا، فَإِنَّ الْاسْمَ فِي الْمَثَالَيْنِ نَكْرَةٌ، وَهُوَ (مَالًا) و(وَلَدًا) و(مَحَلًّا) و(مَرْتَحَلًّا)، ٣٨/ب. والخبر معرفة ، وهو (لَهُم) و(لَنَا)، وعليه قول الشاعر:

وَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا وَلَكِنِّي طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ (١)

فإنَّ (طَالِبًا) قد وقع اسماً وهو نكرة، والخبر (أَنَا) المحذوف المقدر، ولولا ذلك لقال (طَالِبٌ) بالرفع.

أو كان الاسم معرفة خلافاً للكوفيين (١)، فإنهم لا يجيزون حذف الخبر والاسم معرفة، وهم محجوجون بقوله:

سُوِيَ أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكْرَامِ

نَهْشًا _____ (١)

يريد وأنَّ الْأَكْرَامِ نَهْشًا تَفَضَّلُوا ، وقول ضابئي بن الحارث البرجمي (١):

()						
()		()		()		.
()	/		/			
()	/		/	/	/	/
()	.	/		/		/
()	.	()	/			.
()	.	/	/	/	/	.
()	.	()
()	.	/		/		.
()	/		/	/		/
()	.	/	.	/	.	/
()	.	/	.	/	.	.
()	.	/	.	/	.	.
()	.	/	.	/	.	.
()	.	/	.	/	.	.

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما من الأمر أم يبدو لهم ما بدا ليا () أرى

ويُشترط أن يكون بعده استفهام يسدُّ مسدّه كما ذكر وشرائطه من أنّه إذا كان جملة فلا بد من عائد ، نحو: إنَّ زيدا أبوه قائم،/٣٩.أ. أو تقديرًا نحو: إنَّ البُرَّ الكُرُّ بستين، أي منه.

[إلّا في تقديمه] أي خبرها على اسمها؛ لضعف عملها عن عمل ما شبّهت به وهو الفعل، فلا يتصرف تصرفه بتقدم الثاني على الأول، [إلّا إذا كان ظرفًا] نحو: إنَّ في الدار زيدا، فيجوز تقدمه، بشرط أن يكون الاسم معرفة، كقوله تعالى: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ) (١)، قال الرضي (٢): "ويجب إذا كان الاسم نكرة نحو: «إنَّ من

البيان لسحراً» (٣)؛ لأن حكمه حكم خبر المبتدأ؛ لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا يتسعوا في غيرها، وأجري الجار مجراه؛ لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، واستوائهما في الاحتياج إلى الفعل أو معناه".

قلت: وفي قول الرضي نظر من قوله «ويجب» نظراً لما سبق (٤) عن سيبويه من رواية بيت امرئ القيس "وإن شفاء عبدة" (٥)، فإن الاسم فيه نكرة ولم يؤخره عن الخبر، كيف وقد قال عبدالقاهر: ومن خصائص (إن) تهيئة النكرة لأن تصلح مبتدأ، على أن الرضي: قد قال في باب الحروف المشبهة: ويجوز الإخبار عن النكرة بالمعرفة، نحو: إنَّ كريماً أبوك، قال تعالى: (فَأَنْبَسَ حَسِيبَكَ اللَّهُ) (٦)، واحتج

أيضاً ببيت امرئ القيس.

❖ خبر لا النافية للجنس ❖ :

- () / / /
- () /
- () : () .
- () /
- () / / /
- /
- /
- ()
- ()
- () () .

[خبر لا] شمل التي لنفي الجنس، والتي بمعنى ليس، [التي لنفي الجنس] خرجت التي بمعنى ليس، والفرق بينهما أن هذه لنفي الجنس، وتلك لنفي ما دخلت عليه فقط، وسيأتي إن شاء الله.

[هو المسند] عمّ كل مسند، [بعد دخولها] خرج ما عداه، [نحو: لا غلام رجل ظريف] إنّما عدل عن المثال المشهور، وهو قولهم: لا رجل في الدار؛ لاحتمال حذف الخبر، وجعل في الدار صفته، بخلاف ما ذكر؛ لأن غلام رجل، معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته. [فيها] أي: في الدار، وهو خبر بعد خبر، لا ظرف لـ(ظريف)، ولا حال؛ لأنّ الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه، هكذا في الفوائد،^(١) وإنّما أتى به؛ لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثلاً لنوعي خبرها الظرف وغيره.

وعملت (لا) لمشابهتها (إنّ)؛ لأن هذه لمبالغة النفي، كما أنّ تلك للمبالغة في الإثبات، وقد حُمِلَ النقيض على النقيض، وقد روى بعضهم أنه من حمل النظير على النظير، نظراً إلى مجرد التأكيد من غير نظر إلى نفي وإثبات. وهي/٣٩/ب. العاملة في اسمها وفي خبرها على الأصح، سواء كان اسمها مركباً معها أم لا، وهو رأي المبرد^(٢) والأخفش^(٣) والمازني^(٤). وقال سيبويه^(٥): هي العاملة في الخبر ما

الخبر ما لم تتركب مع اسمها؛ لضعف شبهها بـ(أنّ) حينئذ، ومصيرها كالجزء فلا تعمل إلا في الاسم لقربه، ولا يتقدم خبرها عليها سواء كان ظرفاً لها أم لا، خطأ لها عما شبهت به. [ويحذف] خبر لا [كثيراً] جوازاً، إذا كان الخبر عامّاً، كالوجود والحصول عند الحجازيين؛ لدلالة القرينة عليه، نحو: لا إله إلا الله، أي: في الوجود. وقول الشاعر:

لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي^(٦)

أي: قاطع وشجاع^(٧)، ولا بأس للشاكي، أي: عليك.

- () / .
() / .
() .
() / .
() / .
() / .
() / - / .
() :
() .

[وبنو تميم لا يثبتونه] في كلامهم أصلاً، وتركه عندهم واجب إذا ظهر المعنى، وما بعد اسمها عندهم صفة منصوبة على اللفظ، أو مرفوعة على المحل، كما في بيت حاتم^(١):

إذا اللّاح غدت مُلقىً أصرّتها ولا كريمَ من الولدان مصبوح^(١)

أو على أنه تكلم بلغة الحجاز.

❖ اسم ما ولا المشبهتين بليس ❖:

[اسم ما ولا المشبهتين بليس] في النفي والدخول على الجملة الاسمية، ولهذا يعملان عملها، [هو المسند] عمّ كل مسند [بعد دخولها] خرج غير اسمها، و(ما) أو غل شبيهاً من (لا)؛ لاختصاصها بنفي الحال ودخولها على المعرفة [مثل ما زيد قائماً]، والنكرة نحو: ما رجلٌ أفضل منك، وإعمالها لغة أهل الحجاز، وبها ورد التنزيل، قال تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١)، و(مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ)^(١).

وإعمال (لا) عمل (ليس) قليل، نحو: [لا رجلٌ أفضل منك] ويختص بالنكرات، كما في قول سواد بن قارب^(١):

فكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعه بمغن فتيلًا عن سواد بن قارب^(١)

()

()

()

()

()

()

()

()

()

فحذف الخبر، ومنهم من لا يثبتته ، قال الشاعر:

فأنا ابن قيس لا براح^(١)

وقد دخلت على المعرفة، وعليه قول النابغة^(٢):

بدت فعل ذي ودٍّ فلمَّا تبعثها تولت وردت حاجتي في فواديا
وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا^(٣)

[وهو في «لا» شاذ] أي إعمال «لا» عمل ليس شاذ عند الجمهور، إلا إذا

كسعت بالتاء مثل (وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ)^(٤)، ولات حين أوان ، قال الشاعر:

تذكر حب ليلي لات حيناً وأمسى الشيب قد قطع القرينا^(٥)

٤٠/أ . الكسع: في الأصل ضرب الظهر بالقدم أو بالسوط، وهو هنا عبارة عن إحاق «لا» بالتاء بعدها، فكأنها كسعت بها، فإن لم تكسع بالتاء، فيوقف ما ورد على السماع، كما في قوله:

أي لا براح لي. ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس؛ لأنّ التي لنفي الجنس لا ترفع ما بعدها إلا مع التكرير كما سيأتي إن شاء الله ولا تكرر في البيت.

وألق أهل العالية^(٦)، وهم المبرد وابن جني وأبو علي^(٧) (إن) النافية بـ(ليس)؛ بـ(ليس)؛ لدخولها على ما دخلت عليه (ليس) من الجملة الاسمية والظرفية، قال الله

() :

* *

/

. / / / / /

()

()

(/) .

- / / / / / ()

() : () .

/ / / / / ()

() .

/ () .

تعالى: (إِن عِنْدَكُمْ مِّن سُلْطٰنٍ بِهٰذَا^ج)^(١)، وفي قوله تعالى: (وَلٰئِن زَالَتْ اٰنِ

اَمْسَكَهُمَا مِّنْ اَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهٖ^ج)^(١)، وقول الشاعر:

اِن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بان يُبغى عليه فيخذل^(١)

()

/

()

() : () .

() () .

/ / / ()

/ / . /

❖ **بمضون المفعولات** ❖ :

[**المنصوبات**:] قَدَّمها على المجرورات؛ لكثرتها وخفة النصب؛ وليكون نشرها مقابلاً لما سبق من اللف، [**هو: ما اشتمل على علم المفعولية**] وهي حقيقة في المطلق، حكماً في غيره في سائر المفعولات الخمسة، والحال، والتمييز، والاستثناء، ومنصوب النواسخ، فإنها مفعولات، ولكن مع تقييد كل بما يلائمه، أو يتناول له ذلك. وعلم المفعولية هو الفتح، والكسر، والألف والياء .

❖ **المفعول المطلق** ❖ :

[**فمنه: المفعول المطلق**] قَدَّمه على سائر المفعولات؛ لأنه المفعول الحقيقي الواقع من الفاعل، ولكون غيره لا بد له من ضميمة يقيد بها كالمفعول به، أو له، أو معه، دون هذا، [**وهو اسم ما فعله فاعل فعل**] والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به، بحيث يصح إسناده إليه، لا أن يكون مؤثراً فيه موجداً له، فلا يرد عليه مثل: مات موتاً، وجسم جسامة، وشرف شرفاً، وإنما زيد لفظ الاسم؛ لأن ما فعله الفاعل هو المعنى، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها، ويخرج الثاني(من) (1)

نحو: ضربت ضربت؟

[**مذكور**] حقيقة نحو: ضربت ضرباً، فقد ذكر المفعول المطلق بعينه

وهو(ضرباً)، أو حكماً، نحو: (**فَضْرَبَ الرَّقَابِ**) (1)، فهو هنا مقدر، أو اسماً فيه

معنى الفعل، نحو: أنا ضارب ضرباً، ويخرج نحو: أعجبنى الضرب، فإن الضرب فعله فاعل فعل لكن ليس بمذكور

[**بمعناه**] أي: بمعنى الفعل، نحو: (ضرباً) من ضربت ضرباً، ونحوه، مما اشتمل عليه معنى الفعل؛ لاشتمال الكل على الجزء، فيخرج نحو: ضربته تأديباً، فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل مذكور، لكنه ليس بمعناه، وكذا نحو: كرهت كراهتي؛ لأنهما مفعول بهما، ولا نحو: جئتكم خفوق النجم (1)؛ إذ هو مفعول فيه.

❖ **أقسام المفعول المطلق** ❖ :

[**فيكون للتأكيد والنوع والعدد، مثل جلست جلوساً**] في التأكيد، وهو الإتيان بمضمون الفعل بلا زيادة عليه، وتسميته تأكيداً للفعل توسعاً، وسواء نصب بأصله كما

()

() : () .

() / - - .

ذكر، أو بمثله كقوله تعالى: (فَأِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا) (١)، أو

اسم الفاعل كقوله تعالى: (وَالذَّارِبَاتِ ذُرَّوًا) (١)، أو اسم/٤٠/ب. المفعول نحو: زيد

مضروب ضرباً، وهو مطلق كضربت ضرباً، ومقيّد كضربت ضربة، [و] جلست [جلسة]، في النوع، وهو كلُّ ما ذكر بصيغة تدل على نوعية، كجلسة بكسر الجيم لنوع من الجلسات، أو وصف للمصدر مع وجوده نحو: ضرباً شديداً، والضرب الذي تعلمه،

أو مع حذفه وإقامة الصفة مقامه، نحو: (وَأَذْكُرُّ رَبِّكَ كَثِيرًا) (١) أي: ذكراً كثيراً،

و(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ) (١)، أي: عملاً، أو حذفها معاً كقوله تعالى:

(فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ أَخْذًا عَزِيزًا مُّقْتَدِرًا) (١)، أي: أخذاً مثل أخذ عزيز، أو ذكر المصدر

باسم خاص، كرجع القهقري (١)، وقعد القرفصاء (١)، واشتمل الصماء (١)، واعتَمَّ القفداء (١).

والناصب (رجع) عند سيبويه (١)، وقال الكوفيون (١): الناصب فعل مقدر

مشتق أي: تقهقر، قال الرضي (١): وعدم السماع يردده، [و] جلست [جلسة] (١) واحدة

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() :

() .

() .

() .

() / .

() / .

() / .

في العدد^(١) أو جلسيتين أو جلسات، [فالأول] وهو التأكيد [لا يثنى ولا يجمع]؛ لأنه لتأكيد ناصبه، وقد اشترط أن لا يزيد مضمونه على مضمونه [بخلاف أخويه]^(٢)، لاختلاف الأنواع وتعدد المرات.

[وقد يكون بغير لفظه] إمّا مصدر مرادف ملاق له في الاشتقاق، نحو قوله تعالى: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(٣). (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٤)، أو مصدر غير ملاق [نحو: قعدت جلوساً] وقوله:

ويوماً على ظهر الكثيب تعدّرت عليّ وآلت حلفة لم تحلل^(٥)

ج

وهو الناصب له^(٦) عند «المازني»^(٧) والمبرد^(٨) والسيرافي^(٩)، لأنه لما كان في معناه وصل إليه كما وصل ما هو من لفظه^(١٠)، وذهب سيبويه^(١١) إلى أنّ ناصبه فعل مقتدر من لفظه، قال الرضي^(١٢): والأولى عدم التقدير إذ لا ضرورة ملجئة.

❖ حذف عامل المصدر جوزاً ووجوباً ❖ :

()	()	.
()	.	.
()	.	.
()	:	()
()	:	()
()		
()	/	/
()	.	.
()	/	/
()	.	/
()		:
()	/	- /
()	/	/
()	.	/
()	.	/

[وقد يحذف الفعل] الناصب للمفعول المطلق؛ **[لقيام قرينة]** حالية أو مقالية **[جوازاً، كقولك لمن قدم]** من سفره **[خَيْرَ مقدم]** أي: قدمت خير مقدم، فـ(خير) اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه، ومن حذف الفعل لقيام قرينة: عفواً أمير المؤمنين، في الحالية، وسيراً شديداً، للقائل كيف سرت؟ وقوله:

وعدت فكان الخُلفُ منك سجية مواعيد عرقوب آخاه بيترب^(١)

في المقالية، وفي المثل: "غَضَبَ الخيل على الأُجم"^(٢)، أي: غضبت غضب الخيل **[و]** يحذف الفعل **[وجوباً]** أي حذفاً واجباً **[سماعا]** أي موقوفاً على السماع، لا قاعدة له يعرف بها، وذلك فيما كان المصدر بدلاً من فعل مستعمل لطلب قصد الدوام واللزوم؛ لأنّ الفعل المضارع إنما يفيد التجدد **[نحو: سقياً ورعياً]**، في الدعاء بالخير، ١/٤١ أ. أي: سقاك الله سقياً، ورعاك رعياً، **[وخيبة وجدعا]** في الدعاء بالشرّ أي: خاب خيبة، من خاب الرجل خيبة، إذا لم ينل ما طلب، وجدع جدعاً، والجدع: قطع الأنف والأذن والشفة واليد، **[وحمداً وشكراً وعجباً]** في الإخبار الإنشائي^(٣)، أي حمدت حمداً، وشكرت شكراً.

وأما غير الإنشاء فنحو: أفعل ذلك وكرامة ومبرّة، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همّاً، أي لا أكيد كيداً، ولا أهم همّاً، ولأفعلن ذلك ورغمّاً، وهو اناء، أي ورغم أنفك رغمّاً.

وإنما يجب حذف أفعالها إذا كان معمولها باللام نحو: سقيا لزيد ورعا له، وأما نحو: سقياً زيداً، أو: رعياً عمراً، فيجوز إظهار فعلها، ويكون من القسم الأول، وقيل بل؛ لأنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال في هذه المضارب، وقد سئل بعض النحاة عن قولهم حمدت الله حمداً، وشكرته شكراً، وعجبت عجباً، فقال ليس من كلام الفصحاء.

[و] يحذف الفعل **[قياساً]** فيما علم فيه ضابط كلي بالاستقراء، حذف فعله لزوماً، لوصفه بدوام حصول الفعل وذلك، **[في مواضع]** متعددة **[منها ما وقع]** أي المفعول المطلق **[مثبتاً]** بالاً **[بعد]** حرف **[نفي أو معنى نفي]** نحو: إنّما **[داخل على اسم]** نحو: أنت **[لا يكون]** المصدر **[خبراً عنه]** إلّا مجازاً للمبالغة، **[أو وقع]** المصدر **[مكرراً]** بعد اسم لا يكون خبراً عنه، **[نحو: ما أنت إلا سيراً]** في المثبت بعد النفي، أي ما أنت

() ()

/ / /

. / : :

/ ()

. / ()

إلا تسير سيراً، [وما أنت إلا سير البريد] أي تسير سير البريد. وإنما أتى بمثالين تنبيهاً على أنه يجوز أن يكون الاسم الواقع موقع الخبر معرفة، وينقسم إلى معرفة ونكرة، وإلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى ما شبه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف [وإنما أنت سيراً]، أي: تسير سيراً في الذي بمعنى النفي، وإنما يجب حذف الفعل إذا جمع هذه الشروط، لاستحالة رفع المصدر على الخبرية إلا مجازاً ولدلالة المصدر المنصوب عليه، وقد يدخل النفي أو معناه على فعل معقب باسم ظاهر أو مضمّر مع الجواز، نحو: ما كان زيد إلا سيراً، وإنما كان زيد سيراً، وما وجدتكَ إلا سيراً، وإنما وجدتكَ سيراً، [وزيد سيراً سيراً] فالتكرير يدل على الفعل لاختصاص السير بـ(سائر) قائم مقامه للدوام كما سبق، ولو لم يقل مكرراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه، لدخل مثل قوله تعالى: (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)^(١).

❖ المصدر التفصيلي ❖ :

[ومنها] أي : من المصادر المحذوف أفعالها وجوبا قياسا، [ما وقع تفصيلاً] نحو: (فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^(١)، [لأثر مضمون جملة متقدمة] على التفصيل تستحق التصدير؛ لفائدة أو غرض عُقِبَ بالمصدر المحذوف فعله؛ لسده مسده ودلالته عليه، [نحو قوله تعالى: (فَشُدُّوا أَلْوَثَاقَ)^(٢)] هذه الجملة (فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ) أي: بعد شدّ الوثاق (وَإِمَّا فِدَاءً). تفسيراً للأثر، وهو يتأثر عند شدّ الوثاق (فَشُدُّوا أَلْوَثَاقَ) جملة مضمونها شدّ الوثاق، والغرض المطلوب من شدّ الوثاق، إمّا المن أو الفداء، ولو فسّر/٤١/ب. الجملة نفسها لقال: إمّا رخواً وإمّا وثيقاً، والمراد إمّا تمنون مناً وإمّا يفدون فداء.

❖ المصدر التشبيهي ❖ :

[ومنها] أي مما التزم حذف فعله وجوباً [ما وقع] أي: مفعول مطلق وقع [للتشبيه علاجاً] أي حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح، [بعد جملة] يحترز من نحو: صوت زيد صوت حمار، [مشمّلة] تلك الجملة [على اسم بمعناه]، أي بمعنى المفعول المطلق. يحترز عن نحو: مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار

() : () .

() : () .

() : () .

درهم اعترافاً]، أي: اعترف اعترافاً، فـ(اعترافاً) مصدر وقع مضمون جملة، وهي: له علي ألف درهم، لأنّ مضمونه الاعتراف، ولا محتمل له سواه، ومنه، الله أكبر دعوة الحق، و(كَتَبَ اللَّهُ) (١) و(صَبَّغَةَ اللَّهُ) (٢)، تأكيداً لما سبقهما؛ لأنه نصّ على معاني هذه المصادر، وجيء بها مضافة إلى الفاعل لليأس من ظهور أفعالها، ومنه قول الأحوص (٣): ٤٢/أ.

يا دار عاتكة التي أتعزلُ حذر العدا وبه الفؤاد موكل
إنّي لأمنحك الصدود وإنّي قسماً إليك مع الصدود لأميل (٤)

أي: إنني أقسم قسماً، فإنه توكيد للجملة المقسم عليها، والقسم توكيد لمضمون التوكيد. [ويسمى] هذا النوع، [توكيداً لنفسه] أي: نفس المفعول المطلق؛ لعدم احتمال التأكيد غير ما تضمنت الجملة، فهو مؤكد لمضمونها ومضمونها هو الاعتراف، فأكدته بقوله: (اعترافاً).

[ومنها ما وقع] المصدر، وهو حقاً مثلاً [مضمون جملة] هي زيد قائم [لا محتمل لها غيره] أي: غير الحق ونعني به الكذب، فلما كانت الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب، يتبادر كل واحد منهما إلى الذهن حال الإخبار، أكد غير المحتمل بقوله (حقاً) في [نحو: زيد قائم حقاً]، أي: حقّ حقاً، من حق يحق إذا ثبت ووجب، فحقاً مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله: زيد قائم، ولها محتمل غيره؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب والباطل.

[وسمى] هذا النوع من المفعول المطلق [توكيداً لغيره] أي: غير المحتمل، وهو نفس المضمون، ألا ترى إلى قولك: هذا عبدالله حقاً، وقوله تعالى: (ذَلِكَ عِيسَى

ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) (٥)، أنه مؤكّد لـ (هذا عبدالله) وكذلك عيسى ابن مريم.

وليس لقائل أن يقول: إذا كان مؤكداً لنفسه، فلم لا يكون من القسم الأول؟

() : () .

() : () .

()

()

() .

() / /

() / /

() : () .

قلت: مضمون الجملة في القسم الأول لا يحتمل غير ما تضمنه المصدر، فكان توكيداً لنفسه لا غير، وهذا يحتمله وغيره، فعبر عنه بأنه مؤكد لغيره؛ ليعلم أن هناك (مضموناً ثانياً) (١)، وسيبويه (٢) يسمي القسم الأول الخاص وهذا العام، وبيانه أن الجملة لما كانت محتملة فإذا أكد أحد مضمونها سمي تأكيداً لغيره، كقولك للمخاطب - وقد خالفك فيما تدعيه من زيد - : هذا زيد غير ما تقول ، فإن قولك : هذا زيدٌ ، يجوز أن يكون موافقاً لقول المخاطب ، ويجوز أن يكون مخالفاً ، فإذا قلت : غير ماتقول فقد أكدت غير ما عنده، وعليه قول أبي طالب (٣):

إذن لا تبغاه على كل حالة من الدهر جداً غير قول التهازل (٤)

ومن هذا الباب (أجذك) بكسر الجيم لا تفعل كذا، فإن أصله لا تفعل كذا جداً؛ لأن الذي ينتفي عنه الفعل، يجوز أن يكون بجد وبغير جد، فذكر أحد المحتملين وأدخل همزة الاستفهام إيذاناً بالأمر الذي ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التعري، ٤٢/ب . وقدّم المصدر لدخول الاستفهام عليه فلا يستعمل إلا مع النفي، وعليه قول قس بن ساعدة (٥) يخاطب أخويه في قبريهما:

خليلي هبّا طال ما قد رقدتّما أجذكّما لا تقضيان كراكمّا (٦)

ومنه: (هذا زيدٌ الحق)، و(لا أفعله البتة)، ويختار فيه التعريف لا ما سبق بالتنكير. وإثما وجب حذف الفعل في هذا الباب وما قبله؛ لنيابة الجملتين المتضمنتين للمصدر منابه من حيث الدلالة عليه، فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لضعفهما.

	()	()	
	/		()
			()
	/	()	
/	/		()
	/	/	()
			()
	(/)	()	⚡ :
	/		()
	/	/	

لأنّ الملبّي هو المتكلم، ولو قال فلنبأ بالألف لكان الملبّي هو المخاطب، وليس يقصده. وأما (لبيّ يُلبي)، فهو مشتق من (لبيك) كاشتقاق (سبحل) من (سبحان الله)، ومعناه ألبيك تلبية بعد تلبية.

[وسعديك] وهو مأخوذ من المساعدة أي أسعدك إسعاداً بعد إسعاد، و(أسعد) يتعدى بنفسه بخلاف (ألّب) فلازم يتعدى باللام، وحنانيك أي: أتحنن لك تحنناً بعد تحنن، بمعنى أترحمك، قال الشاعر:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض (١)

بعضنا _____ ض (١)

/٤٣/ أ. وقد جاء مؤكداً جداً في التنزيل، قال تعالى: (وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا) (١)،

وفي الشعر كقوله:

* فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا (١) *

ودواليك: من المداولة للشيء مرة بعد أخرى، وكانت عادة العرب عند عقد المودة بين المتحابين أن يشق كل واحد منهما برده على صاحبه ويتداولانه حتى لا يبقى منه شيء وإلا فسد حبهما، قال الشاعر:

إذا شُقُّ برِدٌ شُقُّ بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس (١)

ولعله يريد أنهما يتداولان الملابس معللاً من كل واحد منهما بملاسة ثوب الآخر فلا يزالان يتجادبانها حتى لا يبقى منهما شيء.

وهذاذك: أي: هذا بعد هدّ، أو (هدّ) بمعنى أسرع، قال العجاج (١):

ضرباً هذاذك وطعناً وخضاً (١)

/ / - ()

. / ()

() : () .

() .

/ / ()

/ / / / /

. /

()

()

. /

أي: ضرباً يقال فيه هذاذيك.
ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً ؛ لقصد الدوام نحو: سبحان الله
أي: أنزهه من السوء، ومعاذ الله أي أعوذ به، وفي تفسير الثعالبي^(١) عن طلحة^(٢) بن
عبيد الله أنه قال: «سألت النبي ﷺ عن تفسير سبحان الله فقال تنزيهه الله عن كل
سوء»^(٣).

وقد يفرد منوناً؛ لضرورة الشعر، قال الشاعر:
سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجُمْدُ^(٤)

وغير منون ، كقول الشاعر:
أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر^(٥)

أي: سبحان الله من علقمة الفاخر، وهو في البيت للتعجب، وهي غير منصرفة منصوبة
على المصدر عند سيبويه^(٦)، وكذا: عمرك الله، منصوب على المصدر عنده؛ لأن

/	/	/	()
:	.	/	() .
	()	.	()
..	/		()
.	/	.	()
.	()		()
		/	()
/	/	/	/
.	/	.	()
-	/	:	:
/	/	:	.
.	-	-	/ - / () / /
.	/		()

و"أمكراً وأنت في الحديد؟" (١)، وهذه في الصفات، ومنهم من قال إن سيبويه جعلها مصادر /٤٣/ ب. محذوفة وجوباً (٢)، لقيامها مقام الأفعال ومفعولاتها، فترباً في معنى «تربت يداه» أي لا أصاب خيراً، وهنيئاً بمعنى هناك الطعام، أي: ساغ لك ونحو ذلك.

ومنهم (٣) من فصل فقال: إنَّ الأسماء منصوبة على المفعولية - وزعم أنه الأظهر في كلام سيبويه، والمقصود: أطعمه الله ترباً وجندلاً، وألزم فاهما فيه، وأتستقبلون أعور وذا ناب، - وإنَّ الصفات منصوبة على الحالية أي: اشرب حال كون شربك ونحو ذلك.

وجوز الزمخشري (٤) في قوله تعالى: (فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) (٥)، أن يكون

هنيئاً صفة لمصدر محذوف أي: أكلأ هنيئاً، وأن يكون حالاً من ضمير المفعول، وأن يكون دعاء؛ فيوقف على (فكلوه) ويبتدأ بـ(هنيئاً) فينتصب انتصاب المصدر. ولا يستعمل (مريئاً) إلا بعد (هنيئاً) كما ورد في بيت كثير عزة:

هنيئاً مريئاً غير داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلّت (٦)

قال الفارسي (٧): وانتصابه انتصاب هنيئاً، وزعم بعض النحويين أن مريئاً

يستعمل وحده غير تابع، واستشهد بما أنشده المبرد من قوله:

* كُلُّ هَنِيئًا وَمَا شَرِبْتَ مَرِيئًا * (٨)

لطيفة (٩):

/	/				
/	/	/	/	/	/
	()	.	:		
	/			()	
	/			()	
/	-	/		()	
/	/	/	/	()	
			():	()	
/	/			()	
	/	/		()	
	/			()	
	:			()	
/	"	"			

قيل أنّ الموجب لببيت كثير عزة، أنه كان في حلقة البصرة ينشد أشعاره ،فمرت به عزة مع زوجها، فقال لها زوجها: أغضبيه، فاستحيت من ذلك، فقال لها: لتغضبيه أو لأضربنك، فدنت من تلك الحلقة فأغضبته. وذلك أنها قالت كذا وكذا بفم الشاعر، فعرفها كثير وشعر بأنها مأمورة فقال:

يكلّفها الخنزير سبّي وما بها هواني ولكن للمليك استذلت ()

. / ()

. / ()

❖ المفعول به ❖ :

[المفعول به] الضمير عائد إلى الألف واللام، أي الذي يفعل به فعل هو [ما وقع عليه فعل الفاعل] حقيقة أو حكماً، والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف، فإنهم يقولون في (ضربت زيداً) أن الضرب واقع على زيد ملتبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ لأنه لا يقال في واحد منها إن الفعل واقع عليه، بل فيه، أو له، أو معه، والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته له في فعل الفاعل، لأنَّ المفعول المطلق عين فعله، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً، فخرج به مثل: زيدٌ، في (ضرب زيدٌ) على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله. ولا يشكل مثل: أعطى زيدٌ درهماً، فإنه يصدق على «درهماً» أنه واقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل، [نحو: ضربت زيداً وأعطيت عمراً درهماً] ولم أضرب بكرأ، ومررت بزيد، وأمررت زيداً الطريق.

❖ العامل في المفعول به ❖ :

وناصبه^(١) الفعل أو شبهه عند البصريين، والفاعل عند هشام بن معاوية من الكوفيين، ومجموعهما عند الفراء^(٢) والكسائي، وكونه مفعولاً عند خلف^(٣) من الكوفيين، وأمر معنوي عند الأخفش.

❖ تقديم المفعول على الفعل ❖ :

[وقد يتقدم] المفعول به [على الفعل] في غير الصور الأربع الموجبة تأخيرها في باب الفاعل، وإذا لم يتصل بفعله نون تأكيد مشددة، أو مخففة فلا يقال: زيداً اضربنْ، ولا كان الفعل للتعجب في نحو: ما أحسن زيداً، ٤/٤ أ. ولا اقترن به لام الابتداء، نحو: إن الله ليحب المحسنين، أو القسم نحو: والله لأقولن الحق، ولا صلة لـ(أن) المصدرية، نحو: عجبت من أن ضربت زيداً. ويجوز تقديمه فيتقدم جوازاً نحو:

() / - / /

() :

() (-) .

()

./ /

(اللَّهُ أَعْبُدُ) (١)، و(وجهَ الحبيب أتمنى)، وزيداً ضرب عمرو، وكذا نحو: زيداً غلامه

ضرب، ومنعه الكوفيون لأن زيداً عندهم متأخر في التقدير، فيعود الضمير في (غلامه) إلى غير معود إليه، ففيه إضمار قبل الذكر، وأجازة البصريون (٢) على أن

زيداً مفعول متقدم لفظاً لعود الضمير إليه، وعليه قوله:

كعباً أخوه نهى فانقاد منتهياً ولو أبى بات بالتخليد في سقرا (٣)

وكذا منع الكوفيون (٤) "غلامه ضرب زيداً"، و"غلام أخيه ضرب زيداً"، وما أراد

أخذ زيداً؛ لأن المفسر عندهم في هذه الصور هو الفاعل، ولا يجوز تقديره قبل المفعول المتقدم على الفعل؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكيف يفسر متأخراً لفظاً، وليس بمقدم تقديرًا، وأجازة البصريون (٥) نظراً إلى أن رتبة المفعول بعد الفاعل، ف(غلامه) واقع في التقدير بعد (زيد) الواقع بعد فاعله فهو في تقدير: ضرب زيد غلامه، وقد ورد في الشعر، نحو قوله:

رأيه يحمّد الذي ألف الحز م ويشقى بسعيه المغرور (٦)

وقوله:

شرّ يومها وأغواه لها ركبت عنزٌ بجذج جملا (٧)

() : () .

() / /

() / / /

/ / /

. / /

. / / ()

. ()

/ / / ()

. / /

() / / ()

() .

/ - / /

. - /

فر(عنز) اسم امرأة، فهو في تقدير: ركبت عنز شرّ يومياً؛ لأنها أخذت سبيئة، وركبت في هودج فقالت هذا شرّ يومي. وقول الشاعر:

ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم يشأ فليست تراه ناشئاً أبداً^()

وكذا منع الكوفيون^() "ما طعامك أكل إلّا زيداً"؛ لحذف الفاعل وهو الأصل، والاعتناء بالمفعول وهو فضلة، لأنه في تقدير: ما أكل طعامك أحدٌ، وأجازه البصريون^() لسدّ الاستثناء مسد الفاعل، وعليه قوله:

ما المرء ينفع إلّا ربه فعلاً م تستمال بغير الله آمال^()

ويقدم وجوباً إن تضمن المنصوب معنى الاستفهام، نحو: أيهم ضربت، ومن رأيت. أو الشرط نحو: أي حين تتركب أركب، ومن تكرم يكرمك، وهذا إذا لم يكن ثم مانع من التقدم كوقوعه في حيز (أن) نحو: من البرّ أن تكف لسانك، أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما، نحو: غلام أيهم ضربت، وغلام من لقيت فأكرمه، وكذا فيما كان المنصوب معمولاً لما بعد الفاء في جواب "أمّا"، نحو: (فَأَمَّا أَلَيْتِيْمَ فَلَا

تَقَهَّرُ)^().

❖ حذف عامل المفعول به ❖ :

[وقد يحذف الفعل لقيام قرينة] حالية أو مقالية [جوازاً نحو: زيداً لمن قال: من أضرب] أي : اضرب زيدا،/٤٤/ب. وأهلاً لذلك، لمن يذكر رجلاً بشيء، أي: ذكرت أهلاً لذلك، في المقالية. و(القرطاس) لمن سدّد بسهمه، أي (ارم)، و(مكة) لمن يريد

() .

:

() / /

() / /

() / /

() .

() / /

() / /

() : () .

الحج أي (أتريد مكة؟) في الحالية، ومنه قولك لرائي الرؤيا (خيراً)، أي : رأيت خيراً، ومنه قول قيس^(١):

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً^(٢)

أي وترى لها.

[ووجوباً في أربعة أبواب] تخصيصاً بالذكر، ليس للحصر؛ لوجوب الحذف في باب الإغراء، والمنصوب على المدح والذم، والترحم، نحو: أخاك أخاك: أي (الزم)؛ لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب.

[الأول: سماعي] مقصور^(٣) على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة، بأن يقاس عليها أمثلة أخرى.

وحاصل ذلك هو ما لم يكن له ضابط كلي يعرف به سبب الحذف، فيتوقف على ما سمع [نحو: إمرأ ونفسه] أي: دع، والواو بمعنى (مع) أو للعطف، و(أنتهوا)^(٤)

، أي: عن التثليث واقصدوا (خيراً لكم)^(٥)، وهذا عند سيبويه^(٦)، أو يكن الانتهاء خيراً لكم عند الكسائي^(٧)، وانتهوا انتهاءً خيراً لكم عند الفراء^(٨).

[وأهلاً وسهلاً] أي : أتيت أهلاً لا أجنب، ووطئت سهلاً من الأرض لا حزنأً، وقال المبرد^(٩): وهي منصوبة على المصدر، أي أهلت أهلاً وسهلاً أرض ووطنها سهلاً.

ومنها ما جاء مثلاً وارداً عن العرب، أو مستعملاً استعماله، فيحكى على ما هو عليه نحو قولهم: (هذا ولا زعماتك)^(١٠)، أي ولا أزعم، و(أهلك والليل)^(١١) عند من

()

()

()

()

()

()

()

()

()

()

()

جعل الواو بمعنى (مع) ، أي: إحق أهلك مع الليل، وإن لم يكن الواو بمعنى مع كان الليل منصوباً بفعل مقدر دلت عليه واو العطف، فيكون المعنى إحق أهلك وأسبق الليل، و(كليهما وتمراً)^(١) على رواية النصب أي: أعطني، (وأحشفاً وسوءَ كيلة)^(٢)، أي جمعت، و(الكلاب على البقر)^(٣) أي أرسلت. وسمع أبو الخطاب^(٤) رجلاً من العرب وقد قيل له: أفسدتم مكانكم، فقال: الصبيان بأبي^(٥)، أي: لم الصبيان، فإن الفساد وقع منهم. وكاليوم رجلاً، أي: لم أر كاليوم رجلاً، قال الشاعر:

حتى إذا الكلابُ قال لها كاليوم مطلوباً ولا طلباً^(٦)

تنبيه: وقد يحذف إمّا ظاهراً فلا يقدر له مفعول، كقوله تعالى: (وَكُلُواْ

وَأَشْرِبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ)^(٧)، وإمّا مضمراً فيحذف لفظاً ويراد معنى، كقوله تعالى:

(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)^(٨)، أي: وما قلاك، وقوله تعالى: (اللَّهُ يَبْسُطُ

الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ)^(٩) أي لمن يشاءه و(لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِن أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ

() /

() / / / /

() / / / /

() / / - / /

()

() / / ()

() / / /

() /

/ / /

:

() : () .

() : () .

() : () .

رَحِمَ) (١) ، أي: رحمه ، لاحتياج الموصول إلى ضمير يعود إليه، ويحذف منسياً: إما للمبالغة نحو: فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع، أو لتضمن الفعل اللزوم بعد التعدي كقوله تعالى: (وَأَصْلِحْ لِي /٤٥/ أ. فِي ذُرِّيَّتِي) (١)، وقول ذي الرُّمَّة (١):

وإن تعتذر بالمحل من ذي
ضروعها
إلى الضيف يجرح في عراقبيها
نصلي (١)

وكان أصله يجرح نصلي عراقبيها من الجرح.

❖ المنادى ❖

[الثاني] من الأربعة الأبواب المنصوبة بالفعل المحذوف وجوبا، [المنادى، وهو المطلوب إقباله] أي: توجهه إليك بوجهه، أو بقلبه، كما إذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة مثل: يا زيد ، أو حكماً مثل: (وَيَسْمَاءُ أَقْلِعِي) (١)، و(يَجِبَالُ

أَوْبِي) (١)، و(يَأْرَضُ أَبْلَعِي) (١)، فإنها نُزِلت منزلة من له صلاحية النداء، ثم

أدخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها ، فهو في حكم من يطلب إقباله. ولا يدخل في ذلك المندوب المتفجع عليه؛ لأن دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع، لا لأنه مطلوب إقباله، فلا ينزل منزلة المنادى .

() : () .

() : () .

()

()

:

() : () .

() : () .

() : () .

وقال جار الله^(١): بل هو مطلوب إقباله لأنك إذا قلت يا زيدُ ، فكأنك تناديه وتقولُ له تعالَ فأنا مشتاق إليك ، قيل^(٢) وهو الظاهر من كلام سيبويه .

[بحرفِ نَائِبٍ مَنَابٍ أَدْعُوْ،] من الحروف الخمسة الآتية في آخر الكتاب إن شاء الله، وهي: يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة ؛ ليخرج نحو: لِيُقْبَلْ زيد، [لفظاً] نحو: يا زيد، [أو تقديرًا] نحو: (يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنِّ هَذَا)^(٣)، على أن المراد بقوله لفظاً أو تقديرًا تقديرًا حرف النداء، ولا يبعد أن يكون موجهاً إلى المنادى، فيكون المراد بقوله لفظاً نحو: (يا زيد)، وتقديرًا نحو: (أَلَّا يَسْجُدُوا)^(٤)؛ لأن المنادى محذوف تقديره (ألا يا يا قوم اسجدوا).

❖ العامل في المنادى ❖ :

والعامل فيه الفعل النائب عنه الحرف، وهو (ادعو) ، فمعنى (يا زيد): (أدعو زيداً)، فحذف الفعل حذفاً لازماً؛ لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته عند سيبويه^(٥)، والحرف النائب عن الفعل لقيامه مقامه عند المبرد^(٦).

❖ أحكام المنادى من حيث الإعراب والبناء ❖ :

[ويبنى] المنادى ؛ لوقوعه موقع (المضمر) وهو الكاف في (أدعوك)، وقدم المبنى ثم المخفوض ؛ لقلتهما بالنظر إلى النصب، ولطلب الاقتصار على بيان النصب، [على ما يرفع به] من (ضم) أو (ألف) أو (واو)، ولم يبين على الكسر، ولا على الفتح؛ لالتباس الكسرة بالمضاف، والفتح بالحركة الإعرابية في الممتنع، ولم يسكن للفرق بين السكون العارض واللازم.

ومحل المنادى المبنى النصبُ على المفعولية، قال الكسائي: هو مرفوع^(٧)؛ لتجرده عن العوامل اللفظية ، وليس التجرد عنده بعامل كما سبق له في حق المبتدأ.

- () / /
- () /
- () : () .
- () : ()
- () / / /
- () / / /
- () / /

وقول كُتِّير عزة:

ليت التحية كانت لي فأقبلها مكان يا جملٌ حُييتَ يا رجل^(١)

ويونس والمبرد وعيسى بن عمر^(٢) وأبو عمرو^(٣) ينصبونه^(٤)؛ لزوال موجب موجب البناء بالتثوين، وعليه قول مهلهل بن ربيعة التغلبي^(٥):

ضربت صدرها إليَّ وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي^(٦)

❖ الاستغاثة ❖

[ويخفض] المنادى [بلام الاستغاثة] وهي لام التخصيص؛ لدالاتها على أن ما دخلت عليه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء.

وهي مفتوحة مع المستغاث به والمتعجب منه؛ لتنزله منزلة المضمَر إذ (لامُ الجر) معه مفتوحة [نحو: يا زَيْدٍ] ويا للماء؛ إذ المنادى مخصوص من بين أمثاله، والمتعجب منه مخصوص بالاستحضار، قال الشاعر:

يا لعطافنا ويا لأرياح وأبي الحشرج الفتى النّاقح^(٧)

/	/	/	.	()
.	/	/	.	()
.	/	/	:	()
.	/	/	:	()
.	/	/	/	()
.	/	/	/	()
.	/	/	:	()
/	/	/	:	()
.	/	/	.	()
.	/	/	.	()

والمضمر كالمظهر سواء كان مستغاثاً به أو معطوفاً، قال امرؤ القيس:
فيا لك من ليلٍ كأنَّ نجومه بكلِّ معارِ الفتلِ شدَّتْ بيذبلٍ^(١)

ومكسورة إذا دخلت على المستغاث له؛ لأنه ليس بمنادى فلم يقع موقع الضمير،
قال عمر بن الخطاب: (يا لله للمسلمين)^(٢)، وكذلك الكسر في المستغاث به المعطوف
بغير ياء، كـ(الشُّبان) في قول الشاعر:
يبيك ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ
يا لكهول وللشُّبان للعجب^(٣)

بخلاف ما إذا عطف بـ(يا) فيفتح كما مرّ في و(يا لرياح).
قيل ويخفض المنادى بلام التعجب، نحو: يا للماء ، ويا للدَّواهي، ولام التهديد، نحو: يا
لزيدٍ لأقتلنَّكَ ، قال مهلهل:

يا لبكرٍ أنشروا لي كليباً
يا لبكرٍ أين أين الفرار^(٤)

أي كما لا سبيل لكم إلى إحياء كليب، فكذا لا نجاة لكم مني، وكذا إن دخل عليه
لام التقريع ، نحو: يا لنصركم ، إذا قرعهم في نصرتهم، ولعل المصنف إنما أهمل ذكر
هذه اللامات تغليباً للام الاستغاثية، والله أعلم.
وقد يستعمل المستغاث له بـ(من)، نحو:

فيا لله من ألم الفراق^(٥)

وهو متعلق بما دلَّ عليه ما قبله من الكلام ، أي : استغيث بالله من ألم الفراق.

- () : . /
/ / / /
() / / / /
() : . / / () / /
() / / / /
- / / / / /
() : . / / / /
: . / / / /
: . / / / /

وَأَمَّا اللَّامُ/٤٦/أ. الداخلة على المستغاث له، فتُعَلَّقُ بما تتعلَّق به اللام في المستغاث به قبله، فمعنى "ياالله يا للمسلمين": أخص الله بالدعاء لأجل المسلمين. [ويفتح؛] أي: يبني المنادى على الفتح [إِلْحَاقُ أَلْفِهَا] أي: ألف الاستغاثَةِ [وَلَا لَامَ فِيهِ] حينئذ؛ لأن اللام يدل على الألف في المستغاث به والمتعجب منه، وكل واحد من اللام والألف يعاقب صاحبه فلا يجتمعان؛ لأن اللام يقتضي الجرَّ والألف يقتضي الفتح، فتبين أن بينهما تنافيًا فلم يحسن الجمع بينهما [مثل: يا زيداه،] والهاء للوقف دون الدرج، وهي ساكنة إلَّا في ضرورة الشعر كما ورد في :
يا ربَّ يا ربَّاهُ إيَّاكَ أسألُ^(١)

[وَيَنْصَبُ] بالمفعولية [ما سواهما] أي : ماسوى المفرد المعرفة، والمستغاث مطلقاً، سواء كان مع اللام أو مع الألف، وهو إمَّا مضاف، أو مضارع للمضاف، أو مفرد نكرة [مثل: يا عبدالله] في المضاف، ولم يقع موقع ضمير الخطاب مع الإضافة؛ ولأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه، [ويا طالعًا جبلاً] في المضارع له، وحكمه حكم المضاف، وحقيقته هو المنادى الذي لا يتم كلاماً إلَّا بانضمام آخر إليه بينهما تعلق غير إضافي، في نحو: يا حسناً وجهه، ويا خيراً من زيد، ويا محموداً فعله، ويا جميلاً بزّه، ويا حليماً لا تعجل، ويا جواداً لا تبخل، قال الشاعر:

أيا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثله جريراً ولكن في كليبٍ تواضُعُ^(١)

تواضُعُ^(١)

وقال الآخر:

أعبداً حلَّ في شُعَبِي غريباً ألوماً لا أباك واغتراباً^(١)

()

() / / :

: . /

()

:

/ / / /
/ / / /

()

/ / / /
/ /

❖ توابض المنادى ❖ :

[وتوابض المنادى المبني] يحترز من المنادى المنصوب، والمجرور باللام للاستغاثة، والمعرّف باللام؛ لأن توابض المُعرب تابعة للفظة، [المفردة] يحترز من المضافة فهي منصوبة، والمفردة أعمُّ من أن تكون مفردة حقيقةً بأن لا يكون مضافاً معنوياً ولا لفظياً ولا شبه مضاف، أو حكماً بأن يكون مضافاً لفظياً أو مشبهاً بالمضاف، فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد؛ ليدخل فيهما المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف؛ لأنهما كالتوابض المفردة في جواز الرفع والنصب، نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجه، والحسنُ الوجه، ويا زيدُ الحسنُ وجهه والحسنُ وجهه.

ولما لم يجز الحكم الآتي في التوابض كلها بل في بعضها، ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقاً بل لا بد في بعضها من قيد، فصلَّ التوابض الجاري فيها هذا الحكم، وصرح بالقيد فيها بما يريد إدخاله منها فقال: [من التأكيد] المعنوي نحو: يا تميم أجمعون، لا اللفظي نحو: يا زيدُ زيدُ، فإنَّ إعرابه إعراب السابق.

وعند سيبويه^(١) أن الثاني عطف بيان، وعند الزمخشري^(٢) أنه بدل.

قال الرضي^(٣): وفيه نظر؛ لأن عطف البيان والبدل يفيدان ما لم يفده الأول.

والثاني فيما نحن فيه لم يفد غير ما أفاد الأول وقد يعرب رفعاً ونصباً، قال رؤبة:
إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطِراً لقائلٌ يا نصرٌ نصرٌ نصرأً^(٤)

[والصفة] نحو: يا زيدُ الظريفُ، خلافاً للأصمعي^(٥)، فإنه لم يجز وصف

المنادى المذكور؛ لوقوعه موقع المضمرة، فتقول في مثل: يا زيدُ الظريفُ، تقديره: أنت الظريف، فإن قلت لم لا يجوز بناؤه كما في لا رجل ظريف؟ قال الرضي^(٦): لأنَّ لأنَّ المقصود هناك بالنفي هو الصفة فكأنه قال لا ظريفَ بخلاف هذا فإن المنادى هو المقصود فقط، [وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه] وهو ما

() / .

() / .

() / .

() / /

() / / () / . :

() / / .

() .

فيه الألف واللام، فإن الياء لا تدخل عليه، ويحترز به عما لم يكن معرفاً باللام، فإنَّ المعطوف فيه حكمه حكم المعطوف عليه، نحو: يا زيد وعمرو.

[ثرفع على لفظه] غير مبني؛ لأنها لما وقعت تابعة للمبني على الضم وهو كالمرفوع أعربت مثل إعرابه **[وتنصب على محله]**؛ لأن حق التابع للمبني أن يكون تابعاً لمحله، وهو منصوب بالمفعولية **[نحو: يا زيدُ العاقلُ والعاقلُ]** في الصفة، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين في التأكيد، ويا غلامُ بشرٌ وبشراً في عطف البيان، ويا زيدُ الحارثُ والحارثُ في معطوف الألف واللام.

[والخليل] بن أحمد أستاذ سيبويه **[في المعطوف]** المذكور **[يختار الرفع]** مع تجويزه النصب، ووافقه سيبويه والمازني؛ لأن حرف العطف في غير ذي اللام قائم مقام ٤٧/أ. حرف النداء فحمل ما فيه اللام عليه، تنبيهاً على أنه منادى مستقل، **[وأبو عمرو]** ^(١) بن العلاء النحوي القارئ يختار فيه **[النصب]** ^(٢) مع تجويزه الرفع، ووافقه ^(٣) يونس وعيسى والجرمي؛ لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ لأن الحمل على المحل أولى، لأنه في محل المفعولية فينتصب من غير عطف فكيف معه.

[وأبو العباس] ^(٤) هو المبرد فصلّ فقال: **[إن كان]** المعطوف المذكور **[كالحسن]** فيما كانت اللام فيه عارضةً، فهو كالمجرد لجواز حذفها **[فكالخليل]** في اختيار الرفع، لصحة تقدير دخول حرف النداء عليه مجرداً عنها فكأنه منادى مستقل **[وإلاً]** يصح نزع اللام منه للزومها إياه كالنجم والصعق **[فكأبي عمرو]** في النصب على المحل لتعذر دخول حرف النداء عليه، فالعطف على اللفظ ممنوع فتعين نصبه على المحل؛ لامتناع جعله منادى مستقلاً.

[والمضافة المعنوية] عطف على المفردة **[تنصب]** كما لو باشرها حرف النداء، نحو: يا زيدُ ذا الجمّة، قال الشاعر:

أزيدُ أخا ورقاء إن كنت ثائراً
فقد حضرت أحياء قيس
فخاصم ^(٥)

- () : / - / / /
- () : / / / /
- () : / / / /
- ()
- ()
- ()

في الصفة، ويا خالدُ نفسه ، ويا تميمُ كلكم في تأكيد المخاطب، وكلهم في تأكيد الغائب ، ويا بشرُ صاحب عمرو في عطف البيان، ويا غلامُ أبي عبدالله في البديل ، ويا زيدُ وعبدالله في العطف.

[والبديل والمعطوف عليه غير ما ذكر] من المعطوف ذي اللام و**[حكمه]** أي: حكم كل واحد منهما **[حكم المستقل]** المباشر حرف النداء فكما يجب في المستقل من بناء حيث ، كان مفرداً معرفة، ونصبٍ، حيث كان مضافاً أو مشبهاً به، وجب في هذا، إذ البديل بمثابة المبدل، وحرف العطف بمثابة تكرر العامل، **[مطلقاً]** سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو مضارعين للمضاف، أو نكرتين. فالبديل مثل: يا زيدُ بشرُ، ويا زيدُ أبا عمرو، ويا زيدُ طالعاً جبلاً، ويا زيدُ رجلاً صالحاً.

والمعطوف (مثل) ^(١): يا زيدُ ووعمرُ، ويا زيدُ وأبا عمرو، ويا زيدُ وطالعاً

جبلاً، ويا زيدُ ورجلاً صالحاً.

وسواء كان المتبوع مضموماً كما ذكر، أو منصوباً نحو: يا عبدالله أبا عمرو، ٤٧/ب. ويا عبدالله طالعاً جبلاً، ويا عبدالله رجلاً صالحاً في البديل، ويا عبدالله وأبا عمرو، ويا عبدالله وطالعاً جبلاً، ويا عبدالله رجلاً صالحاً في المعطوف.

❖ نداء العلم الموصوف بـ (ابن) ❖ :

[والعلمُ] المنادى، يحترز من غير العلم **[الموصوف بابن]** متصل غير مثنى ولا مجموع ولا مصغر، وابنة لا بنتُ نص عليه أبو عبدالله ^(١) بن مالك ؛ لعدم تصور الاتباع في بنت بكسر أوله. **[مضافاً إلى علم]** يحترز من "يا زيد ابن أخينا" ، **[يختارُ فتحه]** ؛ لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات، والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الأصلية؛ لكونه مفعولاً. وحذف ألف ابن خطأً اتباعاً لحركة المنادى بحركة الابن؛ للتخفيف جوازاً لا وجوباً على الأصح. وحذف تنوين العلم وجوباً، قال الشاعر:

يا حكمَ ابن منذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ^(١)

/ / - / / :
() .

()

()

()

/ / / / :
() /

فإن لم يضيفوا فالتنوين لا غير. وأما قوله:

جارية من قيس بن ثعلبة
كأنها حلية سيفٍ مذهبة^(١)

بتنوين قيس مع أنه علم موصوف بابن مضاف إلى علم فلضرورة الشعر. فإذا اختل شرط مما ذكر، فالضم وإثبات الألف، واختار الكوفيون^(٢) فتحه موصوفاً بابن أو غيره، غيره، ورووا (عمر) في بيت جرير مفتوحاً، اتباعاً للموصوف بالصفة، حيث قال:
فما كعبُ بن مامة وابن قيس
بأكرم منك يا عمرَ الجواد^(٣)

وأجاز الأخفش^(٤) ضمَّ ابن وابنة ولو بين علمين؛ اتباعاً لهما بما قبلهما، وعليه

قراءة من قرأ (الْحَمْدُ لِلَّهِ)^(٥).

❖ نداء المظرف باللام ❖:

[وإذا نودي المعرف باللام قيل: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل]
بالفصل بين حرف النداء / ٤٨ / أ. وذي اللام باسم مبهم غير دال على ماهية معينة محتاج بالوضع ليقع النداء في الظاهر عليه، والرجل صفة لاسم الإشارة؛ لكونه دالاً على معنى في الذات المبهمة، وهي الرجولية إلا أنه لما كان هو المقصود بالنداء جعلوهما في حكم الشيء الواحد، فالنداء موجهٌ إلى الصلة في الظاهر، وإليه في الحقيقة، وقيل: عطف بيان لعدم الاشتقاق وتقوم أي وهاء التنبيه مقام الاسم المبهم.
و[التزموا رفع الرجل لأنه] وإن كان صفة، وحققها جواز الوجهين: الرفع والنصب، كما تقرر، فهو [المقصود] بالنداء فالنظم رفعه؛ لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فتدل على أنه المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى، ولهذا لم يذكر هناك ما

() . : / / /

() / / / /

() / / / /

() . : / / /

() / / / / () () .

() / / /

() : () . : .

/ / /

/

يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة بخلاف الصفة، في: يا زيدُ الظريفُ، وبه يستغنى عنها؛ لأنك تقول يا زيدُ بحذف الظريف. وأجاز المازني^(١) والزجاج^(٢) رفع رفع الرجل ونصبه، قياساً على: يا زيدُ الظريفُ.

قال بعضهم^(٣) إن كان الصلة اسم الإشارة وكان ما بعده لبيان الماهية كالرجل. فالرفع به غير مستغنى عنه. وإن كان غير ذلك ك(يا هذا الطويلُ) جاز الرفعُ والنصبُ. [بالنداء وتوابعه] بالجر عطف على الرجل أي: والتزموا رفع توابع الرجل مفردةً كانت أو مضافة، [لأنها توابع معربٍ] فجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني، فتقول: يا أيُّها الرجل ذو المال، قال الشاعر:

يا أيُّها الجاهلُ ذو الثَّنَزِيِّ لا توعِدنيَ حياةً بالثَّنَزِيِّ^(٤)

وأجاز جار الله^(٥) الرفع والنصب، مستشهداً بقول ذي الرُّمَّة: ٤٨/ب.

ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لشيءٍ نحتَه عن يديه المقادر^(٦)

المقادر^(٦)

برفع الوجد ونصبه.

[وقالوا] أي العرب [يا الله] بإدخال حرف النداء على ما فيه الألف واللام [خاصةً]؛ للزوم اللام المبدلة من فاء الكلمة، إذ الأصل كان (إله) من الآلهة فحذفت الهمزة تخفيفاً؛ لكثرتة في الكلام وعوضت اللام للاختصاص، وأدغمت في اللام التي بعدها فلزمت لكونها عوضاً من الهمزة المحذوفة، ولهذا تُقطع الهمزة في النداء، قال الشاعر:

() / / /

() / /

()

() /

()

/ / / /

/ /

:

() /

()

/ / /

/ /

مباركٌ هو ومن سمَّاه على اسمك اللهم يا الله (١)

فساغ دخول حرف النداء عليه لذلك. ولا يرد نحو: النَّجْمُ والصَّعْق؛ لأن الألف واللام وإن لزمنا فيهما فليستا بعوض عن الممدود، ولا النَّاس؛ لأنَّها وإن كانت عوضاً عن فاء الكلمة؛ لأن أصله الأناس، فهي غير لازمة في السعة بل يصح أن تقول ناس، فلم تُنزل اللام منه منزلة جزء الكلمة، ولذا شدَّ عند البصريين (١) نحو قوله:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني (١)

لأن الألف واللام، وإن لزمنا لزومهما في اسم (الله)، فليستا للتعويض، ولا من نفس الكلمة، وقد جوزه الرضي (١) مع الشذوذ لما ذكر من اللزوم. وأما قوله:

فيا الغلامان اللذان قرأ إيا كما أن تكسباني شرراً (١)

وقوله:

عبَّاس يا الملك المتوجَّج والذي عرفت به بيت العلاء عدنان (١)

فأكثر شذوذاً منه، إذ ليس فيه لزوم ولا عوض. نعم وقد خص هذا الاسم تعالى مسمَّاه بخصائص لا توجد في غيره/٤٩/أ. بدخول حرف النداء كما ذكر، وغيره نحو: بالله وتالله ووالله و(اللهم) بتعويض حرف

()

: / / / () .

()

()

: / / / / /

/ / /

()

()

/ / / / /

/ / / / /

()

: / / / / /

النداء ميمًا في آخره عند البصريين^(١)، وقال الكوفيون^(٢): هي بقية أمَّنَا، وكان أصله أصله يا الله أمَّنَا بالخير، فلما كثر خفف كما في (عموا صباحاً)، وردَّ لجواز اللهم أمَّنَا بالخير، ولو كان كما زعموا لما جاز ظهور أمَّنَا بالخير بعده.
وقد يجمع بين (يا) النداء، والميم المعوض عنهما؛ للضرورة، كما في قول الشاعر:

إني إذ ما حدثتُ أمَّا أقول يا اللهمَّ يا اللهمَّ^(٣)

وقد تزداد (ما) كقولك:

وما عليك أن تقولي كَلِّمًا سبَّحت أو هلَّلت يا اللهمَّ ما
أردد علينا شيخنا مسلماً فإتنا من خيرهِ لن نعدما^(٤)

ويجوز وصفه على اللفظ والمحل، عند^(٥) المبرد والزجاج؛ لأنه بمنزلة (يا الله)

الله) وقد يقال: يا الله الكريم، فكذا هذا، واستشهدوا بقوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(٦) وَ (قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكِ الْمَلِكِ)^(٧).

ومنع الخليل وسيبويه^(٨)؛ لكونه من الأسماء المختصة بالنداء، وهي لا توصف؛
توصف؛ لأنه مع الميم كالصوت، أي غير متمكن في الاستعمال، ذكره ابن عقيل^(٩) في

() / / /
() . /
() : .
/ / / /
() . / /
() - / / : .
() . / () / /
() . / / / : ()
() . ()
() . ()
() . / / /

في شرح التسهيل^(١)، وتأولوا ما ورد بحذف حرف النداء. أي قل اللهم يا فاطر السموات.

❖ تكرار المنادى ❖ :

[ولك في مثل] قول جرير:
[يا تيم تيم عدي] لا أبا لكم لا يُلقينكم في سوءة عمر^(٢)

البيت قاله جرير خطاباً لبني تيم لما أراد أن يهجوهم عمر التيمي، يريد أن لا تتركوا عمر يهجوني فيلقبكم في مكروه من قبلي، يعني بالهجاء. وقول حسان:

يا زيد أهد لهم رأياً يعاش به يا زيد زيد بني النجار

مقتصر^(٣)

[الضم] لتيم الأول؛ لأنه منادى مفرد، والثاني: عطف بيان أو بدل [والنصب] للأول لإضافته إلى عدي المذكور، وتيم الثاني علم مقم بين المضاف والمضاف إليه؛ لتأكيد المضاف، وحكمه حكم الأول، هذا عند^(٤) سيبويه والخليل، تشبيهاً منه له باللام المقحمة ٤٩/ب. بين المضاف والمضاف إليه في (لا أباك)، وقال المبرد^(٥): تيم الأول مضاف إلى عدي محذوف مقدر عنده استغني عنه بالثاني، إذ قد ورد مع اختلاف المضافين في قول الفرزدق:

() :
(
:
/
/
()
()
/
/
() :
() :
() :
() :
() :

يا من رأى بارقاً أرقت له بين ذراعي وجبهة الأسد (١)

ونحو: نصف وربع درهم، فمع الاتفاق أولى، فنرى هذا أولى من كلام سيبويه؛ لدلالة الثاني على المحذوف. و عند السيرافي (١) فتح الأول المفرد اتباعاً له بالثاني كما في العلم الموصوف.

❖ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ❖ :

[و] المنادى [المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه] خَمْسُ لغاتٍ:

١- [يا غلامي] بالفتح، وهو الأصل؛ لكونها اسماً على حرف واحد، وهو ضعيفاً لا يحتمل الثقل من الضمة والكسرة، فقُوِّيَ بالفتحة (كاف) الضمير.

٢- [ويا غلامي] بإسكانها للتخفيف، قال الرضي (١): وهو الأصل؛ لأنه أكثر

استعمالاً، ولأن النداء موضع تخفيف، وهو أخف.

٣- [ويا غلام] بحذف الياء للتخفيف، وكسر الميم للدلالة عليها، قال تعالى:

(يَعْبَادِ فَآتُّونَ) (١) ، وهذه الثلاثة أكثرها استعمالاً.

٤- [ويا غلاماً] بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة؛ لأن الألف والفتحة أخف من الياء

والكسرة، كما قد جاء في: «يارباً تجاوز عني». وقول النبي (١) □ لبلال وقد رأى عنده

()

/ / / / / /
/ / / / / /
/ / / / / /

()

()

()

()

() :

()

() ()

/

/

كسرة^(١)، فسأل عنها، فقال: رغيف أفطرت على بعضه وأمسكت بعضه: «أنفق بلالاً بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً». أراد يا (بلالي) فعوض عن (ياء) الإضافة ألفاً، وإلّا فحقه الضم؛ لكونه منادى مفرداً معرفة، وقد وردت الرواية به أيضاً وهو الظاهر.

٥- [وبالهاء] في الوجوه الأربعة [وقفاً] أي: في حال الوقف تقول: (يا غلاميه) بفتح الياء وسكونها، و(يا غلاميه) بكسر الميم قبلها، و(يا غلاماه) فرقاً بين الوقف والوصل، قال الشاعر^(٢):

يا رَبَّ يا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ

وقد جاء ضم الاسم الغالب عليه الإضافة إلى (ياء) المتكلم المحذوفة في النداء للعلم به، كما في قراءة^(٣) أبي جعفر^(٤): (رَبُّ احْكَمْ)^(٥)، وقوله تعالى: (رَبُّ السَّجْنِ)^(٦) السَّجْنِ)^(٧)، وهي معدودة من الشواذ.

[وقالوا] أي العرب في محاوراتهم [يا أبي ويا أمي] كباب (غلامي) [ويا أبت ويا أمت] بإبدال الياء تاءً عند البصريين^(٨)، وهي تاء التأنيث بدليل عدم اجتماعهما، فلا يقال: يا أبتني، ولمصيرها في الوقف /٥٠/ أ. هاءً ك(تاء التأنيث). وعند الكوفيين^(٩) أن التاء للتأنيث، والياء مقدره بعدها، قيل: لو كان ذلك لسُمِعَ لسُمِعَ يا أبتني ويا أمتني ولم يسمع، [فتحاً] وهي قراءة^(١٠) ابن عامر^(١١)؛ لكونها مبدلة من

- () /
- ()
- () / / / /
- () () .
- () :
- () / / .
- () () .
- () () .
- () / /
- () /
- () () / () .
- () .
- () « »

مبدلة من الياء وهي مفتوحة، [وكسراً] وهي قراءة السبعة^(١) غير ابن عامر لمناسبة

أصلها [وبالالف] نحو قوله:

يا أَبَتَاكَ أو عَسَاكَ^(٢)

وقول الأعرابية:

يا أمتا أبصرتني رَاكِبُ يَسِيرُ فِي مُسْحَنَفٍ لا حَبٍ^(٣)

والمسحنفر: الطريق، والملاحب^(٤): الضيق.

[دون الياء] ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه، فقد جاء بالضمّ نحو:
يا أبتُ ويا أمتُ؛ لإجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره المصنف؛ لقلّة استعماله
والمعوض منه.

[ويا ابن أمّ ، ويا ابنَ عمّ] بإضافة (ابن) إلى (عمّ وأمّ) المضافين إلى (ياء) المتكلم، وكذا بنتُ المضافة إليهما كـ (ابنة عمي) و (يا بنت أبي) ، وعلى الأول قول معدي كرب^(٥):

يا ابن أمي ولو شهدْتُكَ إذْ تَدُ عوتيمًا وأنتَ غيرُ مُجاب
ثم طاعت في ورائك حتى أدفع القوم أو تبلى ثيابي^(٦)

/	:	.	/
()	/	.	()
()	.	/	()
/	/	/	:
.	/	/	/
()	.	/	()
()	:	()	.
()	.	/	.
()	.	/	.

[خاصة] هذا الاختصاص بالنظر إلى (الأم والعم) دون غيرهما، فلا يقال: (يا ابن أخي ويا ابن خالي، لا بالنظر إلى (الابن) فإنهم يقولون (يا بنت أم) و(يا بنت عم) على الوجوه الخمسة، و(خاصة) منصوبة على الحال، [مثل : باب غلامي] فيقال: (يا ابن أمي) و(يا ابن عمي) بالفتح والسكون، و(يا بن أم) و(يا ابن عم) بحذف الياء وبقاء ما قبلها مكسوراً؛ للدلالة و(يا بن أمّا) و(يا بن عمّا) بقلب الياء ألفاً، وبالهاء وقفاء، [وقالوا يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ] بفتح الميم مشددة، بلا شذوذ؛ لزيادة استتقاله فزيد فيه هذا الفتح للتخفيف، قال أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة:

يا بنت عمّا لا تلومي واهجعي ألم يكن يبيضّ لو لم يصلع^(١)

/٥٠/ب. بإبدال الياء ألفاً، والمعنى: أني لو لم أصلع لشاب رأسي، لما يعلم من أن الشيب عند النساء قريب من الصلع، وأول القصيدة قوله:
* قد أصبحت أم الخيار تدعي^(٢) *

البيت وقد مرّ.

(١) / / :
/ / :
« » ()
/ / :
/ / : ()
/ / / / :
/ - / : ()

يريد (أمامة) بفتح (أمامة) كما كانت عليه قبل الترخيم، ثم ألحقها ألف الإطلاق نظراً إلى أن المحذوف كالتأنيث، فقد ردّه المبرد^(١)، وروى أن عجز البيت:

وما عهدي كعهدك يا أماما

قلت: وما ذكره من التأويل لا يدفع كلام سيبويه؛ لكثرة ورود ذلك في أشعار العرب، كقول الشاعر:

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته

وأمتدحه فإن الناس قد علموا^(٢)

علموا^(٣)

أراد ابن حارثة. وقوله:

فصالحونا جميعاً إن بدا لكم

ولا تقولوا لنا أمثالها عام^(٤)

أي: يا عامر . وقول ابن أحمر:

أبو حنش يُورقني وطلق

وعمارٌ وآونة أثالا^(٥)

أراد أثالة، فرحّم هذه الأسماء، ولم يرفعها بل أبقاها مفتوحة ومكسورة، نظراً إلى أن المحذوف كالتأنيث. قالوا: أمّا البيت الأول فإنما كُسر بعد أن جعل اسماً برأسه بعد حذف التاء، والفتحة فيه ليست بالفتحة الأصلية، وإنما هي مثل الفتحة، وأما (أثالا) في بيت ابن أحمر فإنه غير مرخم، وأما نصبه فقد روى المبرد^(٦) أنه معطوف على الضمير المنصوب في (يُورقني).

قلت: ولا يخفى ما في ذلك من التعسف.

[وهو حذف في آخره] أي المنادى [تخفيفاً] أي اعتباراً لا لموجب، كما في (عم) و(شج) و(سما)^(٧) حذفاً بلا علة، فعلى هذا يكون التعريف مخصوصاً بترخيم

- () / .
- () .
- :
- / / / /
- ()
- / /
- () / / /
- () / / / () / /
- () / /
- ()

المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمناسبة، ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور إلى الاسم .

❖ شرط ترخيم المنادى ❖ :

٥١/أ. [وشرطه] أي: شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول، أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً في المنادى على التقدير الثاني، أمور أربعة: ثلاثة منها عدمية وهي: [أن لا يكون مضافاً] حقيقةً أو حكماً فدخل فيه مشبه المضاف نحو: طالعاً جبلاً؛ لأنه إن رخم المنادى كان الترخيم في وسط الكلمة؛ لأنه قد نُزِلَ منزلة الجزء من الكل، وإن رخم المضاف إليه كان الترخيم في غير المنادى ومشبه المضاف مثله. وقد أجاز^(١) أجاز^(٢) الكسائي والفراء ترخيم الآخر وقرّره ابن مالك^(٣)، وعليه قول الشاعر:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أو اصرنا والرحم بالغيب تذكر^(٤)

تذكر^(٥)

وقوله:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موة فيجيب^(٦)

فيجيب^(٧)

أي: يا آل عكرم، ويا أبا عروة.

وأما ما أنشده عدي بن زيد^(٨) في حذف المضاف إليه بأسره من قوله:

يا عبد هل تذكر من ساعة من موكب أو رائد اللقيص^(٩)

() / - () .

() - .

() . .

/ / / / / /

. - / / /

() .

/ /

. / /

()

. / .

أي: يا عبد هند ، وهو عبد هند اللخمي، والقنيص: الصيد، وقد يقال: للصادق قنيص كقنص وقنّاص. وكذا حذف آخر المضاف في قول أوس بن حجر^(١):

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا هل كان منّا إلى ذي الغمر
تسريح^(٢)

أي: يا علقمة الخير فشادًا.

[ولا مستغاثًا] لغرض المبالغة في تنبيهه بإلحاق حرف التنبيه أو بدله، اعتناءً بأمره واهتماماً بشأه، والحذف مما يناقض ذلك، وقيل: بل لأن المستغيث لا يأمن غفلة المستغاث أو تغافله بعلّة الترخيم، [ولا مندوباً] إذ المراد فيه تطويل/٥١/ب. الصوت ومدّه، فلا يليق به الترخيف. وقد روى في الفوائد الضيائية^(٣)، أنّ قوله (ولا مندوباً) غير ثابت في كلام المصنف، حيث قال: «ولم يذكر المندوب لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف بعض الناسخين مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف.

[ولا جُملة] لأنها تحكى على حالها من غير تغيير، وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها فيقولون: يا (تأبط) في (تأبط شراً) [ويكون إمّا علماً] لاسم جنس [زائداً على ثلاثة أحرف]؛ لئلا يخرج الاسم عن أقلّ الأصول، مما هو تخفيف لا إعلال.

وأجاز^(٤) الفراء والأخفش ترخيم العلم الثلاثي متحرك الوسط، لقيامها مقام الرابع لا الساكن. وروي عن ابن عصفور^(٥): الاتفاق على عدم ترخيمه لخفته، وهو

(١) / . . /

/ / / / / : .

(٢)

.. :

(٣)

/ / / / /

(٤)

/ - /

(٥)

:

/

منقوض بما رواه ابن هشام^(١) عن أبي الحسن وأبو البقاء عن بعض الكوفيين من جواز جواز ترخيمه^(٢).

[وإمّا بقاء التأييث] نحو: شاة وثبة، سواءً كان علماً أو لا، وسواء كان زائداً على ثلاثة أحرف أو لا؛ لأن التاء ليست لازمة، فيكفي أدنى مقتض لسقوطها. وليس الترخيم هو الذي نقضها، ولا غير بنيتها بل هي موضوعة على حرفين. وإنما أسقط الزائد.

فإن قيل: أليس (التاء) هنا معتقب الإعراب، ولا تعرب الكلمة على ما ليس منها فكيف قلتم إنها زائدة تسقط بأدنى سبب؟ فأجيب: بأنها امتزجت بالكلمة، بحيث صارت كأنها منها، فعملت معاملة الحرف الأخير. فمن ترخيمه علماً، قول امرئ القيس:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمت هجري فأجملي^(٣)
ف_____أجملي^(٤)

أو غير علم، كقوله:

جاري لا تستكري عذيري سيري وإشفاقي على بعيري^(٥)

أ/٥٢. ولمن لا يعقل، كقول الشاعر:

ياناقُ سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فتستريحا^(٦)

()

. / / . / . /

()

/ /

()

. / /

()

/ / / / /

. / / () /

()

بضمٍ. ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما ورد
شاذاً من قوله:

أصاح هل حم عيش^(١) ...

أي (صاحب)، وقوله:

يا صاح يا ذا الضامر العنس^(٢)

والوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ، [فإن كان في آخره زيادتان] وهما [في
حكم] الزيادة [الواحدة] بمعنى أنهما زيدتا معاً. يحترز من نحو: ثمانية، فإن النون
والياء زيدتا أولاً، ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف إلا الآخر، وهو تاء التأنيث
[كأسماء]، فإنها فعلاء من (الوسامة) عند سيبويه^(٣) ، وأصلها (وسماء) قلبت واوها
همزة ففيها زيادتان للتأنيث، وقال المبرد : أصلها (سأماو) قلبت الواو همزة.
ومن ألف التأنيث من نحو: (صحراء وحلبى). وألف الإلحاق وهمزته كحرباء
وعلياء.

[ومروان] ونحوه من زيادة التثنية ، من نحو: (زيدان) و(يضربان)
و(مسلمان)، وزيادة جمع المذكر السالم نحو: (مسلمون، ويضربون) علماء. وجمع
المؤنث السالم نحو: (مسلمات) علماء. وياء النسب كـ(قرشي) و(كرسي) .
[أو حرف صحيح] أي : صحيح أصلي؛ لتبادره إلى الذهن لأنّ الغالب في
الحرف الصحيح الأصالة، فتخرج منه نحو: سعلاة^(٤)؛ لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو
أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيشمل مثل: (مرمي) و(مدعو). فإن الحرف الأخير
منهما، في حكم الصحيح في الأصالة، [قبله مدة] زائدة، كواو قبله ضمة، أو ألف قبله
فتحة، أو ياء قبلها كسرة، والمراد بها المدة الزائدة؛ لتبادرها إلى الذهن.
[وهو أكثر من أربعة] كمنصور وعمّار ومسكين؛ لئلا يلزم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله: (زيادتان في

/ / / /
()
()
()
:
/ / / / / /
()
()

وقوله:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقفاً منك الوداعاً ()

قال سيبويه () : وذلك لكثرة الاضطرار إليه في الشعر، كما اضطروا في فتح تاء تاء التانيث في المنادى المفرد ، في قول النابغة الذبياني:

كليني لهم يا أميمة ناصبٍ وليل أقاسيه بطيء الكواكب ()

الكواكب ()

ففتح (أميمة) وهو منادى مفرد حقه الضم، أي: كليني ودعيني لهم متعب، وليل طويل أقاسي طوله.

[وإن كان مركباً] تركيب مزج أو عددٍ ، وقد أخرج المضاف والجملة في أول باب الترخيم، ومثال المركب منها: بعلبك وخمسة عشر، علمين، [حذف الاسم الأخير] عند سيبويه () ؛ لكونه زائداً ملحقاً بالأول ولسقوطه في النسبة، وللاقتصار على الأول الأول في التصغير فإنه يصغر دون الثاني، وكونه كتاء التانيث وألفه، فيحذف حذفها فيقال: يا (بعل) في (بعلبك)، ويا (خمسة) في (خمسة عشر)، [وإن كان غير ذلك] أي غير ذلك المذكور في الأقسام الثلاثة [فحرف واحد] يحذف فقط لحصول المقصود من الخفة به.

❖ حكم الاسم المرخم بعد الحذف ❖ :

[وهو] أي المحذوف [في حكم الثابت على الأكثر] ويسمى: لغة من ينتظر، فيبقى ما قبل المحذوف بحاله من الحركات دليلاً على المحذوف، [فيقال: يا حار] بكسر الراء [يا تُمُو] بسكون الواو، [ويا كرو] بفتح الواو، [وقد يجعل] المنادى المرخم على استعمال الأقل [اسماً برأسه]، فيكون المحذوف نسياً منسياً ويسمى : لغة من لا ينتظر، [فيقال: يا حار] بضم الراء [ويا ثمي ويا كرا] بقلب الواو ياءً، وضمة الميم كسرةً لتناسبها، ٥٣/أ. وقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الشاعر:

()

/ / /

. / / / /

()

()

/ / /

. / / () /

()

مَرَرْتُ بِعُقْبِ وَهُوَ قَدْ نَلَّ لِلْعَدَا فَعَدُوا لِقَائِي لَهُ خَيْرٌ نَاصِرًا (١)

وقول الآخر:

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَفْئَلُ يَصْدُقُ (٢)

يَصْدُقُ _____ (٣)

يعني: عقبة ومالك، فنون المرخم المجرور بحرف الجر والإضافة، نظراً إلى تمام الكلمة.

❖ الغلبة ❖ :

[وقد استعملوا] يعني العرب، [صيغة النداء] يعني (يا) خاصة، لا غيرها من صيغ النداء [في المندوب]. والمندوب في اللغة: من يُكَيِّ عليه وتعدد محاسنه؛ ليعلم الناس أن موته أمر عظيم فيعذروا في البكاء عليه، ويشاركوه.

[و] في الاصطلاح: [هو المتفجع عليه بـ(يا)] نحو: يا (زيد) لأنها أشهر صيغ النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى، [أو (وا)] نحو: وا زيد [واختص] المندوب [بوا]؛ إذ هو نص في التفجع، ويكون حقيقة، كقول جرير يرثي عمر بن عبدالعزيز (٤):

نعي النعاة أمير المؤمنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمرا
حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا وَاصْطَبْرَتْ وقمت فيه بأمر الله يا عمرا (٥)
لَهُ _____ عمرا (٦)

أو حكماً، كقول عمر بن الخطاب (٦): (يا عمراه) يندب نفسه، وقول قيس العامري:

()
()
()
()
()
()
()
()
()
()

فواكبداً من حبٍّ من لا يُحِبُّني ومن عبراتٍ ما لهنَّ فناءً^(١)

وقد يستغنى بـ(رزيّة) ونحوها، عن الاسم المندوب. قال الشاعر:

تبكيهم دهماءُ مُعولّة وتقول سلمى وارزيتيه^(٢)

وقد عدّ الرضي^(٣) المندوب من المنادى، قال: وهو الظاهر من كلام سيبويه

لقوله تعالى: (لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا)^(٤)، وإليه

ذهب جار الله الزمخشري^(٥) فأدخله في المفصل من جملة المنادى.

[وحكمه في البناء والإعراب حكم المنادى] فيضم إذا كان مفرداً معرفة، ٥٣/ب. فيقال: يا زيدُ ووا زيدُ، وينصب إذا كان مضافاً، فيقال: وابدأ الله، ويخالف المنادى بأنه لا يجيء نكرة لما سيأتي إن شاء الله.

وقد ينون مضموماً؛ للضرورة ومنصوباً كما روي في قوله:

وافقعساً وأين مني فقعسُ أبلبي يأخذها كروّسُ^(٦)

ولو قيل: فقعسُ بالضم منوناً لجاز، هذا رأي البصريين^(٧).

وقال الكسائي والفراء^(٨): العرب تعوض من علامة الندبة تنويناً في الوصل

، تشبيهاً بالمنصوب إذا وقف عليه، فيقال: (وازيدُ) ونحوه، وكذا حكم توابعه حكمه؛

- () / .
- () / / / / / / / /
- () / / .
- () / /
- () /
- () () .
- () / /
- () .
- / / / / / / / /
- :
- () .
- () /

لإجرائهم إياه مجراه، [ولك زيادة الألف في آخره] مع (يا) أو (وا) ما لم يكن في آخره ألف وهاء، فلا يقال: واعبد الله، وأوجبها الأندلسي^(١) مع الياء دون الواو؛ لئلا يلتبس بالمنادى، وهو مردود بأنه من المنادى ولدخولها في المستغاث، وسواء كان مفرداً أو مضافاً، ولأنه يؤتى بها للمنادى البعيد، والهالك في غاية البعد.

وإنما زيدت الألف في آخر المندوب؛ لأن الندبة موضع لمدّ الصوت إعلماً بالمصيبة، فاخترت الألف دون الواو والياء؛ لأن المد فيه أكثر، فلا يقلب إلا للضرورة، [فإن خفت اللبس]، أي: التباس ذلك اللفظ عند زيادة الألف بغيره، عدلت إلى حرف مدّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمة، كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة [قلت: واغلامك] بالياء، لتناسب كسرة الكاف ولئلا يلتبس بغلام المذكر لو قلت «واغلامكاه»، وإذا أردت به غلام جماعة مخاطبين، [واغلامكموه] بقلب الألف واوا؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين. ومجانسته لما قبله من الحركة اتباعاً، أو لرد الواو الأصلية؛ لأن أصل غلامكم غلامكموا، وعليه (أنلزمكموها)^(٢)، في قراءة^(٣) ابن كثير^(٤)، وإنما حذف الضمة والواو استئقلاً، [ولك الهاء] أي هاء / ٥٤ / أ. السكت [في الوقف] وسواء كانت الندبة بالياء أو بالواو.

والحاق الهاء في الوقف جائز لا واجب، وإلحاقها لبيان حرف المدّ سيما الألف؛ لخبائثها [ولا يندب إلّا المعروف] في المتفجع، علماً كان أو غيره [فلا يقال: وارجلاه] ولا واهذاه؛ لأنه لا بد أن يكون معروفاً أو مشهوراً، فإذا اشتهر جاز فنقول: واضارباً زيده، إذا كان رجلاً عظيماً. وامنّ قلع باب خبيراه^(٥)، وامن حفر بئر زمزم^(٦)؛ لاشتغالهم.

()

()

() . ()

()

()

() : / .

()

() □ / /

/

وأما المتوجع منه فلا يشترط أن يكون معرفة لقولهم: وامصبيته، فكذا المتندم عليه نحو: يا حسرتاه، قال تعالى حاكياً: (يَحْسَرْتِي عَلَيَّ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ) (١).

[وامتنع : وازيد الطويله] بالحقاق الألف والهاء بصفة المندوب عند سيبويه والخليل (١)؛ لأن الموصوف غير محتاج إلى الصفة، وإنما يؤتى بها لمعنى من المعاني المعاني الثابتة له، بخلاف المضاف إليه والمضارع له، فإنه من تمام المضاف ونحوه، فيجوز واعدالمطلباه، واضارباً زياده؛ ولأنه لو ألحق مدتها بالمضاف لانفك من المضاف إليه، بخلاف الموصوف فتقول فيه، (وازيده الطويل)؛ لأن الصفة ليست من تمامه كالمضاف.

[خلفاً ليونس] (١) والكوفيين، فيجيزون "وازيد الطويله" جواز (وا) عبدالمطلباه) فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة؛ لأن اتصال الموصوف بالصفة - وإن كان أنقص من الاتصال من المضاف والمضاف إليه - فهو أتم منه من جهة المعنى؛ لآتجاهما بالذات، فإن الطويل هو زيد بخلاف المضاف والمضاف إليه، فإنهما يتغايران. وحكى يونس (١) أن رجلاً ضاع له قدحان فقال: واجمعتي الشاميتيناه.

❖ حذف حذرف النداء ❖ :

[ويجوز] ؛ لقيام قرينة [حذف حرف النداء] /٥٤/ب. من المنادى [إلى مع اسم الجنس] يعني به ما كان نكرة قبل النداء، وسواء كان مفرداً أو مضافاً، وسواء تعرف به أو لا؛ لأنه إنما عرفه حرف النداء، وبزواله يزول التعريف، ومجيئه نكرة بغيره يلتبس بالمفعول. وأجازه الكوفيون؛ (١) لكثرة وروده في كلام العرب نثراً ونظماً، ومنه

() ()
() /
() / / /
() / / - () . :
() / /

[وأيُّها الرجل] قال تعالى: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ) (١) في

الموصوف بذي اللام ، و(قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٢) فيما عوض

عوض حرف النداء ميماً آخره، وكذا المضاف نحو: (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ

هَدَيْتَنَا) (٣)، والموصول نحو: من لا يزال محسناً أحسن إليّ) (٤).

[وشدّ] قولهم [أصبح ليلٌ] بحذف حرف النداء، مع أنّ (الليل) اسم جنس أي:

أي: صر صباحاً يا ليل، قالتها امرأة امرئ القيس حين كرهته، [وأطرق كرا] أي يا
كروان، وفيه شذوذان (١) حذف حرف النداء منه وهو اسم جنس، وترخيم غير العلم.
وهذه كلمة يقولها الصيادون عند رؤية هذا الطائر، يتصيدوه بها، يقولون: «أطرق كرا
أطرق كرا، إن النعام في القرى وإنك لن ترى» (٢) فيتلبّد (٣) في الأرض، فيطرح عليه
عليه ثوباً.

قال جار الله (٤): الإطراق أن يطأطئ عنقه، ويسجد ببصره إلى الأرض، أي:

أي: طأطئ واخفض عنقك للصيد، فإنّ أكبر منك وأطول أعناقاً، وهي النعام قد أصطيدَ

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

() : () .

واعلم أن كلاً من القائلين يصح أن يحتج بأقوالهم. وأمّا حذفه مع اسم الإشارة، فقد نطق به القرآن وكفى لهم به حجة. وأمّا قول من قال بأنّ هذه الأمثال قد صارت كالمعارف، فليس يدفع ما ذكرنا؛ لأنها حال ورودها من أهلها لمّا تعرف بأئها أمثال، فثبت أن ذلك واقعٌ عندهم غير مستنكر.

[وقد يحذف المنادى لقيام قرينة] مشعرة بحذفه جوازاً [مثل: (ألا يسجدوا)]^(١)

بتخفيف «ألا» وهي حرف تنبيه، و «يا» حرف نداء تقديره (ألا يا قوم اسجدوا)، فالمنادى محذوف جوازاً لقيام قرينة. وأمّا على قراءة^(٢) من قرأ «ألا» بالتشديد، فإنّها أن الناصبة للمضارع، أدغمت في لام «لا» و(يسجدوا) فعلٌ مضارع سقط نونه بالنصب.

() : () . / . /

() : () / . /

/

❖ فصل أسماء لازمت النداء ❖ :

تنبيه^(١): واعلم أنه قد ورد في أقوال العرب أسماء لازمة للنداء لا تستعمل في غيره، غيره، نحو: (فُلُّ) كناية عن المذكر، و(فُلَّةٌ) كناية عن المؤنث، وليس بترخيم في رواية سيبويه؛^(٢)

ولأن ترخيم (فلان) على (فلا) بالألف و(فلانة) على (فلان) بفتح النون، وقد ورد في غير النداء للضرورة. كقول أبي النجم:

في لَجَّةٍ أَمْسَكَ فُلَانًا عَنِ فُلٍّ (١)

وكذا ما ورد على وزن (مفعلان) نحو: يا (مكرمان) أي: (يا كريم) ونحوه، وكذا: يا (نومان) أي: (يا نائم)، ومثله ما ورد على وزن (فَعَل) في سبِّ المذكر نحو: يا فُسَّقُ، ويا عُذْرُ، يعني: فاسق وغادر، ونحوهما، وهو قياس عند سيبويه والمبرد^(٣). ومثله في سبِّ المؤنث على وزن فَعَال، نحو: يا خَبَاتِ، ويا فَسَاقِ، بمعنى يا خبيثة ويا فاسقة في اللزوم والقياس. وقد جاء فَعَال غير لازم للنداء، لضرورة الشعر، كقول الحطيئة^(٤)

إلى بيت قعيدته لكاع^(٥)

الْحَطِيئَةُ^(٤) يَهْجُو امْرَأَتَهُ:
أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ أَوِي

.	-	/	-	/	-	/	()
.					..	/	/
.	/	/	/	/	.	/	()
.	.	/	/	.	(-)	/	
.							:
.		/	.		.		:
.	/	/	/	/			()
.							()
.							-
.							()
.	-	/	.	()	/	/	
.							:

❖ الاختصاص ❖ :

ومن المنصوب على معنى النداء إما لفظاً، أو محلاً بابُ الاختصاص، ٥٦/أ. وهو أن تأتي بلفظ (أيُّ) متصلةً بـ(هاء) التنبيه صيغةً مستعملة في النداء لا تستعمل في غيره، ثم إنَّها نقلت لاختصاص الضمير بما يذكر بعده أو بعدهما.

ومعنى الاختصاص: أن (أيُّ) إذا قطع عن الإضافة، وُصِفَ بما وصف به، مقحمةً بينهما كلمة التنبيه صيغةً مستعملة في النداء لا تستعمل في غيره، ثم إنَّها نقلت إلى معنى الاختصاص مجرداً؛ لأن الاختصاص يلزم النداء غالباً من حيث أنك تختص من تنادي من بين من يختص بك، لأمر يخصُّك أو إخبارك أو غير ذلك، مما يخاطب به الناس ذاتاً على صيغة الاختصاص تقول: أمّا أنا فأفعل كذا أيُّها القوم، واللهم اغفر لنا أيُّتها العصابة، من غير إرادة النداء، بل إيذاناً للاختصاص على معنى: أنا أفعل كذا مختصاً من بين الرجال. ونحن لنفعلن كذا مختصين من بين الأقسام، واغفر لنا مخصوصين من بين العصابات، ولم يريدوا بـ «الرجل، والقوم، والعصابة» إلّا أنفسهم. قال سيبويه^(١): وهذا الاختصاص لا يكون إلّا للمتكلم أو المخاطب، فلا يجوز

يجوز «إنهم فعلوا أيُّتها العصابة».

ويجيء إمّا للتفاخر، نحو: أنا أكرم الضيف أيُّها الرجل، وأنا أيُّها العالم أحلُّ المشكلات، وبي أيُّها الفارس يستجار.

أو للتصاغر، نحو: أنا المسكين أيُّها الرجل. أو لا للتفاخر ولا للتصاغر، نحو: نحن نقرأ أيُّها القوم، ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء؛ إذ ليس بمنادى لا حقيقة ولا مجازاً، وأيُّ مضموم وما بعده مرفوع كما في النداء. خلا أن مجموع نحن أيُّها الرجل هنا في محل نصب؛ لوقوعه موقع الحال، أي مختصاً من بين الرجال. وأوردوا في باب الاختصاص: إنّ معشر العرب نكرم النُّزل، وقوله □^(١): «إنّا معشر الأنبياء فينا فينا بكاء» أي: قلة كلام، لأن صورته صورة النداء، ألا ترى أنك تقول: معشر العرب افعلوا كذا، يكون منادى وإن حذف حرفه.

وأما مثل: نحن العرب نكرم الضيف، فمما قام به اسم دال على مفهوم الضمير معرفاً باللام مقام (أيُّ) نحو هذا المثال، أو علماً نحو:

بنا تميماً يكشف الضباب^(٢)

() / .

() . / .

() / . / .

. / . / . / . / . / .

أي : أئمُّ وجوه.

: . :
: . / () .

❖ الاشتغال ❖ :

[الثالث] من المفعول المحذوف فعله [ما أضمر عامله على شريطة التفسير]، الشريطة والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي: أضمر عامله بناءً على شرط وهو تفسيره، أي: تفسير العامل بما بعده، وإنما وجب حذفه؛ لأننا يجمع بين المفسر والمفسر.

[وهو:] أي: ما أضمر عامله^(١) على شريطة التفسير [كل اسم بعده فعل أو

شبهه] من اسم الفاعل أو المفعول، سواء كان الفعل متصلاً بالاسم، نحو: زيد ضربته، أو فصل بينه وبينه ما يتخطاه العامل، نحو: زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنت ضاربه، وقد احترز بما ذكر من نحو: زيد أبوك، [مشتغل] ذلك الفعل أو شبهه [عنه] أي: عن العمل في ذلك الاسم [بضميره] أي: بالعمل في ضميره الراجع إليه، ومحترز مما لا يشتغل بالضمير نحو: زيداً ضربت، فعامله الظاهر، وعن نحو: زيداً قام، وزيداً قائم، فإن الفعل وشبهه فيهما لا يعملان^(٢) الرفع فيما قبلهما وإن اشتغلا بالضمير المستكن،

المستكن، بل يرتفع ما قبلهما على الابتداء كما تقدم. إلا أن يتقدم المبتدأ ما يطلب الفعل، وجب تقديره وعمله في الاسم، نحو: إن زيد قام أكرمك، فزيد: فاعل فعل تقديره: إن قام زيد، [أو بمتعلقه] أي: متعلق ذلك الاسم، أو متعلق ضميره، من الغلام أو الصاحب أو نحوهما، بحيث لو لا اشتغاله بأحدهما لنصب الذي قبله، [لو سلط] ذلك الفعل [عليه] أي: على الاسم الذي قبله، [هو] أي الفعل لجواز عمله متقدماً أو متأخراً [أو مناسبه] بالترادف أو اللزوم، وذلك حيث لم يعمل النصب متقدماً، فيؤتى بما يناسبه عاملاً قبل الاسم [النصبه] أي: نصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر.

فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو: زيداً ضربت، لا لو توسط بينه وبين الفعل ما يمنع التسليط لوجوب تصدّره كـ (إنّ وأخواتها) فيرتفع نحو: زيداً إنّي ضربته، وزيداً ليتني أكرمته، وكذا في (كم) نحو: زيداً كم ضربته؟ وكذا (حرفا الاستفهام) نحو: زيداً أضربته؟ وزيداً هل ضربته؟، أو توسط حرف تحضيض نحو: هلاً وألاً ولولاً ولوما. نحو: زيداً / ٥٧/أ. هلاً ضربته، وكذا البواقى. ونحو: (ألاً) للتمني، نحو: زيداً ألا رجل يضربه، ولام الابتداء نحو: زيداً ليضربه عمرو، و(إنّ) و(ما) من حروف النفي، نحو: زيد ما أضربه، وإن أضربه؛ للتصديير في جميع ما ذكر.

فإن قيل: قد عددتم (أن) المفتوحة من جملته، وهي لا تستحق التصديير. قلنا أجل ولكن لما كان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، جعلنا حكمها حكم أخواتها، بخلاف لا، ولم، ولن، فيجوز الرفع والنصب؛ لأن العامل يتخطاها، قال الشاعر:

() ()

() ()

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كُله لم أصنع^(١)

الرفع لـ (كلُّ) عند ابن السيد^(١)، والنصب اختيار الأكثر.

أمّا (لا) ؛ فلكثرتها في الكلام حتى إنّها لتقع بين الحرف ومعموله، نحو: كنت بلا مالٍ، وأريد أن لا تخرجَ، بجرّ (مال) بالباء، ونصب (تخرج) بـ(أن)، فأولى وأحرى الفعل وشبهه في كونهما يتخطيانها إذن.

وأمّا (لم)؛ فلامتزازها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه.

وأمّا (لن) فقليل؛ لأنّها نقيضة سوف، وسوف يتخطّاها العامل.

[نحو: زيداً ضربته] فيما كان الفعل مشتغلاً بالضمير مع تقدير تسليطه

بعينه، [وزيداً مررت به] فيما كان الفعل مشتغلاً بالضمير مع تقدير الناصب، فناسب

الفعل بالترادف، [وزيداً ضربت غلامه] فيما اشتغل الفعل بمتعلق المفعول، مع تقدير

تسليط مناسبه اللازم له، فإن ضرب الغلام ملزوم لإهانة السيد، /٥٧/ب. [وزيداً

حبستُ عليه] فيما اشتغل الفعل بمتعلق الاسم مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم. [ينصبُ

بفعلٍ يفسّره ما بعده] من الفعل المشتغل عنه بضميره؛ لأنّ المفسّر كالعوض من

الناصب، فيجب إضماره كما وجب في الرفع في قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١).

وقال الكسائي والفراء^(١): بل الناصب له ضربته، ومررت به ونحوهما؛ لدلالاتها

على الفعل المحذوف وسدّها مسدّه، سواءً كان بالمفسّر، أو المناسب، والصحيح

الأول^(١)؛ لأنه يلزم أن يكون للفعل عملان^(١) في حالة واحدة ولم يجيء، [أي: ضربتُ]

زيداً ضربته في الأول؛ لإمكان تقدير مثله [وجاوزتُ] زيداً مررت به في الثاني.

فنصبه الاسم بمرادف الفعل وهو (جاوزت)؛ لعدم تعدي (مررت) من غير مقدّر فقدّر

مناسبه المتعدي الذي هو بمعناه مع معموله الخاص؛ لصلاحية المجاوزة على كل

()

()

· : / / : · .
· - / / / · .
() () . ()

· - / () / ()

· () ()

· () ()

ممرور واختصاصه به ،فكما أنه يصلح (جاوزت) لكل ممرور به يصلح (مررت) لكل مجاوز به، ولا يقع لغيره تقديره كما في (أهنت) فكان خاصاً به كما مر .

[وأهنت] زيداً ضربت غلامه في الثالث؛ لأن ضرب الغلام غير واقع على (زيد)، فلا يتصور نصبه به، فقُدِّر مناسبه الذي بمعناه مع معموله العام، وإنما كان هنا مع معموله العام؛ لعدم صلاحية الإهانة على كل مضروب، فلا يقال: أهنت زيداً ضربت عدوه، بل (أكرمت) ونحوها، فليس المعمول هنا خاصاً، كما اختص جاوزت بـ(مررت)، ألا ترى أنه يُقدَّر (أهنت) في ضرب الغلام والأخ والصاحب ، ونحو ذلك، ويُقدَّر أكرمت في ضرب العدو ونحوه، فظهر الفرق، **[ولابست]**.^(١)

[ويُختار الرفع]؛ لعدم احتياجه إلى حذف عامل وتقديره. فإن قيل: فعامل الرفع إنما هو مقدر، قلنا: لكنه غير مقدر الحذف والتقدير/٥٨/أ. فالأولى له الرفع **[بالابتداء]** ولهذا قال سيبويه^(٢): النصب عربي كثير، والرفع أجود، ولكن اختيار الرفع بأحد شرطين أحدهما **[عند عدم قرينة خلافه]** أي: خلاف الرفع كما في الأمثلة السابقة، **[أو عند وجود قرينة نصب، لكن قرينة الرفع أقوى منها]** هذا هو الثاني، **[كأما مع غير الطلب]** كالأمر، والنهي، نحو: جاءني زيد وعمرو، فأما زيد فأكرمته، وأما عمرو فأعطيته ديناراً. فقرينة النصب تناسب عطف جملة فعلية على مثلها. لكن لما كان (أمّا) من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف وينظر معها إلى ما قبلها استوى الرفع والنصب ورجح الرفع لسلامته من الحذف والتقدير. فإن وقعت (أمّا) للطلب نحو: أمّا زيداً فاضربه، وأمّا خالداً فلا تهنه، فالمختار النصب، كما في قوله تعالى: **(فَأَمَّا**

الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٦١﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿٦٢﴾.

[وإذا للمفاجأة]؛ لالتزامهم بعدها الاسم، فرقاً بينها وبين الشرطية، وأوجب فيما بعدها الرفع؛ لالتزامهم إتلاءها مبتدأ بعده خبره، أو خبراً بعده المبتدأ.

ويختار الرفع أيضاً فيما (إذا)^(٣) جاء بعد الاستفهام والفعل اسم غير المستفهم، نحو: أنت زيدٌ ضربته؟ عند سيبويه^(٤)؛ لأن (أنت) عنده مبتدأ و(زيد) مبتدأ ثاني

()

()

() (-) .

()

()

وليس (لم ولما ولن) من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع ولا يُقدَّر معمولها لضعفها في العمل، [وألف الاستفهام]؛ لاستواء الاسم والفعل بعدها، إلا أنَّ المستفهم عنه في الحقيقة هو الفعل، فكان تقديره أولى. وإثما خُصَّت الهمزة دون (هل)؛ لوجوب النصب بعد هل؛ لاقتضائها الفعلَ وشدة طلبها له. وقد روي في بعض المتون^(١) بلفظ حرف الاستفهام؛ ليدخل هل زيد ضربته؟ قيل: لأثمه وإن استنبحه النحاة؛ لاقتضاء (هل) لفظ الفعل لأثمه بمعنى (قد) في الأصل فلا يكفي فيه تقديرُ الفعل.

[وإذا الشرطية] عند الكوفيين^(٢)؛ لجواز دخول الجملتين بعدها عندهم. ووافقهم^(٣) سيبويه والأخفش، في جواز ذلك على ضعف. ولم يوجب الفعل بعدها كأخواتها؛ لأنها ليست عريقة في الشرط، فلا بد أن يُقدَّر الفعل بعدها إن لم يظهر، كقول ذي الرُّمَّة:

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفاس بين جنبيك جازر^(٤)

[وحيث] لأنَّ إضافتها إلى الفعلية أغلب وأكثر من إضافتها/٥٩ أ. إلى الاسمية، فلذا اختير بعدها النصبُ تقول: حيث زيدا تلقاه يكرمك، [وفي الأمر والنهي]؛ لقلّة استعمال الجملة الاسمية طلبية، فاختير الفعل؛ لكثرة وقوعها وقلّة استعمال الطلب خيراً وإن ندر بتأويل، نحو: زيدا اضربه وعمراً لا تهنه، قال الشاعر:

القائلين يساراً لا تناظره غشاً لسّيدهم في الأمر إذ

أمر^(٥) روا

/	/	/	/	()
		.	/	()
	.	/		()
	.	- /	/	()
	.	- /	/	()
		.		()
	/	/	/	()
/	/	/	/	()
		.	/	()
.	/	/	/	()

وفي الدعاء ، نحو: «اللهم زيّداً فاغفر له ذنبه»، وكذا "أمر الله عليه العيش"،
وكذا يختار النصب بعد (أمّا) للطلب ، نحو: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ)^(١) وقد
تقدم (١).

[إذ هي] أي: هذه المواضع [مواقع الفعل] أي وقوع الفعل فيها أكثر، فإذا نصب
ما بعدها من الأسماء فكأنَّ الفعل وقع بعدها، [و] يختار النصب [عند خوف لبس
المفسر] وهو خلقناه [بالصفة في مثل: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)]^(١)، وإثما
، وإثما عدل إلى النصب دون الرفع - مع أن رفعه على الخبرية يحتمل العموم أيضاً -
؛ لئلا يلتبس بالصفة، فعلى هذا (خلقناه) يحتمل أن يكون مفسراً للناصب المحذوف فيفيد
العموم، وأن يكون خبراً لـ(كل) فكذلك. ويحتمل أن يكون صفة لـ(شيء) فلا يفيد
العموم. و لما كان الرفع يحتمل العموم، ويحتمل عدم العموم؛ عدل المؤلف إلى النصب
لعدم احتمالهما.

[ويستوي الأمران]، الرفع والنصب [في مثل زيد قام وعمرو أكرمه] أي عنده
أو في داره، أو نحو ذلك، وإلا لم يصح العطف على الجملة الصغرى؛ لعدم الضمير،
فيصح رفع عمرو بالابتداء في باب عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية،
ونصب (عمرو) بتقدير فعل محذوف تقديره: وأكرمت عمراً أكرمته، فاستوى الأمران
حينئذ؛ إذ في عطف الجملة الاسمية على مثلها السلامة من الحذف والتقدير مع بعد
المعطوف من المعطوف عليه، وفي الفعلية قُربُ المعطوف من المعطوف عليه مع
الحذف/٥٩/ب. والتقدير. فالسلامة معارضة للقرب والبعد للحذف والتقدير فاستويا
عند سيبويه^(١) على ما يؤوّل به كلامه، ومنعه الأخفش^(٢) لخلو جملة المعطوف من
من الضمير، وجوزه أبو علي^(٣) مع اختياره الرفع فيه.

[ويجب النصب] للاسم [بعد حرف الشرط] غير (أمّا) فيختار بعدها الرفع
و(إذا) النصب كما سبق، فبقي (إن ولو)، [وحرف التحضيض] هلاً وأناً ولولا ولوما،
قال الخليل^(٤): وكذا (ألا) المخففة، كما في قول الشاعر:

() ()

() ()

() ()

() () / / /

() () / / /

() () / / /

() () / / /

[الفاء] في فاجلدوا [بمعنى الشرط عند المبرد^(١)] والفراء^(٢)، وهي تمنع تسليط ما بعدها على ما قبلها فيكون كـ (الذي يأتيني فله درهم)، في كونه مبتدأ متضمناً معنى الشرط.

[وجملتان عند سيبويه^(٣)] الأولى اسمية حذف المضاف إليها مع خبرها، تقديره: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، والثانية الموعود بها فعلية أمرية مسببة للحكم المذكور، والفاء فيها عنده سببية، فلا يكون مما لو سلط عليه لنصبه. وفي كلام المبرد من القوة؛ لعدم الإضمار ما ليس في كلام سيبويه معه. [وإلّا] تكن الفاء بمعنى الشرط ولا الآية جملتين [فالمختار النصب]؛ لقوة دواعيه لولا إجماع القراء على الرفع، وبه بطل اختيار النصب وثبت الرفع، بجعل الفاء بمعنى الشرط عند المبرد أو جملتين عند سيبويه.

() / .
() / .
() / .

❖ القائل المحذّر ❖ :

[الرابع] مما حذف فعله وجوباً قياساً، [التحذير] وهو يشمل المعطوف والمعطوف عليه، يعني المحذّر والمحدّر منه، لإقامة المصدر وهو (التحذير) مقامهما، ووجب حذف /٦٠/ ب. الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره.

[وهو] ضمير منفصل، نحو: إِيَّاكَ [معمول] للفعل، منصوب على المفعولية [بتقدير: اتق] ونحوها من: "نَحَّ وباعدِ وجانب واجتنب"، ويحترز به عن الضمير المنصوب المقدّر عامله لا بمعنى (اتق) كإِيَّاكَ للقائل: من أضرب؟؛ لأنّه إنما يُقدّر المحذوف من جنس الظاهر، أي: اضرب إِيَّاكَ [تحذيراً مما بعده] لا لو وقع على وجه لا يكون تحذيراً مما بعده، كإِيَّاكَ للقائل: من أتق؟ فإنّه مقدر بـ(اتق) لكن ليس تحذيراً مما بعده [أو ذكر المحذّر منه مكرراً] من غير عطف، سواء كان ظاهراً مضافاً، نحو: نفسك نفسك، أو غير مضاف نحو: الأسد الأسد، أو مضمراً متكلماً: كإِيَّايَ إِيَّايَ، أو مخاطباً: كإِيَّاكَ إِيَّاكَ، أو غائباً بشرط العطف [مثل: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ] والمعنى: بعد نفسك من الأسد، والأسد من نفسك، والأصل (اتقك). لكنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول، في واحد من الاتصال، جاءوا بلفظ (النفس) مضافاً إلى الكاف، فقالوا اتق نفسك، وحذفوا الفعل؛ لكثرة الاستعمال، ثم النفس؛ لزوال ما أوجب مجيئها وعدم الحاجة إليها وزوال أحد الضميرين بزوال الفعل فبقي الكاف. ولا يجوز أن يكون متصلًا؛ لأن عامله مقدر فجعل منفصلاً منصوباً وفيه ضمير مرفوع مستتر، وهذا الدليل على أنه إنما منع اجتماعهما مع الفعل إذ الجمعية ثابتة.

[وإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ] وإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدَكُمُ الْأَرْنَبَ، وهو في تأويل المصدر لدخول أن، وحكمه حكم (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، في الحذف والتقدير أي: بعد نفسك عن حذف الأرنب أو بعد حذف الأرنب عن نفسك، وتقدير (اتق) في هذين المثالين غير صحيح، لأنه لا يقال اتقيت زيدا من الأسد. فينبغي أن تُقدّر فيه بعد أو نحّ.

/٦١/ أ. اعلم أنّهم ربما يجرون ضمير المتكلم ههنا مجرى ضمير الخطاب، فيقولون إِيَّايَ وَالشَّرَّ، أي: نحني عن الشرّ، ونحّ الشرّ عني، وإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدَكُمُ الْأَرْنَبَ، كما قال عمر بن الخطاب^(١)، أي نحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونحّ حذفها عن حضرتي ومشاهدتي.

() / : / () .

وقلما يجيء ضمير الغيبة في هذا الباب ، وما حكاه الخليل^(١) من قولهم : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب، أي: فلينج نفسه عن الشواب ولينج الشواب عن نفسه، ففيه شذوذان، إضافة (إيا) إلى المظهر ووقوعه محذراً.

وقد حمل ضمير المخاطب المتصل على الضمير المنفصل في التحذير، نحو: يدك وأخذ الخراج، ورجلك والتخطي إلى المعاصي، وفي المثل^(٢): «أعور عينك والحجر» أي: احفظ عينك من الحجر و(اتق) بجواز نصب عينك، «وماز رأسك والسيف^(٣)»، أي اتق رأسك أن يتعرض للسيف واتق السيف أن يقطع رأسك كما يقال: رأسك والحائط.

[والطريق الطريق] أي: اتق الطريق، فتقدّر هنا (اتق) ولا ينبغي أن تُقدّر (بعّد) ولا (نج) وأمّا (نفسك نفسك) فمن القسم الأول، وهو تقدير (بعّد) أو (نج) أي بعّد نفسك مما يؤذيك، أو نحّها.

[وتقول: ٦١/ب. إياك من الأسد، ومن أن تحذف] ؛ لقيام حرف الجر مقام حرف العطف، وهو متعلق بالمقدر [وإياك أن تحذف بتقدير (من)] بدلالة أن المصدرية عليها، فحذفها معها قياساً؛ لأنها مع صلتها في حكم الكلمة الواحدة، وحرف الجر مع المجرور كذلك، فحذف حرف الجر؛ للتخفيف فصار (أن) مع صلتها في محل النصب عند سيبويه^(٤)، وقال الخليل والكسائي بل في محل الجر.

قال الرضي^(٥): "والأول أولى؛ لضعف حرف الجر مع غير (أن) سماع نحو: استغفرت الله ذنباً، أي: من ذنب [ولا تقول: إياك الأسد، لامتناع تقدير (من)] وقال سيبويه: ^(٦) "زعموا أن ابن إسحاق^(٧) أجاز في الشعر "؛ للضرورة في قوله:

() / /

() .

() / / /

() /

() /

() :

:

() / " ..

() / /

()

فَيَاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (١)

فكأنه قال إياك ثم أضمر فعلاً، فقال اتق المرء، قال ابن عصفور (١): لا يلزم الإضمار في هذا بل يجوز إضماره في الكلام دون الشعر، وقال أبو البقاء: (٢) يقدر العامل قبلها متعدياً كأنه قيل: جنب نفسك المرء. وقد أجاد صاحب العباب (٣) النظر في هذه المسألة فقال: لا حجة لمجوزه في قول الشاعر:

" فَيَاكَ الْمَرَاءَ " . البيت

لأوجه أربعة:

أحدها: أنه شاذٌ بعيد عن القياس واستعمال الفصحاء فلا يثبت به نحو.
الثاني: أنه محمولٌ على الضرورة فلا يقاس عليه سعة الكلام.
الثالث: أن المرء مصدرٌ فيكون في تأويل أن تماري فيكون مثل قولهم إياك أن تحذف، وليس كذلك إياك الأسد.
والرابع: أن إِيَّاكَ إِيَّاكَ كلام مستقل، والمرء شروع في كلام آخر منصوب بفعل مقدر. وهذا قول الخليل، (٤) كأنه أراد أن المتكلم لما حذف المخاطب إِيَّاكَ وكرره مبالغة مبالغة وتشديداً عليه في الالتقاء سألته المخاطب ما أتقى وأحذر؟ فقال المرء أي اتق المرء.

وإذا أكد الضمير المنفصل قبل المعطوف بالواو جاز نصبه كما ذكر، ورفعه بالعطف على الضمير المستكن في إياك، قال جرير:

فَيَاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ ح أن تقرباً قبلة المسجد (٥)

(١)

() / / / / ()

. /

(٢)

. / (٣)

. / . / (٤)

. / (٥)

/ / () . / (٦)

. / / /

❖ الإغراء ❖ :

ومما يجب إضمار عامله^(١) باب الإغراء وهو كل مغرى به ظاهراً منصوباً بتقدير (الزم). وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير، سواء كان المغرى به مفرداً، نحو: (العهد) لمن يتوهم نكثه، أي: الزم العهد، أو معطوفاً عليه نحو: شأنك والحج، والأهل والولد، ونفسك وما يعنيها، أي: الزم أو كان المغرى به مكرراً كقول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجاء بغير سلاح
وإن ابن عم المرء فاعلم جناحه وهل ينهض البازي بغير جناح^(٢)

البيتان من أمثال العرب، يضربان في التحريض على الإخوان والأقارب وإعدادهم للحوادث والنوائب، وروى الفراء^(٣)، جواز رفع المكرر، وأنشد قوله:

إن قوماً منهم عمير وأشبا ه عمير ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح^(٤)

❖ المفعول في ❖ :

[المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل] أي: حدث فيه حدث تضمنه الفعل، لا أنه أراد الفعل الذي هو مقابل الاسم والحرف. فلو قلت مثلاً: ضربت أمس، ٦٢/أ. فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم أي تكلمت به والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس، فأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت.

[مذكور] يحترز من نحو: يوم الجمعة عيد، فلا بد من وقوع فعل فيه لكنه غير مذكور في لفظك. وما قيل في أنه لا بد من اعتبار قيد الحيثية، فيقال: ما فعل منه فعل مذكور من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور؛ ليخرج نحو هذا المثال، فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث أنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يحتاج إلى قوله مذكور إلا لزيادة الإيضاح.

			()	()
				()
/	/	/	()	
/	/	/		/
		/		()
				()
/	/	/	/	
		/	/	

[من زمان أو مكان] وينقسم إلى: مبهم ومؤقت، ويستعمل ظرفاً واسماً وظرفاً لا غير، فالمبهم نحو: الوقت، والحين، والزمان، والجهات الست، والمؤقت: اليوم، والليلة، والشهر، والسوق، والدار، فالمستعمل منها ظرفاً واسماً ما اختلف بدخول العوامل كالأمثلة السابقة ونحوها، والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب وسيأتي في المبنيات إن شاء الله تعالى.

وكل ما ذكر إمّا أن تظهر فيه (في) أو تقدّر، فإن ظهرت كان مجروراً بها، وإنّ قدّرت انتصب المفعول بتقديرها وهو المقصود هنا، ولذا قال المؤلف: **[وشرط نصبه تقدير في]** لا ظهورها؛ لوجوب الجر معه.

[وظروف الزمان كلها] أي: مبهما كالزمان والحين والوقت والدهر، والحقبة معرفة أو نكرة، ومؤقتها كاليوم والليلة والدهر والساعة معرفة أو نكرة **[تقبل ذلك]** النصب بتقدير (في)، لأنّ الأزمنة الثلاثة مدلولة الفعل. يعني الماضي والحال والاستقبال، فدلالته عليه كدلالته على المصدر فكما أنه لا بد للفعل من مصدر، لا بد له كذلك من زمان ماض، أو حال، أو استقبال. وكما يعمل في المصدر عمل في الأزمنة ٦٢/ب. الثلاثة لدلالته عليها. وطرّد الباب في غيرها من الأزمنة.

[وظرف المكان إن كان مبهماً قبل] النصب بتقدير (في)؛ لدلالة الفعل عليه عقلاً لا لفظاً. إذ لا بد لكل مفعول من مكان، فنُصِبَ منه ما شابه الزمان بالتغيّر، فإنّ (الخلف) يصير (أماماً)، كالمستقبل يصير ماضياً، وإلاّ يكن مبهماً لم يقبل؛ لعدم الدلالة عليه، ولا بد من ظهور (في).

[وفسر المبهم بالجهات الست] وهي فوق وأمام ويمين، وعكسها؛ ليتناول كل واحد منها جهة غير محدودة ونحوها، مما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه، فيدخل نحو: الفرسخ، ويخرج نحو: الدار.

[وحمل عليه عند، ولدى، وشبهها] من نحو: وسط، وبين، وحول، وإزاء، وحذاء، وتلقاء، ودون وناحية؛ **[لإبهامها، ولفظ مكان لكثرتة]** لا لإبهامه، فإنّ قولك جلست مكان زيد، لا إبهام فيه ولكنّه حذف حرف الجر تخفيفاً، ومثله: المقام والموضع والمقعد والمجلس والمثوى.

وإنّما ينتصب ما ذكر، إذا كان الفعل الناصب له مشتقاً من مصدر بمعنى الاستقرار، نحو: قعدت مكان زيد، ونحوه، أو مشتقاً من الحدث الواقع فيه، نحو: قاتلت مكان القتال. ومما كثر استعماله وشاع منصوباً على الظرفية وإن شدّ اسم المكان الدال على معنى القرب أو البعد، نحو: هو مني منزل الشغاف، ومقعد الخاتن، ومناط الثريا، ومزجر الكلب.

[وما بعد دخلت] وسكنت ونزلت [مثل دخلت الدار] وسكنت الغرفة، فانتصابها على الظرفية بتقدير (في)؛ لأنّ (دخلت) لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر [على الأصح] وهو مذهب سيبويه^(١).

وقال الجرمي^(٢): بل دخلت متعدّ، وما بعده مفعول به فإنّ الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ولا شك أنّ معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: دخلت الدار في البلد الفلاني، فالظاهر أنّه مفعول به.

أ/٦٣/ ومما يؤيد ذلك أنّ كل فعل نُسب إلى مكان خاص؛ لوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره، فإثك إذا قلت: ضربت زيداً في الدار التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: ضربت زيداً في الدار، كذلك يصح أن تقول: ضربته في البلد. وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك، فإنّه إذا قال الداخل في البلد دخلت الدار، لا يصح أن يقول دخلت البلد، فنسبة الدخول إلى الدار ليس كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فُعلت فيها، فلا تكون الدار مفعولاً فيه بل مفعولاً به.

وهو مردود بظهور (في) في غير الأمكنة، كدخلت في الأمر، وفي ولاية الأمير؛ ولأنّ المفعول به في اصطلاح النحاة هو: ما وقع عليه فعل الفاعل، والدار لم يقع الفعل الذي هو الدخول عليها، وإثما فعل فيها. وأمّا نصب الاسم بعده فمن قبيل التوسع والشذوذ. كذهبت الشام؛ لأنّه لازم كخرجت الذي يقابله، ولأنّ مصدره على فعمل وهو من مصادر الأفعال اللازمة، وما ورد منصوباً غير ما ذكر فشاذ، كقول الشاعر:

فأبغينكم قنأً وعوارضاً ولأقبلن الخيل لابة ضرغداً^(٣)

فنصب (قنأً) و(عوارض) وهما اسما موضعين، وكذا قوله يصف رمحاً:

لذنّ بهزّ الكفّ يعسِلُ متئّه منه كما عسل الطريق الثعلب^(٤)

() / .
() / -
() / .
() / / () /
() / /
() / /
() / /
() / /
() / /

فالطريق ليس مبهم وقد نصبه بتقدير (في). [وينتصب بعامل مضمرة] سواء كان جائز الإظهار، كقولك: يوم الجمعة، جواباً للقائل: متى سرت؟ أو ممتعه، كقول بعض العرب^(١): «حينئذ الآن»، لمن حدثت بكلام ماضٍ غير مبهم. فإن أراد صرفه، أي كان ذلك حينئذ وسمع الآن. [وعلى شريطة التفسير] كما في المفعول به، نحو: يوم الجمعة سرت فيه، في مختار الرفع، وأيوم الجمعة سرت فيه؟ في مختار النصب، وكل يوم صمت فيه في الصيف، في لبس المفسر بالصفة، وزيدٌ سار، ويوم الخميس صمت فيه، فيما يستوي فيه الأمران، وإنَّ يوم الخميس صمت فيه، وهلاً يوم الجمعة سرت فيه، فيما يجب فيه نصبه.

❖ المفصل للقول له ❖ :

[المفعول له: هو ما فعل لأجله] / ٦٣/ ب. أي: تعليل تحصيله أو سبب وجوده، وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقاً، أو به، أو فيه أو معه، [فعل مذكور] أي: ملفوظ حقيقة، أو حكماً، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا، كما إذا قلت: تأديباً. في جواب من قال: لم ضربت زيدا؟

وقوله مذكور احتراز من نحو قولك: أعجبنى التأديب. وقد شاهدت ضرباً، فإنَّ التأديب فعل لأجله الضرب، ولكنك لم تذكره فمنه ما لا يتقدم وجوداً على ما وجد علة له، [مثل: ضربته تأديباً] فإنَّ التأديب لم يتقدم الضرب. ومنه ما يتقدم وجوده عليه، نحو: [وقعدت عن الحرب جبناً] فإنَّ الجبن هو سبب للقعود، وهو متقدم عليه. وما ألطف ما قاله الأديب حسن بن النقيب^(١) في الخور:

()
 / / - / /
 / / / ()
 . /
 : : : :
 ()
 ()
 " "
 / / /

أقول وقد شنوا إلى الحرب غارةً دعوني دعوني آكل الخبز بالجبن^(١)

ويراد به إمَّا العلة الغائبة من الغرض كتأديباً، فإنَّ العلة الغائبة من الضرب هي التأديب. وكقول حاتم:

وأغفر عوراء الكريم الدَّخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً^(٢)

فإنَّ العلة الغائبة هي الإدِّخار والتكريم.

وغير غرض، كقول العجاج يصف ثور الوحش:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهور مخافةً وزعلَ المحبور^(٣)

فمخافة ليست علة غائبة إمَّا هي علة باعثة للمخافة.

[خلافاً للزجاج^(٤) فإنه عنده مصدر] أي: مفعول مطلق لبيان النوع، كرجع

القهقري. وردَّ عليه بأنَّ معنى ضربته تأديباً: ضربته للتأديب اتفاقاً، ولا قائل بأنَّ التأديب باللام مفعول مطلق، فكذا تأديباً إذ هو بمعناه. وردَّ قول الزجاج بأنَّ صحة تأويل نوع بنوع لا يدخل في حقيقته، ألا ترى إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إنَّ معنى: جاء زيد راكباً، جاء زيد وقت الركوب، من غير أن يخرج عن حقيقتها.

[وشرط نصبه] لا شرط كونه مفعولاً له [تقدير اللام] لأنها لو ظهرت لجرَّتْها، وهو معها مفعول له، ٦٤/أ. إذ قولك: جنتك للسَّمْن، ولاكرامك الزائر. مفعولاً له. وخصَّ اللام بالدَّكر؛ لأنها الغالب في تعليقات الأفعال، فلا يُقدَّر غيرها من (في)

و(من) و(الباء) مع أنَّها من دواخل المفعول له، كقوله تعالى: (خَشِيعًا مُتَّصِدِّعًا مِّنْ

خَشِيَةِ اللَّهِ^(٥))، وقوله تعالى: (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا)^(٦)، وقوله

()

()

()

()

()

()

()

()

()

()

وإني لتعروني لذاكرِكِ هزّةٌ كما انتفض العصفور بئله القطر ()

[أو مقارناً له في الوجود] بأن يتحد زمانٌ وجودهما، كالتأديب فإثمه مقارن للضرب في الوجود، أو يكون زمان وجود أحدهما بعضاً من زمان وجود الآخر، نحو: قعدت عن الحرب جيناً، فإنّ زمان القعود بعض زمان الجبن، لا ما لم يقارنه () كقول امرئ القيس:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل ()

ونحو: أكرمتك اليوم لوعدي ذلك أمس، وإثما اشترط هذه الشرائط؛ لأنّه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به، بخلاف ما إذا اختلّ شيء منها قال المالكي () : واعلم أن جرّ المعرف باللام مع اجتماع الشروط، أكثر من النصب والمجرّد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف، فنحو: جئتك للإكرام، أكثر من جئتك الإكرام وقد ورد منصوباً، كما في قول الشاعر:

/	.	()
.	/	/
.	/	()
/	/	/
.	/	/
.	/	()
/	/	:
/	/	/
.	-	/
.	-	/

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء^(١)

وقوله:

«شنوا الإغارة فرساناً وركباناً»^(٢)

فنصب الجبن والإغارة وهما معرفان قال الرضي^(٣): «والأولى أن يحال ذلك على السماع ولا يعلل».

❖ المفرد المثلث مطلق ❖ :

[المفعول معه] أي: الذي فعل لمصاحبتة، بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، أو المفعول في وقوع المفعول عليه.
فقوله (معه) مفعول ما لم يسم فاعله، أسند إليه المفعول، كما أسند الجار/٦٥/أ.
والمجرور إلى المفعول به، وفيه، وله. وهو قياسي عند أكثر البصريين وعند غيرهم مقصور على السماع.

[هو المذكور بعد الواو] التي بمعنى (مع)؛ لكونه أقصر لفظ، وأصله العطف لجمعيته كما يجيء إن شاء الله تعالى.

ويحترز من الذي بعد (مع) نحو: جئت مع زيد، فإنه مجرور. وكذا من الذي بعد الباء بمعناها نحو: بعث الفرس بسرجه ولجامه، [لمصاحبة معمول فعل] اللام متعلق بمذكور، أي يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبة معمول فعل وإفادته إيّاها، سواء كان ذلك المعمول فاعلاً، نحو: "استوى الماء والخشبة"، أو مفعولاً، نحو: كفاك وزيداً درهم. يحترز مما صاحب المبتدأ نحو: "كل رجل وضيعته"، و(أنتَ وربُّك)^(٤). ولم

()

/ / / /

() :

/ / / / / /

() /

() : () .

يتقدم على فعله فلا يقال: زيداً جئت، باتفاق. ولا على المعطوف عليه، وجوزه أبو الفتح بن جني^(١) تمسكاً بقول الشاعر:

جمعت وفحشاً غيبية ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي^(٢)

❖ العامل في المفعول معه ❖ :

[لفظاً] كالفعل وشبهه **[أو معنى]** كالظرف والجار والمجرور، وانتصابه بما عمل في سابقه بواسطة الواو عند سيويه^(٣)، وقال الزجاج^(٤): بل بإضمار فعل بعد الواو، فتقول في نحو قولك: "جاء البرد والطيالسة" في: جاء البرد ولابس الطيالسة. وقال الكوفيون^(٥): هو منصوب على الخلاف. وقال الجرجاني^(٦): بل بالواو نفسها، وهو وهو منقوض بكل رجل وضيعته **[فإن كان العامل لفظياً وجاز العطف]** بتأكيد المضمرة بمنفصل يعطف عليه، أو فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، **[فالوجهان]** العطف والنصب على المفعولية **[نحو: جئت أنا وزيدٌ وزيداً]** أمّا الرفع فلجواز العطف؛ لتأكيد الضمير المنفصل، فحق المعطوف عليه الرفع، وحكم المعطوف هو حكم المعطوف عليه؛ لمشاركته له في الفعل وهو المجيء. والنصب لكون العامل قوياً حيث هو/٦٥/ب. فعل صريح، ومنه بيت الكتاب:

وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال^(٧)

- () / .
- () .
- / / / / :
- / / / /
- / . /
- () / .
- () / . /
- () / / /
- () / - /
- / / /
- () .

[وإن لم يجز العطف تعيّن النصب] عند جمهور النحاة جوازاً لا وجوباً؛ إذ العطف على ضمير غير مؤكد ولا فاصل بينه وبين المعطوف عليه قبيح لا ممتنع، [مثل: جئت وزيداً] وما صنعت وأباك، فإنّه لا يجوز عطفه لفظاً، ويجوز معنى، بخلاف نحو: استوى الماء والخشبة، ومازلت أسير والنيل، فإنّه لا يجوز العطف لا لفظاً ولا معنى. إذ قد (استوى) بمعنى (ارتفع) لا إذا قُدِّرَ بمعنى ساوى فيجوز العطف.

[فإن كان] الفعل [معنى] أي: أمراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ [وجاز العطف]؛ لكون المعطوف عليه اسماً ظاهراً [تعيّن] العطف على الأكثر؛ لضعف العامل وكون الأصل هو العطف [نحو: ما لزيد وعمرو] قال المخبّل السعدي^(١):

يا زبرقان أخابني خلف ما أنت ويب أبيك والفخر^(٢)

وقال غيره:

وكنْتَ هناك أنت كريم قيس فما القيسيُّ بعدك والفخر^(٣)

ومنه قول علي^(٤) ﷺ لمعاوية^(٥): «ما أنت وعثمان^(٦) إنما أنت رجل من بني أمية وبنو عثمان أولى بمطالبة دمه». وجوز نصبه سيبويه^(٧) بتقدير فعل مقدّر بعد (ما) و(كيف)، أو زمان مضاف. فمن الأول بيت الكتاب:

/ / / :
/ /
()
()

:/ :
()

/ / / :
()

/ / / :
()

/ / / :
()



فما أنت والسير في مهمه يُبْرَحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ ()

ومن الثاني قولهم: " كيف أنت وقصعة من تريد".
ومن الثالث قول الراعي ():

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلاً ()

فالنصب () عند سيبويه بإضمار فعل الكون، أي ما كنت والسير، وكيف تكون
وقصعة، وأزمان كان قومي.

[وإلا] يجز العطف؛ لكون المعطوف عليه مضمراً ولا يجوز إلا بإعادة
الخافض عند البصريين [تعين النصب]؛ لتعذر العطف [مثل مالك وزيداً، وما شأنك
وعمرأ] وحسبك وزيداً درهماً، قال الشاعر:

()

()

/ : ٤

/

/

()

()

/ / / / :

/ / () /

٤ : ٤ :

()

(/) .

()

/ / () / :

/ /

٤ :

/

()

فائدة: اعلم أنّ الاسم الواقع بعد واو مسبوقه بفعل خمسة اضرب:
أحدها: ما نصبه واجب على أنّه مفعول معه وهو ما لا يمكن عطفه على ما قبله
لامتناع مشاركته إيّاه نحو: (سرت والحائط).

الثاني: ما يجوز نصبه مفعولاً معه مع جواز عطفه، وهو ما كان في عطفه
عليها قبله ضعف، إمّا من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ والمعنى
معاً.

أمّا الأول فنحو: ذهبت وزيدٌ ، فرفع (زيد) بالعطف على الضمير المرفوع
المتصل بدون فصل مرجوح، فلذلك كان نصبه مفعولاً معه راجحاً. وكذا مررت بك
وزيداً، فنصب زيد راجح عند من أجاز العطف بدون إعادة الجارّ، وواجب عند
الأكثرين؛ لأنّهم منعوا العطف بدون إعادة الجارّ على ما ستقف عليه إن شاء الله،
فيكون من الضرب الأول.

وأمّا الثاني فمثل قولك: " لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها "، فالنصب راجح؛
لوجود شرطه مع عدم التكلف، والعطف بالرفع على الناقة ضعيف؛ لافتقاره في صحة
العطف إلى تكلف وهو تقدير: لو تركت الناقة لرام فصيلها، وترك فصيلها لرضعها^(١).
وفيه تكلف وتكثير عبارة فلذلك كان ضعيفاً. وأمّا الثالث فكقولك: الناقة لو تركت
وفصيلها لرضعها، فالرفع هنا أضعف من الذي قبله لما تقدم.

الثالث: ما يجب عطفه، ولا يجوز نصبه مفعولاً به؛ لعدم كون الواو بمعنى
(مع) مع صحة العطف بلا تكلف وذلك نحو قولك: جاء زيد يوم السبت، وعمروٌ ويوم
الخميس.

الرابع: ما يختار عطفه على نصبه، وهو ما أمكن عطفه بلا ضعف من جهة
اللفظ لا من جهة المعنى، كقولك: جاء زيد وعمرو. ونصبه جائز على الإعراض عن
التشريك، والقصد إلى مجرد المصاحبة. فتقول: جاء زيد وعمراً.

الخامس: ما لا يصح عطفه ولا نصبه مفعولاً معه، وذلك ما لم يشارك الأول في
حكمه، ولا الواو فيه بمعنى (مع) ، فينصب بفعل مضمّر يدل عليه سياق الكلام، كقول
الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همالةً عيناها^(٢)

() ()

وقول الآخر:

ورأيت زوجك في الوغى متفأداً سيقاً ورمحاً ()

أي سقيتها ماءً، وحاملاً رمحاً.

/ . / /
/ () /
/ / /
/ . / / / ()
/ " " :
/ / / :
/ / / /
/ / / /

الفهارس الفنية

١- ❖ فهرس الآيات القرآنية ❖ :

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>اسم السورة</u>	<u>الآية</u>
١٧٤	٢	الفاتحة	(اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ)
٥	١٨٧	البقرة	(اَتِمُّوا الصِّيَامَ اِلَى الْاَيْلِ)
١١٣	٢٧٤	البقرة	(اَلَّذِيْنَ يَنْفِقُوْنَ اَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)
١٠٢	٢٥٥	البقرة	(اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ)
٢٠٠	٨٥	البقرة	(ثُمَّ اَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُوْنَ اَنْفُسَكُمْ)
١٤٦	١٣٨	البقرة	(صِبْغَةَ اللّٰهِ)
١١	١٩٨	البقرة	(عَرَفْتِ)
٦٩	١٢٤	البقرة	(وَاِذْ اَبْتَلٰٓى اِبْرٰهٖمَ رَبُّهُ)

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
٨٧	١٨٤	البقرة	(وَأَنْ تَصُومُوا)
٨٧	١٨٤	البقرة	(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)
٩٣	٢٢١	البقرة	(وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ)
١٠١	١٧٧	البقرة	(وَلَكِنَّ الْإِبْرَءَانَ مَنِ امْنَنَ بِاللَّهِ)
٦٣	٢٥١	البقرة	(وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ)
١١٧	٩١	آل عمران	(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُّقْبَلَ)
٢٠٢	٨	آل عمران	(رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا)
٦٣	٩٥	آل عمران	(صَدَقَ اللَّهُ)
١٧٨	٢٦	آل عمران	(قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكِ الْمَلِكِ)
١٠١	١٦٣	آل عمران	(هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ)
١٣٩	٤١	آل عمران	(وَأَذْكُرُ رَبِّيَ كَثِيرًا)
٩٧	١٥٤	آل عمران	(وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)
٧٨	١٨٠	آل عمران	(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا وَاتَّلَهُمُ اللَّهُ)
٧٤	١٧٦	النساء	(أَوَاتُونِي أَوْرَاقَ عَلَيْهِ قَطْرًا)
٩٨	١٧٦	النساء	(إِنَّ أَمْرَهُ هَلَكٌ)
٢٠٢	١٣٣	النساء	(إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ)
١٥٩	١٧١	النساء	(أَنْتَهُنَّ)
١٥٩	١٧١	النساء	(خَيْرًا لَّكُمْ)
٢٣٠	١٦٠	النساء	(فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا)
١٥٤	٤	النساء	(فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا)

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
١٤٥	٢٤	النساء	(كَتَبَ اللَّهُ)
٨٢	٢٨	النساء	(وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)
٦٣	٧٩	النساء	(وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)
١٠٤	٩٥	النساء	(وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)
٢	١٦٤	النساء	(وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)
٢٣٤	٢٤	المائدة	(أَنْتَ وَرَبُّكَ)
١٣	١١٩	المائدة	(هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)
١١٤	٣٨	المائدة	(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)
٢	١٣	المائدة	(يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ)
٦٩	١٥٨	الأنعام	(لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا)
٢١٣	٣٠	الأعراف	(فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)
١٠٢	١٧٠	الأعراف	(وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ)
١٦٠	٣١	الأعراف	(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا)
١٠٣	٢٦	الأعراف	(وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ)
١٣٣	٦٢	الأنفال	(فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ)
١١٧	٤١	الأنفال	(وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ)
١٢٢	٦٢	التوبة	(وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)
٧١	٦	التوبة	(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)
٢١١	٦	التوبة	(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)
١٣٧	٦٨	يونس	(إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا)

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
١٠١	٦٧	يونس	(وَأَلْنَهَارَ مُبْصِرًا)
١٩٨	٢٨	هود	(أَنْزَلْنَاهَا)
١٠٧	١٠٨	هود	(فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)
١٦١	٤٣	هود	(لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)
١٦١	٤٤	هود	(وَيَسْمَأُ أَقْلِعِي)
١٦١	٤٤	هود	(يَتَأْرَضُ أَبْلَعِي)
١	٢	يوسف	(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)
١٨٢	٣٣	يوسف	(رَبِّ السِّجْنِ)
١٣٥	٣١	يوسف	(مَا هَذَا بَشَرًا)
١٦٢	٢٩	يوسف	(يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)
٢٠١	٢٩	يوسف	(يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)
١٢٢	٣٥	الرعد	(أَكُلْهَا دَأْبًا وَظِلُّهَا)
١٦٠	٢٦	الرعد	(اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ)
١	٤	إبراهيم	(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ)
١٢٧	٧٢	الحجر	(لَعَمْرِكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)
١٠١	٤١	النحل	(وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا)
١١٣	٥٣	النحل	(وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)
١٣٩	٦٣	الإسراء	(فَاتَّجَهْتُمْ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا)
٧٤	٩٦	الكهف	(أَوَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)
١٠٣	٣٠	الكهف	(الَّذِينَ فَاؤْمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا ...)

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
٢٣	٣٣	الكهف	(كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ وَاتَتْ أَكْطَمًا)
٩٠-٨٩	٤٦	مريم	(أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِّي يَا بَرَّاهِيمُ)
١٤٦	٣٤	مريم	(ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ)
١٥٠	١٣	مريم	(وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا)
٢٥	٦٣	طه	(إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ)
١٨٢	١١٢	الأنبياء	(رَبِّ أَحْكُم)
١٠٢	٩٧	الأنبياء	(فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا)
١١٨	٧٢	الحج	(قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ)
٨٢	٦٠	الحج	(وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ)
٦٣	٩٩	المؤمنون	(رَبِّ أَرْجِعُونِ)
٢١٩	٢	النور	(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)
١١٤	٦٠	النور	(وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا)
١٩٦	١٤	الفرقان	(لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا)
٤٣	١٤١	الشعراء	(كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ)
٢٠٤-١٦٢	٢٥	النمل	(أَلَا يَا سَاجِدُوا)
١٠٧	٤٠	النمل	(فَلَمَّا رَوَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ)
١٠١	٦٩	العنكبوت	(وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا)
١٠٠	٦	الأحزاب	(وَأَرْوَاهُ أُمَّهَاتُهُمْ)
١٦١	١٠	سبأ	(يَجِبَالُ أُؤِيبِي)
٢	١٠	فاطر	(إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
٣٦	١	فاطر	(أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مِّثْنَىٰ وَثُلُثٌ وَرُبْعٌ)
٦٣	٢٧	فاطر	(مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا)
٨٧	٣	فاطر	(هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ)
١٣٧	٤١	فاطر	(وَلَيْنِ زَالَتَا إِنَّ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ)
١٠١	٦٠	ص	(بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ)
١٣٦	٣	ص	(وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ)
١٥٦	١٤	الزمر	(اللَّهُ أَعْبُدُ)
٢٠٢-١٧٨	٤٦	الزمر	(قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)
١٩٨	٥٦	الزمر	(يَلْحَسِرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ)
١٨١	١٦	الزمر	(يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ)
١٣٩	٤٦	فصلت	(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ)
١١	٦٧	الزخرف	(بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ)
١٢١	٣١	الزخرف	(رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ)
١٣٩	١٥	الجاثية	(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ)
١١٧	١٣	الأحقاف	(إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا)
١٦١	١٥	الأحقاف	(وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي)
٢٨	٣١	الأحقاف	(يَلْقَوْنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)
٩٧	٢١	محمد	(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ)
١٤٣	٤	محمد	(فَأَمَّا مَثَلُ بَعْدُ وَإِنَّمَا فَدَاءٌ)
١٤٤	٤	محمد	(فَشُدُّوا أَلْوَتَاقَ)

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
١٣٨	٤	محمد	(فَضْرَبَ الرَّقَابِ)
٦٣	٢٨	الفتح	(وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)
٦٣	٢٤	ق	(أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ)
١٣٩	١	الذاريات	(وَالذَّرِيَّتِ ذُرُورًا)
٢١٥	٤٩	القمر	(إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)
١٣٩	٤٢	القمر	(فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ)
٢١٨	٥٢	القمر	(وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)
٢١٩	٥٣	القمر	(وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌّ)
١١	٨٤	الواقعة	(حِينِيذٍ)
١٣٥	٢	المجادلة	(مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ)
٢٣٠	٢١	الحشر	(خَشِيعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)
١١٤	٨	الجمعة	(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ ^ط)
٧٤	٥	المنافقون	(تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ)
١١	٥	التحريم	(مُّسَلِّمَتٍ)
١٦	٣	التحريم	(مَنْ أَنْبَأَكَ)
١٤٩	٤	الملك	(ثُمَّ أَرْجَعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ)
١٠٣	٢-١	الحاقة	(الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ)
٧٣	١٩	الحاقة	(هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ)
١٤٠	١٧	نوح	(وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)
١٤٠	٨	المزمل	(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
٩٨	٢٣-٢٢	القيامة	(وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٣٣﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)
٣٣	٤	الإنسان	(سَلْسَلًا وَأَغْلَالًا)
٣٤	١٦-١٥	الإنسان	(قَوَارِيرًا)
٢١٣	٣١	الإنسان	(يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعْدَاءُ)
١١٢	١٦-١٤	البروج	(وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ...)
١٣٢	٢٥	الغاشية	(إِنَّ الْيَنَّا إِيَابَهُمْ)
١٤٣	٢١	الفجر	(كَأَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)
٨٢	١٩	الليل	(وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ)
٢١٢-١٥٨	٩	الضحى	(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)
٢١٢	١٠-٩	الضحى	(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا ..)
١٦٠	٣	الضحى	(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ)
١٠٢	١	الإخلاص	(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)

٢ - فهرس الأحاديث النبوية :

- أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ١٢٥
- أمر بمعروف أو نهى عن منكر صدقة ٩٧
- إن امرأة دخلت النار في هرة ٢٣٠
- إن من البيان لسحراً ١٣٢
- إنا معشر الأنبياء فينا بكاء ٢٠٧
- إنكن لصواحبات يوسف ٤٦
- : "ثوبي حجر" ١٩٩
- رغيف أفطرت على بعضه وأمسكت بعضه ١٨١
- سألت النبي ﷺ عن تفسير سبحان الله فقال تنزيه الله عن كل سوء ١٥١
- "صليت وباركت وترحمت على إبراهيم" ٧٢
- امصيام في امسفر ٨
- لعل أحدكم أن يكون ألحن ١
- "لولا قومك حديثو عهد بالكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم ١٢٣
- "من صمت نجا" ٩٨

فهرس الآثار وأقوال العرب:

الصفحة

١٢٥
٢٢١
٢٣٤
١٤٠
٩
١٤٠
٩٩
١٢٥
١٢٧
١٥٩
٢٢٠
١٥٢
٩٤
٢٢٨
٩٠
٢٧
١٢١
١٤٠
١٦٠
١٤٤
٩٢
٧٥
١٤٠
٢٣٧
١٤٨
١٤٤
٢٠٦
٩٧
٢٣٦
١٥٩
٢٢٦
١٩٩
١٩٨
١٩٨
١٦٤
١٩٥
١٦٦

القول

أخطب ما يكون الأمير قائماً
إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب
استوى الماء والخشبة
اشتمل الصماء
أشد الهلّ
اعتم القفداء
اقصد رجلاً خير منه أبوه
أكثر شرابي السويق ملتوتاً
إلهي كيف أعصيك وأنا أنا وكيف لا تغفر لي وأنت أنت
أمراً ونفسه
إياي أن يحذف أحدكم الأرنب
ترباً وجندلاً
تمرة خير من جرادة
حينئذ الآن
خطينة يوم لا أصيد فيه
دعني من تمرتان
راكب البعير طليحان
رجع القهقري
الصبيان بأبي
صراخ صراخ الثكلي
في أكفانه درج الميت
في ثلاثة ذكور من البط، وثلاث من البط ذكور
قعد القرفصاء
كيف أنت وقصعة من ثريد
لا أفعله البتة
له صوت صوت حمار
اللهم اغفر لنا أيتها العصابة
ما أراك إلا وشخص يضربك
ما أنت وعثمان إنما أنت رجل من بني أمية وبنو عثمان أولى بمطالبة دمه
هذا ولا زعماتك
هو مني منزل الشغاف، ومقعد الخائن، ومناط الثريا، ومزجر الكلب
وإجمعتي الشاميتيناه
وإمن حفر بئر زمزماه
وإمن قلع باب خيبراه
يا إياك قد كفيتك
يا عمراه
يا الله للمسلمين

مخ فهرس الأمثال :

- أأعورَ وذاناب ١٥٢
- إحدى حُظَيَّاتِ لقمان ١١٩
- أحشفاً وسوء كيله ١٦٠
- أطرق كرا ٢٠٢
- أصبح ليل ٢٠٣
- أعط القوس باريها ٢٨
- أعورُ عينك والحجر ٢٠٣
- افتد مخنوق ٢٠٣
- أمتُّ في الحجر لا فيك ٩٩
- أمكراً وأنت في الحديد؟ ١٥٣
- إن ذهب عير فعير في الرباط ٩٨
- أهلك والليل ١٥٩
- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ٦
- ثكل أرامها ولداً ٩٥
- خطيئة يوم لأصيد فيه..... ٩٠
- دقَّ بالمنحاز حب القلقل ١٤٥
- راكب البعير طليحان ١٢١
- شخب في الإناء وشخب في الأرض ٩٣
- شر أهر ذاناب ٩٥

- شر ما يجيئك إلى نخة عرقوب ٩٥
- شرُّ مرغوب إليه ٩٤
- شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى ٩٩
- ضلّت على الأسد، وبلت عن النقد ١٩٢
- ضعيف عاذ بقرملة ٩٣
- غضب الخيل على اللجم ١٤٢
- فاها لفيك: ١٥٢
- في بطن زهمان زاده ١١٠
- الكلاب على البقر ١٦٠
- كليهما وتمرّاً ١٦٠
- لو ذات سوار لطمتني ١٢٣
- ما خلا النساء وذكرهن ٩٤
- مأربة لا حفاوة ٩٥
- ماز رأسك والسيف ٢
- والله ما هي بنعم الولد ١٠

٥- ❖ فهرس الشعر ❖ :

(أ/الأبيات)

الهمزة

رقم الصفحة
٧٨
٣٢

البحر
الخفيف
الوافر

الشاعر
حارث بن حلزة
حسان بن ثابت

القافية
بنا الأعداء
كفاء

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية
٣٢	الطويل	محرز بن المكعب	لقاء
١٩٦	الطويل	مجنون ليلى	فناء
٢٣٣	الرجز	-	زمر الأعداء

الباء

١٨٥	البيسط	ذي الرمة	عرب
٢٢٨	الكامل	ساعة بن جوية	الثعلب
١٨٨	الطويل	-	فجيب
١٣٠	الطويل	ضابي بن الحارث	لغريب
٧٦	الطويل	علقمة الفحل	كليب
١٠	الرجز	القناني	جانبه
١١٠	الطويل	نصيب بن رياح الأكبر	حبيبها
١٦٨	الوافي	جرير بن عطية	واغترابا
٨٦	الوافر	جرير بن عطية	الكلابا
٦٢	الوافر	-	ذهابا
١٦٩	البيسط	-	كربا
١٦٠	الكامل	أوس بن حجر	طلبا
١٥٨	الخفيف	عبيد الله بن قيس	طيبا
١٧٤	الرجز	الأغلب العجلي	مذهية
١٩٣	الطويل	النابعة الذبياني	الكواكب
٢٢٢	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن	جالب
٤٢	المنسرح	جرير بن عطية	العلب
٦٦	الطويل	أبو جندب بن مرة	جانب
٧٤	الطويل	الطفيل الغنوي	مذهب
١٤٢	الطويل	أبي عبيد الأشجعي	بيترب
١٣٥	الطويل	سواد بن قارب	قارب
١٨٣	السريع	صبية	لا حب
١٦٦	البيسط	-	للعجب
١٨٣	الخفيف	غلفاء الحارث	مُجاب
١٨٣	الخفيف	غلفاء الحارث	ثيابي

التاء

١٦٤	الرجز	سالم بن دارة	جعنا
٢٠٨	الطويل	عمرو بن معدي كرب	فأز بارت
١١٩	-	-	جأت
١٥٤	الطويل	كثير عزة	استحلت
١٥٤	الطويل	كثير عزة	استذلت
١١٩	الطويل	عبد الله بن الزبير	زلت
٥٢	الطويل	حسان بن ثابت	ثابت

الجيم

٢٠٠	الطويل	-	عرفج
-----	--------	---	------

الحاء

١٨٨	البيسط	أوس بن حجر	تسريح
١٣٤	البيسط	حاتم الطائي	مصبوح
٧٠	الطويل	الحارث بن نهيك	الطوائح
٢٢٤	الخفيف	-	السفاح

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية
٢٢٤	الخفيف	-	السلاح
١٦٩	البسيط	-	أفراحا
٢٤٠	الكامل	عبد الله بن الزبيري	ورمحا
١٩٠	الرجز	أبي النجم	فتستريحا
١٦٥	الخفيف	-	النقّاح
٢٢٤	الطويل	مسكين الدارمي	سلاح
٢٢٤	الطويل	مسكين الدارمي	جناح

الذال

٤٥	الطويل	-	يتنشد
١٢١	الطويل	أبو الطيب المتنبي	المتنهد
٢٣٨	الطويل	-	مهند
١٠٥	البسيط	-	الولد
١٥١	البسيط	أمية بن ابي الصلت	الجمد
١٠٤	الوافر	-	تعود
١٧٤	الوافر	جرير	الجوادا
١٥٧	البسيط	-	أبدا
٧٨	الطويل	-	الوعدا
٨٥	الرجز	رؤبة بن العجاج	الهدى
٢٣	الرجز	-	بواحدة
٢٢٤	المتقارب	جرير	المسجد
٦٥	الطويل	-	المجد
١٨٠	المنسرح	الفرزدق	الأسد
١٠٨	الطويل	الفرزدق	الأبعاد
٢٢٧	الطويل	عامر بن الطفيل	ضرغد
١٢	الطويل	طرفة	مخلدي
١٣١	البسيط	-	الجلد
٣٣	الطويل	-	بأحمد
٣٣	الطويل	-	العالمين محمد
٤٦	الطويل	-	النبي محمد
٧٨	الطويل	-	ذي ود
٢١٤	الوافر	جرير	الجدود
١٢٤	البسيط	جموع الظفري	لمحدود
١٧٤	الرجز	الكذاب الحرمازي	ممدود
١٢٤	البسيط	جموع الظفري	السود
٧٨	الطويل	-	للود
١٢٤	الوافر	الشافعي	لبيد
٩٦	الطويل	-	سعيد

الراء

١٠٠	الكامل	جرير	طاروا
٢١٥	البسيط	زهير بن أبي سلمى	أمروا
٢٣٦	الوافر	-	الفخار
١٦٦	المديد	مهلهل بن ربيعة	الفرار
٦٥	البسيط	سليط بن سعد	سنمار
١٠٥	المتقارب	امرئ القيس	أجرُ
٢٣٦	الكامل	المخبل السعدي	الفخر
١٧٦	الطويل	ذي الرمة	المقادر
٢١٥	الطويل	ذي الرمة	جازرُ

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية
١٨٥	الطويل	ذي الرمة	نزرُ
١٣١	الطويل	-	يتيسر
٢٣٢	الطويل	أبي صخر الهذلي	القطر
١٩٢	البيسيط	للبيد بن أبي ربيعة	منتظر
١٨٧	الطويل	زهير بن أبي سلمى	تذكر
١٧٩	البيسيط	جرير	عمرُ
١١٥	الخفيف	عدي بن زيد العبادي	تصير
٣٦	المتقارب	الكميت	عُشَارَا
٣٦	الوافر	خداش بن زهير العامري	عُشَارَا
١١٤	الطويل	-	متعسرا
١٧٧	الرجز	-	شراً
١٧٠	الرجز	رؤبة بن العجاج	نصرا
٢١٣	المنسرح	ربيع بن ضبع	المطرا
٢١٣	المنسرح	ربيع بن ضبع	نفرا
١٩٥	البيسيط	جرير	واعنمرا
٥٤	الطويل	جميل بثينة	شَمْرَا
١٩٥	البيسيط	جرير	عمرا
٥٤	الطويل	كثير عزة	والغمرا
٢٣	الوافر	مجنون ليلى	الديارا
٨٥	الرجز	-	مستطيرا
٦٩	الطويل	-	فقيرا
١٧٩	البيسيط	حسان بن ثابت	متقصرا
١٥٦	البيسيط	-	سقرا
٢٣١	-	-	اغترارا
٩٥	الكامل	مؤرج السلمي	بدار
١٥١	السريع	الأعشى	الفاخر
١٠٣	الطويل	الفرزدق	متيسر
٤٧	الطويل	-	عاشر
١٩٤	الطويل	-	ناصر
٢٢٩	الرجز	العجاج	المحبور
١٥٧	الخفيف	-	المغور
١٩٠	الرجز	العجاج	بعيري
١٤٩	المتقارب	-	مسور

الزاي

١٧٦	الرجز	رؤبة بن العجاج	بالنكز
-----	-------	----------------	--------

السين

١٩٦	الرجز	-	كروُسُ
٢٠٠	الكامل	المتنبي	نسيسا
١٩٣	الكامل	الفرزدق	بيأس
١٥٠	الطويل	سحيم عبد بني الحساس	لابس
٥٢	الوافر	الخنساء	أنسي

الصاد

١٠٢	الكامل	-	مناص
١٨٨	السريع	عدي بن زيد	للقتيص

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البحر</u>	<u>الشاعر</u>	<u>القافية</u>
الضاد			
١٤٩	الطويل	طرفة بن العبد	بعض
الطاء			
٢٣٧	المتقارب	أسامة بن الحارث	الضابط
الظاء			
١١٢	المتقارب	طرفة بن العبيد	غانظه
العين			
٨٣	الطويل	ليبيد بن ربيعة	الودائع
٢٠٨	-	-	تجادع
١١٨	البيسيط	-	فزع
٩	الطويل	ذي الحزق	اليتقصع
١١٨	البيسيط	-	الطمع
١٦٨	الطويل	الصلتان	تواضع
٨٩	الطويل	-	أقاطع
٣٢	الطويل	-	يتضوع
١٠٦	الطويل	جميل بثينة	أجمع
١١٤	الخفيف	-	يضيع
٢١٨	الطويل	-	شفيغها
٧٩	الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	شعاعه
١٩٣	الوافر	القطامي	الوداعا
١٥٢	الطويل	متمم بن نويرة	فبيجعا
٩٧	البيسيط	-	سما
٢١٧	الطويل	جرير	المقتعا
٢٠٦	الوافر	الحطيئة	لكاع
١١٨	الطويل	-	نافع
١٨٤	الرجز	أبي النجم	يصلع
٣٤	المتقارب	عباس بن مرداس	مجمع
١٠٤	الرجز	أبي النجم	أصنع
٢١٧	الكامل	النمر بن تولب	فاجز عي
الفاء			
١٢٢	المنسرح	امرئ القيس	مختلف
٩٣	الطويل	مزاحم العقيلي	صوادف
١٠٥	الطويل	مزاحم العقيلي	أنا عارف
١٢٠	الطويل	منذر بن درهم	بالحي عارف
٤٩	المتقارب	-	لمستعطف
القاف			
٧٠	الطويل	-	العوائق
٤٤	الكامل	-	عروفا
٩٩	الوافر	أبو العميثل	لصوقا
١٩٥	المتقارب	طرفة بن العبيد	يصدق
٩٨	الطويل	-	شارق

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية
١٦٥	الخفيف	مهلهل بن ربيعة	الأواقي
		الكاف	
١٦٩	البيسيط	-	أهاليك
		اللام	
٦٥	الطويل	النابعة الذبياني	فعل
١٤٦	-	-	موكل
١٣١	الطويل	بلال بن رباح	جليل
١٤٦	البيسيط	الأحوص	لأميل
١١٩	الخفيف	-	طويل
٨٣	الطويل	الشنفري	أعجل
٩٧	الطويل	-	جندل
١٥٨	البيسيط	-	آمال
٨١	الطويل	امرء القيس	المال
١٠٩	الطويل	أبي تمام	عواسل
٤٠	الخفيف	-	صل
١٠	الطويل	-	أوائله
١٦٤	البيسيط	كثير عزة	يارجل
٨٨	الوافر	زهير بن مسعود	يا لا
٢٠١	الوافر	-	تبالا
١٨٦	الوافر	ابن أحمر	أثالا
١٢٤	الوافر	أبي العلاء المعري	لسالا
٧٥	الكامل	رباح بن سنيح	الأوعالا
١٣٧	الطويل	-	فيخذلا
١٣٠	الطويل	الأخطل	نهشلا
١٢١	الطويل	ليلي الأخيلية	ليفعلا
١٥٧	الرمل	عامر بن مجنون	جملا
١٢٩	المنسرح	-	مهلا
٢٠٠	البيسيط	-	مخدولا
٤١	الطويل	حسان بن ثابت	بأخيلا
١٠٠	الطويل	-	خليلا
٢٣٧	الكامل	الراعي النميري	مميلا
٢٣٨	الوافر	مسكين الدارمي	بالرجال
٢٣٥	الوافر	-	الطحال
١٦٦	الطويل	امرئ القيس	بيذبل
٣٢	الكامل	أبي كبير الهذلي	مهيل
١٤٧	الطويل	أبي طالب	التهازل
٢٤	الطويل	تأبط شرا	يهزل
٧٩	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	إسحل
٢٣٢	الطويل	امرئ القيس	المتفضل
١٤١	الطويل	امرئ القيس	تحلل
١٤٥	الرجز	أبي كبير الهذلي	المحمل
٧٣	الطويل	امرؤ القيس	مزمل
٧٥	الطويل	-	مهمل
٦٨	الطويل	-	أهل
١٢٩	الطويل	-	معول
١٣٠	الطويل	الأخضر بن هبيرة	ظهر سبيل
٢٠١	الخفيف	-	من سبيل

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية
٨١	الطويل	امرئ القيس	أمثالي
١١٥	الخفيف	-	المتعالي
١٣٤	الكامل	-	علي
١٩٠	الطويل	امرئ القيس	فأجملي
١٦١	الطويل	ذو الرمة	نصلي

الميم

١١٩	السريع	المرقش الأكبر	نعم
٢٠١	الطويل	ذو الرمة	غرامُ
١٦٤	الوافر	الأحوص	مَطْرُ السَّلَامُ
٢٠٤	الوافر	بشر بن أبي خازم	الظلامُ
١٢٨	الطويل	أبي خراش الهذلي	هم هم
٦٨	الطويل	مجنون ليلي	كلامها
٧٤	الطويل	كثرة عزة	غريمها
١٨٦	البسيط	ابن حنبل التميمي	علموا
١٧٨	الرجز	-	اللهم ما
١٨٥	الوافر	جرير	أماما
١٩٣	الرجز	زيادة بن زيد	ساجما
١٧٨	الرجز	-	نعدا
٢٢٩	الطويل	حاتم الطائي	تكرما
٦٥	الطويل	حسان بن ثابت	مطعما
١٤٨	الطويل	قس بن ساعدة	كراكما
٢٥	الطويل	المتلمس	لصمما
١٧٨	الرجز	أبي خراش الهذلي	اللهمما
٥٤	الرجز	-	فِيَّما
٦٤	الوافر	الفرزدق	كرام
١٨٦	البسيط	النابعة الذبياني	عام
١٤	الطويل	ذو الرمة	سلام
٢٠٣	الطويل	الأعشى	عاتم
٨٩	الطويل	-	دارم
٧٤	الطويل	الفرزدق	هاشم
١٧٢	الطويل	-	فخاصم
١٥٢	البسيط	الأحوص	ذو سلم
٨٩	الخفيف	-	بعارض سلم
٨٣	الكامل	عنتر بن شداد	يكلم

النون

١٢٥	البسيط	-	غضبان
١٧٧	الكامل	-	عَدَّان
٦٤	الطويل	-	عاجن
١١٨	الطويل	-	يكون
٨٨	البسيط	-	قطنا
٧٣	البسيط	-	دينا
١٣٦	الوافر	-	القرينا
٥٣	الهجج	ابن مالك	حبلانا
"	"	"	ضحيانا
"	"	"	مصانا
"	"	"	نصرانا
٧٢	البسيط	-	شيبان

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البحر</u>	<u>الشاعر</u>	<u>القافية</u>
٣	الوافر	علي بن أبي طالب	اللسان
١٥٢	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	يلتقيان
٢٢٩	الطويل	-	بالجين
٩٠	المديد	أبي نواس	الحزن
٥٦	الطويل	-	يماني
١٧٧	الوافر	-	عني
١١١	البيسيط	-	بيريني
٨٠	البيسيط	-	يرضييني
الهاء			
١٧٦	الرجز	-	يا الله
٢٤٠	الرجز	ذي الرمة	عينها
الياء			
١٣	-	-	المزايا
١٣	-	-	الثنايا
٩٢	الطويل	-	ناجيا
١٣٦	الطويل	النابعة	فؤاديا
٤٠	الطويل	القطامي	بازيا
١٣٦	الطويل	النابعة	متراخيا
١٦٩	الطويل	عبد يغوث بن وقاص	تلاقيا
١٣٢	الطويل	زهير	بدا ليا
٢٩	الطويل	مجنون ليلي	اهتدى ليا
٥٠	الطويل	الفرزدق	مواليا
١١٥	الطويل	-	كما هيا
١٩٦	الكامل	عبيد بن قيس الرقيات	وارزيتيه
الواو			
٢٣٤	الطويل	يزيد بن الحكم	بمر عوي

(ب / أنصاف الأبيات وأبعاضها)

الصفحة	قائله	بحره	الشطر
١٠	أبو زبيد الطائي	خفيف	١- إن ليتنا وإن لوأ عناء
١٣	سحيم بن وثيل	الوافر	٢- أنا ابن جلا
١٠٠	أبو النجم العجلي	الرجز	٣- أنا أبو النجم وشعري شعري
١٥٣	أبو النجم العجلي	الطويل	٤- أرضاً وذؤبان الخطوب تنوشني
١٥٣	العجاج	الرجز	٥- أطرباً وأنت قنصري
١٩٩	العجاج	المتدارك	٦- اشتدي أزمة تنفرجي
٢٠٧	العجاج	الرجز	٧- إنا بني ضبة لا نفر
٢١٧	عمر بن قعاس	الوافر	٨- ألا رجلاً جزاه الله خيراً
٢٠٧	رؤبة بن العجاج	الرجز	٩- بنا تميماً يكشف الضباب
٢٣٣	قريط بن أنيف العنبري	البسيط	١٠- شنو الإغارة فرساناً وركباناً
١٥٠	العجاج بن رؤبة	الرجز	١١- ضرباً هذا ذبيك وطعنأ وخضاً
٢٣١	الكميت	الطويل	١٢- طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب
١٥٤	الكميت	الخفيف	١٣- كل هنيئاً وما شربت مريئاً
١٠٧	الأحوص الأنصاري	الوافر	١٤- عليك ورحمة الله السلام
١٠٥	النمر بن تولب	المتقارب	١٥- فيوم نساء ويوم نسر
١٣٦	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	١٦- فأنا ابن قيس لا براح
٢٠٥	أبو النجم العجلي	الرجز	١٧- في لجة أمسك فلاناً عن قل

الصفحة	قائله	بحره	الشطر
١٦٧	عبدالله الجعفي	الوافر	١٨- فيالله من ألم الفراق
٤٨	تميم بن أبي	الطويل	١٩- فتى فارسي في سراويل راح
٥٦	ابن ميادة	الطويل	٢٠- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
٦	جميل بثينة	الطويل	٢١- وحق لمثلي يا بثينة يجزع
٥٤	امرئ القيس	الطويل	٢٢- وهل أنا لاق حي قيس بن شمرا
١٠٤	عميرة بن الحنفي	الكامل	٢٣- ولقد أمر على اللثيم
١١٢	عبدة بن الطبيب	البيسيط	٢٤- والعيش شح واشفاق وتأميل
٢٢	ابن هرمة	الوافر	٢٥- ومن ذم الرجال بمنتراح
٢٢	ابن هرمة	البيسيط	٢٦- من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور
٢٢	الفرزدق	البيسيط	٢٧- نفي الدراهم تنقاد الصياريف
١٨٣	رؤبة بن العجاج	الرجز	٢٨- يا أبنا علكا أو عساكا
٢٨	الخطيئة	البيسيط	٢٩- يا دار هند عفت إلا أثافيهها
١٦٧	عروة بن حزام	الرجز	٣٠- يا ربّ يا ربّاه إياك أسل
١٩١	رجل من طيء	البيسيط	٣١- يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
١٩١	خزرجل السدوسي	الكامل	٣٢- يا صاح يا ذا الضامر العنس

آط فهرس البلدان والمواضع

الصفحة	البلد
٥١	اذربيجان
٥٧	اصمت
٥٤	بدر
٥١	بعلبك
٥٤	جراباً
١٥١	الجمد
١٥١	الجودي
٤٢	جور
٥١	حضر موت
٢٨	حييس
٤٣	خراسان
٥٤	خضم
٥١	رامهرمز
٤٥	شتر
٥٥	شلم
١٣٧	العالية
٢٨	العدين
٢٢٧	عوارض
٥٤	الغمرا
٥١	قالي فلا
٢٢٧	قنا
٤٢	ماه
٤٥٨/٥٤	مكة
٥٤	ملكوما
١٤٢	يترب

فهرس الأعظلام :

ابن أحممر	١٨٦
الأصمعي	٩٩
الأعشى	١٢٩
امرؤ القيس.....	١٦٦، ٨١
أوس بن حجر	١٨٨
البخاري	١٩٧، ١٩٦، ١
أبو البقاء	٢٢٣-١٨٩-١١٧
بلال بن رباح	١٣١
الثعالبي	١٥١
جرير بن عطية الخطفي.	٢٢٣، ١٩٥، ١٧٩، ١٧٤، ٨٦
ابن جنبي	١٣٧-٦٥
الحارث بن نهيك	٧٠
حبيب بن أوس الطائي (أبو تمام)	١٠٨
حسان بن ثابت	٣١
أبو الحسن الأخفش (سعيد بن مسعدة):	
	٢١، ٤١، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٨٥، ٨٨، ١٠٣، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١١٧،

١٢٦، ١٣٤، ١٥٥، ١٧٤، ١٨٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦.

حسن بن النقيب ٢٢٩

الخطيئة ٢٠٥

أبو الخطاب (الأخفش الكبير) ١٦٠

خلف الأحمر ١٥٥

الخليل الفراهيدي ٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٨، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣

الخنساء ٥٢

ابن الدهان: ٩٩

الربيع بن ضبع الفزاري ٢١٣

رفيع بن مهران، أبو العالية ١

الرضي:

٢٥، ٧٧، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٣، ١٠٧، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٠، ١٤١، ١٤٨، ١٧٠، ١٧١،

١٧٧، ١٨٠، ١٩٦، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٣.

أبو زييد الطائي ١٩٢

الزجاج ٥٩، ١٤٨، ١٧٥، ١٧٨، ٢٣٠، ٢٣٤

الزنجشري ٦٢، ٨٢، ٩١، ١٥٣، ١٧٠، ١٩٦، ٢٠٨

ابن السراج ٢١٨

سواد بن قارب الأزدي الدوسي ١٣٥

سيويه:

٨، ٢١، ٤٨، ٥١، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٨٧، ٩١، ٩٨، ١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١١٥،

١١٦، ١١٧، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩،

١٦٢، ١٦٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦،

١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٧.

- الشافعي ١٢٣
طرفة بن العبد ١٢
الطفيل بن عوف بن كعب الغنوي ٧٤
عباس بن مرداس ٣٤
ابن عباس ١
عبدالقاهر الجرجاني ١١٦
عثمان بن عفان ٢٣٦
عدي بن زيد العبادي ١٨٧
ابن عصفور ٢٢٣، ١٨٩
ابن عقيل ٢٠٣، ١٧٩
علي بن أبي طالب ٢٣٦
أبو علي الفارسي ٢١٦-١٥٤-١٣٧-١٢٠-١٠٦-٩٠-٨٨-٤٨
عمر بن أبي ربيعة ٧٩،
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٢٢١، ١٩٥، ١٦٦
عمر بن عبدالعزيز ١٩٥، ١٣٠
عمرو بن العلاء..... ٢٠٧، ١٧٢، ١٧١، ١٦٤
عنتر بن شداد العبسي ٨٣
عيسى بن عمر ٢١٩، ١٧٢، ١٦٥، ١٦٤
الفراء: ٧٧-٩١-١٠٤-١٢٢-١٥٥-١٥٩-١٨٧-١٨٩-١٩٧-٢١١-٢١٩-٢٢٤.
الفرزدق ١٩٣، ١٨٠، ٧٤، ٦٤، ٢٤
قس بن ساعدة ١٤٧
ابن قدامة العجلي ١٨٤-١٠٠
ابن كثير ١٩٨

الكسائي:

٢٢٢، ٢١١، ١٩٧، ١٨٧، ١٦٩، ١٦٣، ١٥٩، ١٥٥، ١٢٢، ٩١، ٨٤، ٧٧، ٧٣، ٦٩

الكميت ٢٣١، ٣٦

المازني ١٧٥-١٧١-١٦٩-١٦٤-١٤١-١٣٤-٢٢

المبرد : ٣٧-٤٨-١٣٣-١٣٧-١٤١-١٥٤-١٥٩-١٦٢-١٦٥-١٦٩-١٨٠-١٨٦-

١٨٧-١٩١-٢٠٥-٢١٩.

مجنون ليلى قيس بن الملوح ٦٧

ابن المرزوقي:..... ٢٠٣

معاوية بن أبي سفيان ٢٣٦

النابغة الذبياني ١٩٣، ١٣٦

النعمان ١٢

النمر بن تولب ٢١٧

ابن هشام الخضراوي ١٨٩

هشام بن معاوية ١٥٥، ٧٦

يزيد بن نهشل ٧٠

ابن يعيش ١١٧

يونس بن حبيب ١٦٣

ط فهرس المصادر والمراجع :

أولاً: المطبوعات:

- أئمة اليمن، للسيد العلامة المؤرخ محمد بن محمد زبارة الحسن الصنعاني، طبع مطبعة النصر الناصرية، بتعز.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر الدمياطي البنا - دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان ، بدون.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- أسرار العربية لعبدالرحمن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، ط ١، ١٩٥٧ م.
- وطبعة دار القلم - تحقيق: بركات يوسف هبود - ط ١ - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٨ م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبدالباقى اليماني، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦ هـ
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢ هـ.
- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف ، مصر.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٦٩ م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٩ م، ١٩٨٨ م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - ط ٤ - بيروت - ١٩٧٩ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد سليم الحمصي، ود: محمد أحمد قاسم، مطبعة جروس بورس، ط ١، ١٩٨٨ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب - لابن السيد البطلوسي - دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣ م.
- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، جامعة أم ا لقري، طبعة دار الفكر، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسن العلوي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، بدون.
- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل ، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الأمالي لأبي علي إسماعيل بن القاسم الفالي البغدادي، دار الكتب العلمية.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، درا الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١، ١٩٨٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، ١٤١٨ هـ.
- الأنوار الساطعة في المائة السابعة - للشيخ آغا بزرك الطهراني - نشر دار الكتاب العربي - بيروت - ط ١ - تحقيق /علي نقي فنزوي.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبدالله القبيسي ، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٧ م، بيروت.

-الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم ١٤٠٨هـ. وطبعة عالم الكتب - تحقيق: كاظم بحر مرجان - ط٢-١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس ، ط٥، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، بيروت.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، تحقيق: د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل ، بيروت ، ط٣.
-الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني ، بغداد.
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - لمحمد علي الشوكاني - مطبعة السعادة - القاهرة - ط١ - ١٣٤٨هـ.
-البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م / دار التراث القاهرة.
-تاريخ مدينة دمشق - لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (ت ٥٧١هـ) - دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥م - تحقيق / محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري . - التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى على الدين، جامعة أم القرى ، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
-التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى الحلبي - ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- التبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان ، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
-تحفة الدهر في نسب الأشراف بني بحر، لمحمد بن الطهر بن أبي القاسم البحر، ت/د. عبدالله محمد الحبشي، وحسن محمد الذياب، نشر مركز زايد للتراث والتاريخ ، الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- التذليل والتكميل شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، إعداد: عادل محسن سالم العميري، ١٤١٩هـ جامعة أم القرى ، ط١.
-التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
-التعريفات للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني تحقيق: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
-التعليقة على كتاب شيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
-تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن المفدى.
-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار الفكر العربي.
-تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرري - تحقيق: مجموعة من الأساتذة - مؤسسة تراثنا.
-التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، لأثير الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، تصوير مكتبة ومطابع النصر الحديثة، السعودية.
-التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شؤون المكتبات بالرياض، ط١، ١٤٠١هـ.

- التفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد ، د/عبداللطيف محمد العبد، القاهرة ١٩٧٧.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لأبي محمد عبدالله بن بري المصري، تحقيق: مصطفى حجازي، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
- جزء الألف دينار، لأبي بكر بن جعفر بن حمدان القطيعي - ٣٦٨هـ - دار النفائس - الكويت - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م - ط١ - تحقيق: بدر بن عبدالله البدر.
- الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن فتوح الحميدي - تحقيق: علي حسين البواب - ط٢ - دار ابن حزم لبنان - بيروت - ١٤٢٣هـ.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ.
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، شرح الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمراذي، تحقيق: فخر الدين قباوة، - محمد نبيل فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٥٣م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للشيخ مصطفى بن عرفة الدسوقي، تحقيق: عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، ط١، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية، ط٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الحديث النبوي في النحو العربي - د/محمود فجال - نادي أبها الأدبي - ط١ - ١٤٠٤هـ.
- حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد عبدالله الأصبهاني، ٤٣٠هـ - دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ الطبعة الرابعة.
- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله المحبي، مكتبة خياط، بيروت، لبنان.
- درة الغواص في أوام الخواص، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٩٩٧م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، الأوفست.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد خرابط، دار القلم، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنع علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.
- ديوان تميم بن مقبل - تحقيق عزة حسن - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة الإرشاد القومي - دمشق - ١٩٦٢م.

- ديوان جرير بن عطيه، دار صادر، بيروت.
-ديوان جميل بثينة - تحقيق د/ حسين نصار - مكتبة مصر.
- ديوان الحارث بن حلزة، تحقيق وشرح: د. عمر الطباع، دار القلم ، بيروت.
- ديوان الحطيئة، دار صادر ، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: عبدالمنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة العراق.
-ديوان الخنساء، دار صادر ، ط١، ١٩٥٨م.
- ديوان العباس بن مرداس - تحقيق يحيى الجبوري - نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الإعلام - بغداد - ط١ - ١٩٦٨م.
- ديوان الشافعي للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه (ت١٥٠هـ) - عالم الكتب - بيروت - ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - تحقيق د/ محمد عبدالمنعم خفاجي.
- ديوان ذي الرمة - تحقيق د/عبدالقُدوس أبو صالح - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، جمع وليم بن الورد، ليبسك: ١٩٠٣م.
- ديوان سحيم عبد بني الحساس - تحقيق عبد العزيز الميمني - الدار القومية للطباعة - القاهرة - ١٣٩٦ هـ .
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٠ هـ .
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨م.
-ديوان عدي بن زيد العبادي - تحقيق محمد جبار المعبيد - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية - بغداد - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ديوان الفرزدق، دار صاد، بيروت.
- ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق ناصر الدين الأسد - دار صادر - بيروت - ط٢ - ١٩٦٧م.
- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح : علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ديوان لبيد - تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- ديوان مجنون ليلى، شرح د. يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
-ديوان النابغة الزبياني ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر، وذخائر العرب .
- ذيل الروضتين في تراجم رجال القرنين السادس والسابع، لأبي شامة المقدسي، طبع دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٩٤٧م.
-الرد على النحاة، لأبي العباس أحمد بن عبدالرحمن القرطبي، الشهير بابن مضاء، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري - تحقيق أسد الله إسماعيليان - مكتبة إسماعيليان - طهران - ١٣٩٢م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.
- سمط اللألى في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦م.

- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي السلمي، ٢٧٩هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- سنن الدارمي، لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ٢٥٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ تحقيق: فواز أحمد زمرالي، خالد السبع العلمي.
- سنن النسائي - شرح الحافظ جلال الدين السيوطي - تصحيح الشيخ عبد الوارث محمد علي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط١ - ١٤١٦هـ .
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤١٢هـ.
- شذرات الذهب لأبي العماد الحنبلي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبدالقادر بن عمر اليعقوبي، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك لنور الدين علي بن محمد الأشموني، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العملية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي مختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح الحماسة للتبريزي - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - مطبعة حجازي - القاهرة ١٣٥٨ هـ .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبدالسلام هاورن، القاهرة، ١٩٥١م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، لعباس إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٣، ٢٠٠١م.
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، لعبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح ديوان المتنبي، لعبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبدالله جمال لدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.
- شرح عقد اللآلئ في علم الوضع لعبدالمملك بن عبدالوهاب الفتني، ط١، المطبعة الشرقية، ١٣٠٦هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: رشيد العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف، بغداد، ط ١ / ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: د. يوسف حسن عمر.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث - مركز العلمي، وإحياء التراث، مكة، ١٤٠٢هـ.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش عالم الكتب بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلومين، تحقيق: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري محمد بن القاسم - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف بمصر - ط٤ - ١٩٨٠م.
- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الين بن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار الباز، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العلي، مطبعة الآداب بغداد، ١٤٠٠هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب " الفوائد الضيائية" لنور الدين عبدالرحمن الجامي، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، دار الأفاق العربية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ/ عبدالعزيز بن جمعة الموصللي، ت/ د/ علي الشمولي، دار الكندري والأمل - الأردن.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي - تحقيق / محمد نفاع، وحسين عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- شعر أبي زبيد الطائي حرمة بن منذر - تحقيق نوري حمودي القيسي - ساعد على نشره المجمع العلمي العراقي - مطبعة المعارف - بغداد - ط١ - ١٩٦٧م.
- شعر عبدالله بن الزبعرى، للدكتور / يحيى الجبوري - ط٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي - جمع وتقديم داوود سلوم - مكتبة الأندلس بغداد - ١٩٦٩م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة - تحقيق: أحمد محمد شاكر - دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله السلسلي تحقيق: د. الشريف عبدالله الحسيني، مكتبة الفيصلية، مكة ط١، ١٤٠٦هـ.
- شواذ القراءات لرضي الدين أبي عبدالله محمد بن أبي نصر الكرمانلي، تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين، ط١، القاهرة.
- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ٢٥٦هـ تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف زهير شوايش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨هـ، بيروت.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١هـ دار إحياء التراث العربي بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

- الصفوة الصافية في شرح الدرّة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- ضرورة الشعر لأبي سعيد السرافي، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب، دار النهضة العربية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: د. محمود محمد شاكر، نشر دار المدني، بجدة.
- العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي، تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين، المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٩هـ.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العمدة في صناعة الشعر ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: د. النبوي عبدالواحد شعلان، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) - دار مكتبة الهلال - تحقيق د/مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي.
- غاية النهاية في طبقات القراء محمد الحزري، تحقيق: ج برجستراس، دار الكتب العلمية.
- فتح الباري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٨٥٢هـ دار المعرفة بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، المتوفى ٤٤٢هـ، دراسة وتحقيق: د. عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة ط٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- القياس لمحمد الخضر حسين، الطبعة السلفية ١٣٥٣هـ.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، لمحمد عاشور - ط١ - بني غازي - ١٣٩٥هـ.
- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مؤسسة عالم المعرفة، بيروت.
- الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الكامل في اللغة، والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني إسحاق بن مرار - تحقيق إبراهيم الأبياري وغيره - منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط١ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكتاب - لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق: عبدالسلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت - وطبعة بولاق بمصر ١٣١٨هـ.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله الزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدال موجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالإله نهان، وغازي مختار طليعات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بديي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م.

- اللامات - لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) - دار صادر - بيروت - ط٢ - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م - تحقيق د/ مازن المبارك .
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج تحقيق: هدى قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١ هـ.
- المحيط في اللغة، للصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب ، بيروت.
- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم، للحسن الأمدي، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني، مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢ م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣ هـ.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي ، تحقيق: عبدالسلام محمد هاورن، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: جان عبدالله توما، دار صادر ، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م.
- مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي، ٨٠٧ هـ دار الريان ، القاهرة، طبعة ١٤٠٧ م.
- المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، طبع وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) - دار الكتب العلمية - لبنان - ط١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م - تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد.
- المخصص لابن سيده - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣٢١ هـ .
- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، تحقيق د . عزت حسن، دار الشرق العربي، لبنان.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفى الدين عبدالمؤمن عبدالحق البغدادي، ت ٧٣٩ هـ تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل ، بيروت.
- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن محمود هنداوي، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ .
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٢ م، مطبعة البدري ، المؤسسة السعودية بمصر.
- المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات، طبعة جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ .
- المستقصى في أمثال العرب، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمر بن عبدالخالق البزار، ٢٩٢ هـ مؤسسة علوم القرآن ، بيروت، ١٤٠٩ هـ ط١، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل الشيباني، ٢٤١ هـ، مؤسسة قرطبة، مصر.
- مسند الحميدي - لعبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي (ت ٢١٩ هـ) - دار الكتب العلمية - مكتبة المتنبّي - بيروت - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، لعبدالله محمد الحبشي، مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء.

-مصباح الراغب ، شرح كافية ابن الحاجب، للسيد العلامة محمد بن عز الدين ، تحقيق: عبدالله حمود الشام، مكتبة التراث الاسلامي، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
-معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبدالرحيم أحمد العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م.
- المعاني الكبير، في أبيات المعاني لابن قتيبة، طبع دار الكتب العلمية بيروت.
-معاني القرآن وإعرابه، لأبي اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتعليق د. عبدالجليل عبده شلي، دار الحديث القاهرة.
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣م - ١٩٨٣م.
-معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة الأخفش البصري، تحقيق: د. فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معجم الأدباء، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، لبنان.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ٣٦٠هـ. دار الحرمين القاهرة، ط ١٤١٥هـ - تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني.
-معجم الشعراء لمحمد بن عمران المرزباني - مكتبة القدسي القاهرة - ط٢ - ١٩٨٢م.
- معجم شواهد العربية، لعبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
-المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، ٣٦٠هـ مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ط٢، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث ومكتبة المثني، بيروت، لبنان، (بدون).
- المعجم المفصل في شواهد النحو العربي، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
-المعجم المفصل في علم العروض والقافية، وفنون الشعر، لأميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
-المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
-المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
-معجم مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجواليقي، تحقيق: أحمد شاكر، طبع الأوفست ، طهران، ١٩٦٦م.
-معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، وصالح المهدي عباس، مؤسسة ا لرسالة.
- المغني عن حمل الأسفار، لأبي الفضل العراقي، ٨٠٢هـ مكتبة طبرية الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ط١، تحقيق: أشرف عبدالمقصود.
-معني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
-المفصل في علم اللغة، لأبي محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
-المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلي الضبي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، ط ١٠، ١٩٩٢م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

-المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، طبع وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
-الملحق التابع للبر الطالع جمع السيد الحافظ، المؤرخ محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة الحسني اليمني الصنعاني، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- نتائج الفكر في النحو، لابن القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي بن أبي القاسم ت : ٨٤٩هـ، تحقيق: محمد جمعة حسن نبعة ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط١، ١٤٢٤هـ.
-النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن الأتباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٨م.
-النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج الأعم الشنمري، تحقيق: د. رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
-نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، وضع حواشيه، خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- نمط صعب ونمط مخيف، لمحمود محمد شاكر، الناشر دار المدني بجدة، ومطبعة المدني بمصر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
-النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي.
-النهضة الأدبية في اليمن بين عهدي الحكم العثماني لعبدالله خادم العمري، إصدار وزارة الثقافة والسياحة، اليمن، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي - ط١ - ١٩٦٧م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع وكالة -المعارف الجليلية، استنبول وأعدت طباعته بالأوفست المكتبة الإسلامية ، طهران.
- هشام بن معاوية الضريبر، د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الرياض ١٤١٦هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت.
-وفيات الأعيان وأبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن خلكان، تحقيق: د. يوسف علي طويل، د. مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

ثانياً: المخطوطات:

- العباب في شرح اللباب لعبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري بالمعروف بالنقرة كار، ت ٧٧٦هـ، رسالة لنيل درجة الماجستير، بإشراف الدكتورة منى إلياس، تحقيق: حمدي إبراهيم المارد، جامعة دمشق، كلية الآداب، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- المحصل في شرح المفصل، لأبي محمد القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي المغربي، رسالة دكتوراه قدمها الطالب عبدالباقي عبدالسلام الخزرجي، جامعة الأزهر، ١٩٨٢ م.
- شرح كافية ذوي الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام شمس الدين أبي التثناء محمود الاصفهاني، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، إعداد الطالبة/ خديجة محمد حسين عبدالرحيم، إشراف أ.د. محسن العميري.
- شرح نجم الدين القمولي على الكافية ، رسالة دكتوراه تحقيق: عفاف طاهر بنتن /، من أول المنصوبات إلى أول المبنيات، إشراف د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، ١٤٠٩ هـ ١٤١٠ هـ.
- شرح نجم الدين القمولي على الكافية ، رسالة دكتوراه تحقيق: فتحية عطار ، من أول الكتاب إلى آخر المرفوعات، إشراف د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، ١٤٠٧ هـ ١٤٠٨ هـ.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١ التحقيق:
الفصل الأول : المبحث الأول الكافية ومؤلفها ترجمة ابن الحاجب:	٨
أخلاقه وثقافته وشيوخه وتلاميذه:	٩
آثاره ومؤلفاته:	١٠
وفاته:	١١
الكافية وشروحها:	١٢
المبحث الثاني: البغية ومؤلفها أولا: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:	١٧
ثانيا: تحقيق اسم الكتاب:	١٧
ثالثا: منهج المؤلف في شرحه:	١٨
رابعا: مصادره:	٢٠
خامسا: قيمة الكتاب العلمية:	٢١
سادسا: المآخذ والملحوظات:	٢٤
المطلب الثاني : ترجمة الشارح، أولا: اسمه ونسبه:	٢٧
ثانيا: مولده ونشأته وحياته :	٢٧
ثالثا: شيوخه وتلاميذه:	٢٨
رابعا: مذهبه النحوي:	٢٩
خامسا: أخلاقه:	٣٠
سادسا: مكانته:	٣٢
سابعا: مؤلفاته:	٣٣
ثامنا : وفاته:	٣٤
الفصل الثاني : دراسة تحليلية للشواهد في الشرح:	٣٥
أولا : القرآن الكريم والقراءات:	٣٦
ثانيا: الحديث الشريف:	٤٠
ثالثا: الشعر:	٤٢

٤٧	رابعاً: الأمثال وأقوال العرب:
٥١	الفصل الثالث: المبحث الأول: آراء النحاة الواردة في الشرح:
٥١	المطلب الأول: الغاية من إيراد آراء النحاة:
٥٢	المطلب الثاني: تصنيفه لآراء النحاة:
٥٢	المطلب الثالث: المصادر التي أخذ منها آراء النحاة:
٥٣	المطلب الرابع: النحاة الذين ظهر أثرهم في الشرح:
٥٤	المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته:
٥٤	المطلب الأول : ترجيحه بحسب السماع:
٥٦	المطلب الثاني:ترجيحه بحسب القياس:
٥٨	المطلب الثالث: أمثلة لبعض اختياراته:
٦٠	الفصل الرابع: موازنة بين شرح السيد اليميني وشرح الرضي:
٦١	المبحث الأول : من حيث الأسلوب:
٦٦	المبحث الثاني: من حيث الشواهد:
٦٧	المبحث الثالث: ما شارك فيه السيد اليميني الرضي وما تميز به عنه:
٧٠	القسم الثاني : التحقيق:
٧٠	أولاً : وصف نسخة الكتاب:
٧٢	ثانياً : منهج التحقيق:
٧٤	ثالثاً: صور من المخطوط:
٧٥	رابعاً: النص المحقق:
	مقدمة المؤلف: ١
	الكلمة والكلام: ٢
	تعريف الكلمة: ٢
	أقسام الكلمة: ٤
	الكلام وما يتألف منه: ٥
	تعريف الاسم واشتقاقه: ٦
	خواص الاسم: ٨
	المعرب والمبني: ١٤
	أحكام الاسم المعرب: ١٥
	تعريف الإعراب: ١٦
	أنواع الإعراب: ١٧
	تعريف العامل: ١٨ ١

١٩	الأسماء المعربة بالحركات:
١٩	إعراب المفرد وجمع التكسير:
١٩	إعراب جمع المؤنث السالم:
٢٠	إعراب غير المنصرف:
٢٠	الأسماء المعربة بالحروف:
٢٠	إعراب الأسماء الستة:
٢٣	إعراب المثني وما يلحق به:
٢٦	إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به:
٢٦	الإعراب التقديري:
٣٠	باب ما لا ينصرف:
٣٠	العلل المانعة من الصرف:
٣١	حكم غير المنصرف:
٣١	ضرائر صرف الممتنع:
٣٥	العلة التي تقوم مقام العلتين:
٣٥	العدل:
٣٩	الوصف وشرط تأثيره:
٤٢	التأنيث وشرط تأثيره:
٤٤	المعرفة وشرطها:
٤٤	العجمة وشرطها:
٤٦	الجمع وشرطه:
٥٠	التركيب وشرط تأثيره:
٥١	الألف والنون الزائدتان:

٥٣	وزن الفعل:
٥٩	حكم غير المنصرف إذا أضيف أو عُرِّف بأل:
٦١	باب المرفوعات:
٦١	الفاعل وتعريفه:
٦٣	رتبة الفاعل:
٦٧	أحوال تقديم وتأخير الفاعل:
٦٩	حذف الفعل جوازاً:
٧١	حذف الفعل وجوباً:
٧١	حذف الفعل والفاعل معاً:
٧٢	باب التنازع:
٧٢	معنى التنازع وصوره:
٨٢	المفعول الذي لم يسمَّ فاعله:
٨٢	أغراض حذف الفاعل:
٨٣	ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه:
٨٦	المبتدأ والخبر:
٩١	العامل في المبتدأ والخبر:
٩٢	أصل المبتدأ التقديم:
٩٣	مسوغات الابتداء بالنكرة:
١٠٨	تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وعكسه:
١١٢	تعدد الخبر:
١١٨	حذف المبتدأ والخبر:
١٢٨	خبر إن وأخواتها:

١٣٣	خبر لا النافية للجنس:
١٣٥	اسم ما ولا المشبهتين بليس:
١٣٨	باب المنصوبات:
١٣٨	المفعول المطلق:
١٣٩	أقسام المفعول المطلق:
١٤١	حذف عامل المصدر جوازا ووجوبا:
١٤٣	المصدر التفصيلي:
١٤٤	المصدر التشبيهي:
١٤٥	المصدر المؤكد لنفسه ولغيره:
١٤٨	المصادر التي بصيغة التثنية:
١٥٥	المفعول به:
١٥٥	العامل في المفعول به:
١٥٦	تقديم المفعول على الفعل:
١٥٨	حذف عامل المفعول به:
١٦١	المنادى:
١٦٢	العامل في المنادى:
١٦٣	أحكام المنادى من حيث الإعراب والبناء:
١٦٥	الاستغاثة:
١٧٠	توابع المنادى:
١٧٣	نداء العلم الموصوف بـ (ابن):
١٧٥	نداء المعرف باللام:

١٧٩	تكرار المنادى:
١٨٠	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:
١٨٥	ترخيم المنادى:
١٨٧	شرط ترخيم المنادى:
١٩٤	حكم الاسم المرخم بعد الحذف:
١٩٥	الندبة:
١٩٩	حذف حرف النداء:
٢٠٥	فصل أسماء لازمت النداء:
٢٠٦	الاختصاص:
٢٠٩	الاشتغال:
٢٢٠	التحذير:
٢٢٤	الإغراء:
٢٢٥	المفعول فيه:
٢٢٨	المفعول له:
٢٣٣	المفعول معه:
٢٣٤	العامل في المفعول معه:

١٠ فهرس الفهارس

٢٤١	❖ فهرس الآيات القرآنية:
٢٥٠	❖ فهرس الأحاديث النبوية:
٢٥١	❖ فهرس الآثار وأقوال العرب:
٢٥٣	❖ فهرس الأمثال:
٢٥٥	❖ فهرس الشعر:
٢٧١	❖ فهرس البلدان والمواضع:
٢٧٢	❖ فهرس الأعلام:
٢٧٦	❖ فهرس المصادر والمراجع:
٢٩٨	❖ فهرس المحتويات:
٣٠٥	❖ فهرس الفهارس:

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين